

I

شرح صيد في المنطق

شرح صيد في المنطق

كتاب الجوهر الصيد في شرح التحرير هكذا في الاخر

حول عامه رجب الدين

ملد

الكلية الشافعية في المنطق
ومن اسم وفعل وضم وفتح
اما ان تدور على اسمية تقسم

كتاب

Süleymaniye Kütüphanesi	Fatih	3339
Süleyman	Y	E-k

948

للطائفة

T. C.
ISTANBUL
Fatih Kütüphanesi
SAYI

Mikrofilm Arşivi

948

كتاب المختار في معرفة الخصال

سلفا الى المرحوم

البركة في كل عام

Lib. 2
1014

۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵
 ۱۵۹۶
 ۱۵۹۷
 ۱۵۹۸
 ۱۵۹۹
 ۱۶۰۰
 ۱۶۰۱
 ۱۶۰۲
 ۱۶۰۳
 ۱۶۰۴
 ۱۶۰۵
 ۱۶۰۶
 ۱۶۰۷
 ۱۶۰۸
 ۱۶۰۹
 ۱۶۱۰
 ۱۶۱۱
 ۱۶۱۲
 ۱۶۱۳
 ۱۶۱۴
 ۱۶۱۵
 ۱۶۱۶
 ۱۶۱۷
 ۱۶۱۸
 ۱۶۱۹
 ۱۶۲۰
 ۱۶۲۱
 ۱۶۲۲
 ۱۶۲۳
 ۱۶۲۴
 ۱۶۲۵
 ۱۶۲۶
 ۱۶۲۷
 ۱۶۲۸
 ۱۶۲۹
 ۱۶۳۰
 ۱۶۳۱
 ۱۶۳۲
 ۱۶۳۳
 ۱۶۳۴
 ۱۶۳۵
 ۱۶۳۶
 ۱۶۳۷
 ۱۶۳۸
 ۱۶۳۹
 ۱۶۴۰
 ۱۶۴۱
 ۱۶۴۲
 ۱۶۴۳
 ۱۶۴۴
 ۱۶۴۵
 ۱۶۴۶
 ۱۶۴۷
 ۱۶۴۸
 ۱۶۴۹
 ۱۶۵۰
 ۱۶۵۱
 ۱۶۵۲
 ۱۶۵۳
 ۱۶۵۴
 ۱۶۵۵
 ۱۶۵۶
 ۱۶۵۷
 ۱۶۵۸
 ۱۶۵۹
 ۱۶۶۰
 ۱۶۶۱
 ۱۶۶۲
 ۱۶۶۳
 ۱۶۶۴
 ۱۶۶۵
 ۱۶۶۶
 ۱۶۶۷
 ۱۶۶۸
 ۱۶۶۹
 ۱۶۷۰
 ۱۶۷۱
 ۱۶۷۲
 ۱۶۷۳
 ۱۶۷۴
 ۱۶۷۵
 ۱۶۷۶
 ۱۶۷۷
 ۱۶۷۸
 ۱۶۷۹
 ۱۶۸۰
 ۱۶۸۱
 ۱۶۸۲
 ۱۶۸۳
 ۱۶۸۴
 ۱۶۸۵
 ۱۶۸۶
 ۱۶۸۷
 ۱۶۸۸
 ۱۶۸۹
 ۱۶۹۰
 ۱۶۹۱
 ۱۶۹۲
 ۱۶۹۳
 ۱۶۹۴
 ۱۶۹۵
 ۱۶۹۶
 ۱۶۹۷
 ۱۶۹۸
 ۱۶۹۹
 ۱۷۰۰
 ۱۷۰۱
 ۱۷۰۲
 ۱۷۰۳
 ۱۷۰۴
 ۱۷۰۵
 ۱۷۰۶
 ۱۷۰۷
 ۱۷۰۸
 ۱۷۰۹
 ۱۷۱۰
 ۱۷۱۱
 ۱۷۱۲
 ۱۷۱۳
 ۱۷۱۴
 ۱۷۱۵
 ۱۷۱۶
 ۱۷۱۷
 ۱۷۱۸
 ۱۷۱۹
 ۱۷۲۰
 ۱۷۲۱
 ۱۷۲۲
 ۱۷۲۳
 ۱۷۲۴
 ۱۷۲۵
 ۱۷۲۶
 ۱۷۲۷
 ۱۷۲۸
 ۱۷۲۹
 ۱۷۳۰
 ۱۷۳۱
 ۱۷۳۲
 ۱۷۳۳
 ۱۷۳۴
 ۱۷۳۵
 ۱۷۳۶
 ۱۷۳۷
 ۱۷۳۸
 ۱۷۳۹
 ۱۷۴۰
 ۱۷۴۱
 ۱۷۴۲
 ۱۷۴۳
 ۱۷۴۴
 ۱۷۴۵
 ۱۷۴۶
 ۱۷۴۷
 ۱۷۴۸
 ۱۷۴۹
 ۱۷۵۰
 ۱۷۵۱
 ۱۷۵۲
 ۱۷۵۳
 ۱۷۵۴
 ۱۷۵۵
 ۱۷۵۶
 ۱۷۵۷
 ۱۷۵۸
 ۱۷۵۹
 ۱۷۶۰
 ۱۷۶۱
 ۱۷۶۲
 ۱۷۶۳
 ۱۷۶۴
 ۱۷۶۵
 ۱۷۶۶
 ۱۷۶۷
 ۱۷۶۸
 ۱۷۶۹
 ۱۷۷۰
 ۱۷۷۱
 ۱۷۷۲
 ۱۷۷۳
 ۱۷۷۴
 ۱۷۷۵
 ۱۷۷۶
 ۱۷۷۷
 ۱۷۷۸
 ۱۷۷۹
 ۱۷۸۰
 ۱۷۸۱
 ۱۷۸۲
 ۱۷۸۳
 ۱۷۸۴
 ۱۷۸۵
 ۱۷۸۶
 ۱۷۸۷
 ۱۷۸۸
 ۱۷۸۹
 ۱۷۹۰
 ۱۷۹۱
 ۱۷۹۲
 ۱۷۹۳
 ۱۷۹۴
 ۱۷۹۵
 ۱۷۹۶
 ۱۷۹۷
 ۱۷۹۸
 ۱۷۹۹
 ۱۸۰۰
 ۱۸۰۱
 ۱۸۰۲
 ۱۸۰۳
 ۱۸۰۴
 ۱۸۰۵
 ۱۸۰۶
 ۱۸۰۷
 ۱۸۰۸
 ۱۸۰۹
 ۱۸۱۰
 ۱۸۱۱
 ۱۸۱۲
 ۱۸۱۳
 ۱۸۱۴
 ۱۸۱۵
 ۱۸۱۶
 ۱۸۱۷
 ۱۸۱۸
 ۱۸۱۹
 ۱۸۲۰
 ۱۸۲۱
 ۱۸۲۲
 ۱۸۲۳
 ۱۸۲۴
 ۱۸۲۵
 ۱۸۲۶
 ۱۸۲۷
 ۱۸۲۸
 ۱۸۲۹
 ۱۸۳۰
 ۱۸۳۱
 ۱۸۳۲
 ۱۸۳۳
 ۱۸۳۴
 ۱۸۳۵
 ۱۸۳۶
 ۱۸۳۷
 ۱۸۳۸
 ۱۸۳۹
 ۱۸۴۰
 ۱۸۴۱
 ۱۸۴۲
 ۱۸۴۳
 ۱۸۴۴
 ۱۸۴۵
 ۱۸۴۶
 ۱۸۴۷
 ۱۸۴۸
 ۱۸۴۹
 ۱۸۵۰
 ۱۸۵۱
 ۱۸۵۲
 ۱۸۵۳
 ۱۸۵۴
 ۱۸۵۵
 ۱۸۵۶
 ۱۸۵۷
 ۱۸۵۸
 ۱۸۵۹
 ۱۸۶۰
 ۱۸۶۱
 ۱۸۶۲
 ۱۸۶۳
 ۱۸۶۴
 ۱۸۶۵
 ۱۸۶۶
 ۱۸۶۷
 ۱۸۶۸
 ۱۸۶۹
 ۱۸۷۰
 ۱۸۷۱
 ۱۸۷۲
 ۱۸۷۳
 ۱۸۷۴
 ۱۸۷۵
 ۱۸۷۶
 ۱۸۷۷
 ۱۸۷۸
 ۱۸۷۹
 ۱۸۸۰
 ۱۸۸۱
 ۱۸۸۲
 ۱۸۸۳
 ۱۸۸۴
 ۱۸۸۵
 ۱۸۸۶
 ۱۸۸۷
 ۱۸۸۸
 ۱۸۸۹
 ۱۸۹۰
 ۱۸۹۱
 ۱۸۹۲
 ۱۸۹۳
 ۱۸۹۴
 ۱۸۹۵
 ۱۸۹۶

ح

1

للامام العلامة ابي عبد الله الحنفى
رحمه الله تعالى

الطوبى لعمدة الغفران املا له
المحقق احمد المحقق
ابن محمد بن الحسين
ابن الطاهر الحلي اولم الله

56

عدد ادراو
مکمل
موقوفه
عالمه
موقوفه

بسم الله الرحمن الرحيم

K. 3438

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله المنفرد بوجوب الشكر والحمد والكرام
 واجود مبدع المواد النافعة بحسب ذواتها وخالق
 الصور المختلفة لتكملها بحسب استعداداتها ولحي الوجود
 فلا تطرق اليه امكان القدم في حين من الاجيان وراهب
 كل متكامل بحاله بالخلق في افعاله ولا نقصان تحمد
 على نعمه المتوازية ونسكه على الاله المتظاره والهولة
 على اشرف الانفس الطاهرة خصوصا على محمد واله
 الانجيم الزاهر **وبعد** فان الله لما وفق للاسادة
 من شتى الامام الاعظم والعالم المعظم افضل المتأخرين
 على الاطلاق واكمل المعاصرين في الفضائل والاخلاق
 نصير المله والدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي قدس الله
 روحه الزكية وافاض على رتبة المراحم الربانية **وقفت**
 على مختصر الموسوم بالتجريد في علم المنطق فوجدته
 قد اشتمل على مسائل شريفة عبارات لطيفة بعسر الاطلاع
 على معانيها وسعد الوقوف على محاورها فاجتمع فيه
 بين مطالب المقدمة وما زاد من المتأخرين من العلماء
فشرعت في املاء هذا الكتاب الموسوم بالحجر
 الصدفي شرح التجريد لابانه مشكلاته وتحليل
 معضلاته راجيا من الله تعالى الفع به وانتفاع
 المستعدين به وان رفع ذلك في صالح العمل انه
 المرجو لكل امل وهو المستعان وعليه التكلان **قال طاب ثراه**
 لسم الله الرحمن الرحيم نحمد الله حمد الشاكرين
 ونصل على محمد واله الطاهرين وبعد فاما اردنا
 ان نجرد اصول المنطق ومسائله على الترتيب ونكسرهما

2
 خلق الاجزاء والتدبير تجريد يتيسر على الحافظ تكرارا
 ولا يتيسر على الضابط تكرارها مجملنا تلك الاصول
 مرتبة في تسعة فصول الفصل الاول في مدخل هذا
 العلم اللفظي يدل على تمام معناه بالمطابقة دلالة
 الانسان على الحيوان الناطق وعلى جزئه بالضمير دلالة
 على بعض اجزائه وعلى ملزومه خارجا عنه بالانتماء دلالة
 الضاحك عليه **اول** معناها ما يجب **الاول** ان المنطق
 هل هو علم ام لا وقد اختلف فيه والمحقق انه علم معلق
 بالمعقولات الباقية وان لم يكن على المعقولات الا ذلك
 فهو داخل تحت مطلق العلم وتزول المخالفات التي
 في اكتساب العلوم فلا يكون علما خطا لانه
 ليس له جميعها حتى اليديسيات والنظريات التي
 لا تطرق اليها الخطا بل بعضها ويجوز ان يكون
 بعض العلوم اليه لغيره كالمندسة وغيرها **الثاني**
 المطلق لا نظر له بالذات في الالفاظ وانما نظره الذاتي
 في المعاني نعم انه ينظر في الالفاظ بعينها لا بالحسب
 لغه خاصه بل مطلقا كنظره في تقسيم دلالات الالفاظ
 وانفرادها وتركيبها وغيرهما من البحوث الكلية المتعلقة
 بالالفاظ ومن البحوث غير مختص بالمنطق اذ كل
 علم ينبغي البحث فيه عن الالفاظ مطلقا لكونه
 طريقا الى تحصيل المعاني ولهذا قدم المصنف البحث
 في الالفاظ في هذا الفصل وجعله مدخلا الى هذا
 العلم لاجل منه **الثالث** الدلالة هي فهم المعنى من
 اللفظ عند اطلاقه او تحييله بالنسبة الى العالم الوضع
 وهي طبيعة كدلالة اح على ادى الصدر وعقلية

لدلالة الصوت على المصوت ووضعيه مستفاد من وضع
الواضع وهي التي تحت عنها معناها واقامها ثلثه مطابقة
وهي دلالة اللفظ على تمام مسماه كدلالة الانسان على
الحيوان الناطق معا وتضمن وهي دلالة اللفظ على جبر للسمي
كدلالة الانسان على الحيوان وحده او الناطق وحده
والترام وهي دلالة اللفظ على معنى خارج على المعنى الذي
وضع اللفظ بازائه كدلالة الانسان على الضاحك واعلم
ان جبر المعنى قد ينسب الى اللفظ بانه معناه فلهذا احتذر
المطابقه بذلك التام وان كان لاحاجه اليه **الرابع**
اعلم ان اللفظ قد يكون متراكبا بين المعنى وجزءه او بينه
وبين لازمه وحينئذ يكون كذلك اللفظ دلالة على
الجزء من حصتين باعتبار دلالة عليه من حيث يكون
مطابقه باعتبار دلالة عليه من حيث رصوله في
المسمى يكون تضمنا وكذا في الالتزام فكان الواجب
عليه ان يفتقد في الدلالات الثلاث بقوله من حيث
هو كذلك والاختلت الرسوم ولقد اوردت عليه
قدس الله روحه هذا الاشكال واجاب بان اللفظ
لا يدل بذاته على معناه بل باعتبار الارادة والقصد
واللفظ حين ما يواد منه معناه المطابق لا يرا د منه
معناه التضمني فهو انما يدل على معنى واحد لا غير وفيه
نظر الخامس دلالة الالتزام **الخامس** دلالة الالتزام
شرطها التزام الذهني والالم بحصول الفهم فيبقى
الدلالة لا اخرجي لدلالة احد المتقابلين على الاخر
كالعدم والملكة وهي دلالة عقلية وكذا التضمن
وهي انما بعان لدلالة المطابقة لا يوجدان بدورها

وقد وجد في بدورها كما في البسيط والماهيات التي
لا تستلزم فهم غيرها **قال** والواحد من اللفظ يدل
على معناه الواحد الموجود في كثيرين على السواء التواطى
كالانسان على شخصه او لا على السواء بالتشكيك لموجود
على الجوهر وقسمه ويدل على معانيه المختلفة بالاشتراك
كالعين على معانيها سواء عمتها الوضع اتفاقا او خص بعضها
ثم الحق الثاني به سبب من شبه او نقل **اقول** اللفظ
الوحداني دلالة على معناه باحدى الدلالات المتقدمة بالنسبة
الى معناه على قسم **اخر** العلم وهو الذي يكون معناه
شخصا معينا ويلحق به المضموع اسما الاشارة **وثانيها** التواطى
وهو ان يكون المعنى الواحد صادقا على كثيرين بالسوية من
غير ان يكون وجود ذلك المفعول في بعض افراده اولى من
وجوده في البعض الاخر ولا اقدم ولا اشد كالانسان
فانه موجود في زيد وعمر وبالسوية اذ انسانيه زيد
ليست اقدم ولا اشد ولا اولى من انسانيه عمر **وثالثها**
الشكل وهو ان يكون وجود بعض افراده اولى وادوم
او اشد في ذلك المشترك من البعض الاخر كالموجود على
الجوهر وقسمه اعني العرض فانه للجوهر اقدم منه للعرض
وللعلة اولى من المعلول وللواجب اشد منه للممكن
وانما لم يقل على الجوهر والعرض لان لفظه العرض مشترك
بين قسمي الجوهر والعرض العام الذي قد يكون جوهر او كان
نوعا المتكرار للجوهر وما زال باستعمال القسم بل العرض
ورابعها المشترك وهو ان يكون اللفظ واحدا للمعنى
مختلفا مشكلا كالعين الموضوع للباصره عين الشمس
وعين الذهب وغيرها سواء سمى الوضع جميع المعاني كلها

المثال او ضمن الوضع بعض تلك المعاني ثم نقل منه الى
 البعض الآخر اما لما سببه منهما من شبه او غيره كما
 في الالف ط المجازية كالاسد الموضع للحيوان الموقر
 المنقول الى الرجل الشجاع للمشابهة في الجملة اولاً
 بل مجرد النقل كالصلوة الموضوعه للاذكار المعهودة للنقله
 الى ذات الركوع والسجود لا المناسبة بينهما سوا كان
 الناقل الشرح كالصلوة او العز العام كالارابه او الحصر
 كالفاعل والمصنف رحمهم الله جعل المشترك شاملاً لهذه
 الاقسام ومن خلاف المتعارف اذا المعهود من ارباب
 الاصول ان المشترك هو الاول لا غير والثاني هو الحقيقة
 والمجاز والثالث هو الالف المنقوله **قال** والالفاظ
 الكثيره يدل على معناه الواحد المترادف كالانسان
 والبشر على معانيها وعلى معانيها المتكثرة معها بالتأني
 كالانسان والفرس على معنيهما **اقول** لما دفع من
 البحر عن نسبة اللفظ الواحد الى معناه شرع في شبه الالفاظ
 المتكثرة الى المعاني وهي قيمان لان الالفاظ الكثيره
 اما ان يدل على معنى واحد ويسمى المترادف كالانسان
 والبشر فان معناه واحد هو الحيوان الناطق واما
 ان يدل على معان متكثرة مذكورها وسمى المناسبه كالانسان
 والفرس فان معناه ما متكثرة بكثر لفظها واما
 فيذكر كثر المعاني بقوله معمد الخرج عند الالفاظ
 المتكثرة اذا اتفقت في الدلالة على معان متكثرة
 وكان كل واحد من تلك الالفاظ موضوعاً لكل
 تلك المعاني فابها من قبيل المترادف وان يكثر الالفاظ
 والمعاني لان كثر المعاني لا يسبب تكثر الالفاظ

قال واللفظ الذي لم يجعل لاجزائه فيه دلالة
 اصلاً فهو مفرد كالانسان الذي جعلت اجزأوه دالة
 على اجزا المعنى فهو مركب كالحيوان الناطق ويسمى في
 هذه قسمه اخرى للفظ مطلقاً وبيان اللفظ اما
 ان لا يدل جزؤه على شيء اصلاً ويسمى مفرداً كالانسان
 وزيد فان اجزأهذين لا يدل على شيء اصلاً واما ان يدل
 جزؤه على جزء المعنى ويسمى مركباً كالحيوان الناطق فان
 الحيوان يدل على جزء المجموع من معنى الحيوان الناطق
 وههنا بحثان احدهما ان المفرد قد يكون لبعض اجزائه
 دلالة لا من حيث انه جزء من اللفظ المستعمل بل من حيث
 اخرى وقصد اخر مغاير فانه من حيث هو جزء من هذا
 اللفظ لا يراد منه شيء اصلاً واستقفا الاراده يستلزم اتقا
 الدلالة لانها تابعة اذا الالفاظ انما يدل بحسب الاراده
 والعقد لا لذواتها ومثاله ان عبداً له ومثاله ويكون
 علماً فيكون مفرداً وقد يكون نعتاً فيكون مركباً
 والا وحظاً من جعله غير مفرد حال كونه علماً لما تقدم
 وثانيهما ان المفرد يدخل فيه ما ليس له جزء البتة كقول
 اذا جعلناه علماً وماله جزء غير دال اصلاً كن يد وماله
 جزء صالح للدلالة على غير جزء المعنى لغير الله على جبرته
 كالحيوان الناطق اذا جعل علماً **قال** وينقسم
 الى تام وناقص لان من المفرد ما يتم دلالاته بنفسه
 ومنه ما لا يتم والاول ان مجرد عن الوقوع في احد
 الازمنة الثلاثة اللاحقه به بحسب القاديف فهو
 اسم والآخر فعل ويسمى كلمة والثاني حرفاً ويسمى اداة
اقول تمام القول ونقصانه تابعان لتمام مفرداته

ونقصها فالتام من القول هو الذي يتألف من مفردين
تامين والتام من هو ما يتألف من مفردين ناقصين واحدا
ناقص اذا ثبت هذا فالمفرد التام هو ما يتم دلالة نفسه
كالاسم والفعل اذ كل واحد منهما لا يقتصر في دلالة على
معناه الى الضميمة الى غيره. وغير التام هو الذي لا يتم دلالة
بنفسه ويقتصر في دلالة على معناه الى غيره كالاداة وقد ظهر
من ذلك ان التام شامل للاسم والفعل الا ان الاسم مجرد
عن الدلالة على الزمان كزيد والفعل هو الذي يقرن
باجدال زمنه الثلاثة بحسب المقاريف اللاحقة به كقام
ويقوم ويسمى كلمة والاداة كفي و**لا قال** والمانع
منه هو وقوع الشركة فيه جري كزيد المشار اليه وغير
المانع كالي انسان وان لم يقع فيه شركة كالشمس
والعقلاء **اقول** هذا تقسم للفظ المفرد الى الكل والجزئ
وذلك بحسب معناه فان المعنى ان الشخص يسمى جري باحقيقا
كزيد المشار اليه واما قيد بالاشارة ليخرج عند زيد
المشترك بين الشخصين متعدد فتشخص المعنى مانع من وقوع
الشركة فيه واما ان لم يمنع معناه من وقوع الشركة
فيه فانه يكون كليا سواء كانت فيه شركة خارجية
كالانسان او لم يكن كالشمس فانها غير شركة ومع
ذلك فهي كلية لان منع الشركة مستندا الى غير المفهوم
وهنا مباحث **احدها** ان الجريه والحكمة للمعنى
الذات واللفظ بالعرض وثانيها ان الجريه والكلية
من المعقولات الثانية العارضة للمعقولات الاولى
ادلبيت الجريه ولا الحكيه بما هي متفرقة مستقلة في
المعقولة وثالثها **الكل** على ستة اقسام بالنظر

5 الى موجودا فزاده في الخارج احدها ان يكون مجتمع
الوجود في الخارج كشمس الباري وثانيها ان يكون كل
الوجود لكنه غير موجودا صلا كالعقلاء وثالثها ان يكون
موجودا لكن الموجود منه فرد واحد مع امتناع مثله
كواحد الوجود ورابعها ان يكون الموجود واحد مع
امكان مثله كالشمس وخامسها ان يكون الموجود منه كثيرا
متماهيا كالمكواكب وسادسها ان يكون غير متماه
كالنفوس والمصنف انقسم على بعضها لان فيه تنوعا على
الباقى لانه ذكر احد قسمي ما يكون الموجود منه كثيرا واحد
قسمي ما يكون الموجود منه واحدا واحدا قسمي ما لا يوجد
منه شئ اصلا وبه يحصل التبيين على القسمين المذكورين
واحد من المراتب وهما مباحث اخرى لا يطول ذكرها
ذكرناهما في كتاب الاسرار **قال** الموصوف الواحد كالانسان
وصفاته كالفعل والكاتب اذا جعل بعضها مقولا
على بعض كيف اتفق لهولنا الانسان حاصل مثلا فالانسان
موضوع والفاعل المقول عليه محمول وذلك بالمواطاة واما
الفعل فيحمل عليه ايضا ولكن بالاستتاق **اقول** لما
كان الكل على المحمول على كثر من الفعل او بالقوة ذكر
الحمل والوضع عقيب الكل واعلم ان الموصوف قد يحل صفة
عليه كقوله الانسان صاحب وقد يكون بالعكس كقولنا
وقد يحل صفة على صفة اخرى كقولنا الفاضل كاتب
والية اشار بقوله اذا جعل بعضها مقولا على بعض
اذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا الانسان صاحب
فالانسان هو الموضوع والفاعل هو المحمول وهذا الحمل
يسمى حمل المواطاة وهو جوهري بمعنى ان ذات

الموضوع في ذات المحمول وبحر ان يقال ان الموضوع هو المحمول
 وهذا نوع اخر من الحمل فيحمل الاستفاق وهو حمل موضوع
 كحمل الضحك على الانسان لمعنى انه يشق له منه اسم كالفاضل
 ويجعل عليه بالمواطاة فيقال المشتق انه محمول بالمواطاة والمشتق
 منه انه محمول بالاستفاق **قال** وكل اعم من حيث المفهوم فهو
 بالطبع محمول على ما هو اخص منه كالفاضل والحيوان على الانسان
 واما بالعكس فليس كذلك **اقول** الاعم من الشيء هو الذي
 يصدق عليه وعلى غيره ومعنى الصدق هو الحمل فان كل اعم
 فهو بالطبع محمول على الاخص كالحويان على الانسان اما العكس
 وهو حمل الاخص على الاعم فليس حلا طبعيا واعلم ان
 الاعم قد يكون اعم باعتبار وجوده في افراد الاخص وعراؤه
 كالحويان والانسان وقد يكون اعم باعتبار المفهوم لا غير
 كالفاضل فان مفهومه انه شيء ما ودخل من غير الفئات
 الى كون ذلك الشيء انسانا او لم يكن فان المشتق لا يدل
 على خصوصيات الحقائق واما يستفاد كون الفاضل انسانا
 من خارج المفهوم فالفاضل من حيث المفهوم اعم من
 الانسان ومن حيث الافراد مما مستاويان ولهذا قال
 المصنف كل اعم من حيث المفهوم فانه شامل للشمير
قال وكل محمول بالمواطاة وبالطبع فماذا في الموضوع
 واما عرضي **اقول** قد بينا ان المحمل قد يكون بالمواطاة
 وقد يكون بالاستفاق وايضا قد يكون محمولا بالطبع بان يكون
 اعم وقد يكون لا بالطبع اذا عرفت هذا فالجواب بالمواطاة
 وبالطبع معا اما ذاتي واما عرضي واما قيد بالطبع لم يخرج
 مثل قولنا الانسان فانه وان كان محمولا بالمواطاة
 الا انه ليس بالطبع والمراد بالتقسيم هنا انما المحمل

الحويان

6 بالمواطاة والطبع معا واما انقسم المحمل اليهما لان المحمل اما
 ان يكون نفس ماهية الموضوع واما ان يزيد الموضوع عليه فيكون
 مشخصه له كقولنا زيد انسان واما ان يكون جراما كقولنا
 الانسان حيوان ويقال لهما الذاتي واما ان يكون عارضا
 لهذا كقولنا الانسان ضاحك فاحصر المحمل فيهما **قال**
 والذاتي ما يتوهم ذاته غير خارج عنه كالحويان والناطق
 للانسان وكلاهما ان لزيد وهو عسير ما يتوهم وجوده
اقول الذاتي هو ما يتوهم ذات الشيء غير خارج عنه قولنا
 ما يتوهم ذات الشيء معنى به ما لا يحقق تلك الماهية الالهية
 سواء كان نفس الماهية فانها ذاتية لا افرادها كالانسان
 لزيد وعمد فان جراما من الذاتي موجودة فيها او كان جراما
 كالحويان للانسان والناطق له وقد منع اكثر القديمان
 اطلاق الذاتي على الاول لان الذاتي منسوب الى الذات
 والشيء لا ينسب الى نفسه وهو ضعيف لا هذا ذاتية لافرادها
 لا لماهية نفسها وقولنا غير خارج عنه لان المقدم
 قد يطلق على مقوم الوجود كالعلل وهي خارجة عن الماهية
 فبالعقيد المذكور خرج مقوم الوجود وهذا الذاتي وهو
 مقوم عن الماهية مغاير لمقوم الوجود فان مقوم الماهية
 يراوده الحسن والفضل او الماد والصور وبالحمل جرم الشيء
 اما في الزمن او الخارج ومقوم الوجود يراوده الفاعل
 والغاية والموضوع **قال** والنسبة يلحقه بعد تقويمه بالذاتيات
 اما لان يبيها كذا الزوايا بالسلطنة او غير بين الحقبة وسط
 غيره كمساوي الزوايا العائنين له واما مفادها بطبعا
 كالناب لزيد او سبيعا كالعالم له **اقول** الوصف
 في مقايله الذاتي فلا كان الذاتي هو المقدم للماهية

وكان العرض ما يلحقها بعد تقوُّمها ولا مدخل له البتة
في التقوُّم وهو على قسمين لازم وغير لازم واللازم قسمان
لازم الماهية ولازم الوجود ولازم الماهية قسمان بين
غيرين فالأقسام أربعة أحدها لازم الماهية البين
وعبراً من أحدهما أنه الذي يكفي تصور الماهية وتصوره
في الحزم بالزوم بينهما مثل كون الاثنين نصف الأربعة
والأول أخص وثانيها لازم الماهية غير البين وهو الذي
يلحق الماهية بتوسط غيره مثل ما رآه راياء المثلث الثلث
لعمتين فإنه لازم له بتوسط ما برهن عليه في الهندسة
وتألفتها لازم الوجود بسواد الزنجي فإنه لما جاز تصور
الزنجي غير أسود لم يكن لازماً للماهية كالأقسام الماهية
الذي لا يمكن تصور الماهية منفكة عنه ولما لم يفارقه
في الوجود كان لازماً في الوجود ورابعها العرضي للمفارقة
وهو كما نرى بطل المفارقة كالشباب لزيد وسريعه كالتأيم
له وإيضاً فهو ما سهل المفارقة أو غيرهما **قال** وللزوم
عنه بما هو له ماهية هي في جميع دأياتها التي تشاركها
غيرها ونحوها التي تحض بها حتى أن جوابها **انقول**
قدما المتطهين لم يفرقوا بين الذات والمفعول في جواب
ما هو لأن الذات عندهم موجد الماهية لا غير والجزء
أما جنس أو فصل ولم يفرقوا بين الجنس والفصل كما
حكم الشيخ رحمه الله عنهم فلم يفرق بين الذات والجنس
ولما كان الجنس مفعولاً في جواب ما هو حسبوا أن المفعول
في جواب ما هو هو الجنس بسبب إيهام العكس فلم يفرقوا بين
فرق بين الذات والمفعول في جواب ما هو وبما يصح
بأن جعل الذات الأعم هو المفعول في جواب ما هو وأخرج الفضول

عن كونها مقولة في جواب ما هو ورد الشيخ عليهم بما ذكره
المصنف رحمه الله وهو أن المسائل بما هو إنما يسأل عن
الماهية وهي إنما تحقق بكونه حيواناً ناطقاً أعني الذات
المتوكل والمميز يجب إيرادها معاً في الجواب **قال**
فإن يسأل بما هو عن جريات تكثر بالعدد فقط كقوله عمرو
معاذ فإذ رأى فليجب حالي الشركة والخصوصية بالحققة المتفقة
فيها وهي الإنسان وإن سأل عما خلف حقاها كان
هول معاً فليجب كمال ما يترك فيه وحده وهو الحيوان
وإن خص واحد منها بالسؤال كالإنسان فليصير إلى ذلك
ما يحس به أيضاً لئلا يظن ويكون الجواب في الحالين
مختلفاً **انقول** الميول عنه بما هو أمان أن يكون واحداً
أو كثيراً فإن كان كثيراً فاما أن يكون أكثره خلفه
بالعدد لا غير وأما أن يكون محلفه بالحقائق وإن كان
واحداً فاما أن يكون محصواً واحداً أو ماهية كلية فالأقسام
أربعة والجواب عنها ثلثة القسم الأول أن يكون
الميول عنه بما هو جريات تكثر بالعدد لا غير كالوسيل
عن زيد وعمرو ومخالفهم والثاني أن يكون الميول
عنه جرياً واحداً من تلك الجريات كما لو قيل عن زيد وحده
بما هو لا من هو والجواب عن هذين القسمين واحد وهو
الحقيقة المتفقة فيها الأفراد وهو الإنسان وهو مقوله
في جواب ما هو حسب الشركة والخصوصية معاً أما حسب الشركة
فلأنه جواب عن الكثرة وأما حسب الخصوصية فلأنه جواب
عن جرياً واحداً من تلك الكثرة أيضاً لأن السؤال إنما هو
عن الحقيقة وهي ثابتة في الجميع ولا يربط كل واحد منها على
صاحبه لمقوم حتى يدرك في الجواب والثالث أن يكون

الميل عنه اشيا كثيرة مختلفة بالحقايق كما لو قيل عن
الانسان والفرس والثور ما هم واجواب هو كمال ما يشترك
فيه تلك الحقايق وحده كالحيوان وانما عين الحيوان للجواب
لانه لو اجاب بغيره لكان ذلك الغير اما اعم او اخف
او مساويا والاعم لا يصلح للجواب لانه سال عن كمال المشترك
والاعم من الحيوان ليس هو كمال المشترك بل جزءه وانما الاخض
فانه ليس مشترك بين الا اذا لا يصلح للجواب واما المساوي
فانه لا يدل على كمال المشترك الا بالالتزام ودلالة الالتزام
هنا مجزؤه فتعين الحيوان للجواب ولهذا قال وحده وهذا
اجواب مقول في جواب ما هو حسب الشركة المحضة لانه انما يصلح
اذا قيل عن الحقايق المشتركة ولا يصلح جوابا عن واحد منها
بانواعه الفسح الرابع ان يكون الميل عنه واحدا كلياً
كما لو قيل عن الانسان وحده بما هو واجواب هنا يكون
بالحد وهو الحيوان الناطق وهو مقول في جواب ما هو حسب
الخصوصية المحضة لانه لا يصلح جوابا عن غير هذا السؤال
واعلم ان الميل عنه بما هو هنا لما كان واحداً من اقسام الحقايق
المشتركة في السم الثالث كان للجواب هو اجواب الاول اعني
كمال المشترك مع انضمام ما يخص هذا الجملت من الفضول كالتك
ويكون اجواب في الحالتين مختلفا اعني اجواب عن الانسان
حاله انفراد بالسؤال مختلف للجواب عند حاله شركة مع غيره
في السؤال كما بيناه **قال** واعلم اعني ما يقال على مختلفات
الحقايق في جواب ما هو بالشركة هو اجب لكل واحد
منها وهي انواعه **اقول** المقولان في جواب ما هو المتقدمان
اعني المقول في جواب ما هو حسب الشركة المحضة والمقول
في جواب ما هو حسب الخصوصية المحضة اعلمها هو الاول

8 وهو المقول على مختلفات الحقايق كالحيوان ويقال له الجنس
لكل واحد من المختلفات الحقيقة وهي انواعه كالانسان
والفرس وغيرهما وحده انه الكلي المقول على كثيرين مختلفين
بالحقايق في جواب ما هو **قال** وقد يتساءل الاجناس
الى الاجنس فوفقه ومن جنس الاجناس **اقول** الاجناس قد
تترتب في التصاعد اذا كان لها فيه واحدة اجناس كثيرة
بعضها فوق بعض ولا يجب رهبها لحوال ان يكون لها فيه
جنس واحد لاجنس فوفقه لكن انتهى في المقاعد لانه
لو لا ذلك لزم تركب للماهية من اجزاء غير متناهية ويلزم وجود
علم ومعارف لا يتنامى وهو محال **قال** وتتنازل الانواع
الى الانوع تحته بل يليه الاشخاص من نوع الانواع **اقول**
كما وجب انهما الاجناس في التصاعد وجب انهما الانواع في
نوع الانوع تحته وليس نوع الانواع كالانسان فانه
لانوع تحته بل الاشخاص المختلفة بالحد لا غير لانه لو لا
انها الانواع في التنازل لما حصلت الاشخاص فلم يكن النوع
نوعا هذا خلف ولما كان النوع هو المندرج تحت غيره كان
نوع الانواع هو المندرج تحت جميع الانواع التي هي فوفقه
وكان نوع الانواع اسما للنوع الاخير ولما كان الجنس
هو الذي يندرج غيره تحته كان جنس الاجناس اسما لما
فوق الاجناس كلها **قال** وكل من المتوسطه جنس لما تحته
نوع لما فوفقه **اقول** المتوسطات من الاجناس والانواع
يصال لكل واحد منها انه جنس باعتبار صدقه على كثيرين
مختلفين بالحقايق وانه نوع باعتبار رانداجه تحت غيره
وهذا النوع هو النوع الاضافي وحده انه الذي يقال عليه
وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولا اوليا محذرا قسام

الجنس اربعة العالي والسافل والمتوسط والمفرد ولم يذكره
 المصنف لعدم مثاله في الخارج واصنام النوع البعثة
 العالي والسافل والمتوسط والمفرد ولم يذكره ايضا لعدم مثاله
 وقد ذكرنا في كتاب الاسرار شبه كل واحد من مراتب
 الجنس الى كل واحد من مراتب النوع بالعموم والخصوص
 وللعناية **قال** وما يقال في جواب ما هو على ما يذكر بالعدد
 فقط نوع ايضا للكل الكثرة ولكن معنى آخر **اقول**
 لفظ النوع مشترك بين جنس لحدما الاضافي وقد تقدم والاني
 احصى الذي هو احد الكليات الخمسة وهو المفعول على كثير من
 محليتين بالعدد فقط في جواب ما هو فيقيدها لاحلاف العدد
 يخرج الجنس والعرض العام وتقتضي المفعول في جواب ما هو
 يخرج الفصل والخاصة وهذا المعنى هو المعنى الاول لا فرقها
 2 احدى الخمسة وتبينها بالاعتبار والوجود اذا احتققت
 معتبر القياس الى ما تحتها والاضافي معتبر القياس الى ما فوقه
 وجواب ترك احتققت وبساطته ووجوب تركيب الاضافي
 من الجنس بالفضل ووجود احتققت بدون الاضافي كما في الباطل
 والاضافي بدونه كما في الاجناس المتوسطة وقد يتفقان
 في التوارد على حقيقة واحدة كالنوع السافل وبينهما
 عموم من وجه **قال** والذي يقال في جواب ما هو
 2 جوهرية اعني خصوصية كل نوع هو فضل مقوم لذلك
 النوع ولما تحتها ينقسم لجنسه ولما فوقه **اقول** كل
 واحد من الانواع المندرجة تحت جنس محقق شئ
 يتميز عن الاخر مغاير لما به الاشتراك وهو خصوصية كل نوع
 من تلك الانواع وتلك الخصوصية لما كانت مميزة كما صلحه
 للجواب عن السؤال بما هو فان طالب انما يطلب التميز والاختلاف

9
 الجواب ما هو لانه يدل على الماهية بالالزام وهو محجب
 عنه في جواب ما هو وذكر كالمناطق فانه اذا قيل عن
 الانسان فقول هو ان داتيا وجوهريا وقد يكون عرضيا
 فالذي يعينه التميز الذاتي هو الفصل الذي يعينه التميز
 العرضي بالخاصة فانها تجعل التميز لكنه عرضيا لا جوهريا
 فلماذا اتد في الفعل بقوله في جوهره فوسم الفصل اذن
 هو كل مقول على الشئ في جواب ما هو في جوهره ولما كان
 الفصل مقوما للنوع كان مقوما لما تحتها لان النوع جنس
 يكون جنس لما تحتها وجوابا لجزء ولما كان الفصل مميزا لبعض
 افراد الجنس عن بعض كان مقسما له بمعنى انه يقسم انقسام
 الجنس الى طبعين احدهما نوع ذلك الفصل والاخر غير
 وجبته يكون مقسما لما فوقه لان وجود السافل في
 طبعين يقتضي وجود العالي فيهما **قال** فالكليات
 الذاتية جنس وفضل او نوع **اقول** وحدته والكثير
 ان الكلي اما ان يكون داتيا او عرضيا لانه اما موعوم او لا
 والاول الذاتي والثاني العرضي وسياتي بيان انقسامه
 والذاتي اما ان يكون نفس ماهية ما تحتها من اجزائها
 وهو النوع او جوامعها وهو اما ان يكون كمال المشترك
 بينهما وبين نوع ما من الانواع او لا يكون والاول من
 الجنس والثاني اما ان يكون محتققا لكل الماهية وهو
 الفصل او يكون مشترك ويكون مساويا لتمام المشترك والاكمل
 اعم منه فان كان كمال المشترك كان جنسا والمقدرة خلافه
 والاعاد البحث واذا كان مساويا لتمام المشترك كل فضل جنس
 فكان فضلا **قال** والعرضية ان عرضت نوعا واحدا
 فقط سواء سادته اذا اختصت ببعضه فهي خاصة وان شملته

الجواب ما هو لانه يدل على الماهية بالالزام وهو محجب عنه في جواب ما هو وذكر كالمناطق فانه اذا قيل عن الانسان فقول هو ان داتيا وجوهريا وقد يكون عرضيا فالذي يعينه التميز الذاتي هو الفصل الذي يعينه التميز العرضي بالخاصة فانها تجعل التميز لكنه عرضيا لا جوهريا فلماذا اتد في الفعل بقوله في جوهره فوسم الفصل اذن هو كل مقول على الشئ في جواب ما هو في جوهره ولما كان الفصل مقوما للنوع كان مقوما لما تحتها لان النوع جنس يكون جنس لما تحتها وجوابا لجزء ولما كان الفصل مميزا لبعض افراد الجنس عن بعض كان مقسما له بمعنى انه يقسم انقسام الجنس الى طبعين احدهما نوع ذلك الفصل والاخر غير وجبته يكون مقسما لما فوقه لان وجود السافل في طبعين يقتضي وجود العالي فيهما قال فالكليات الذاتية جنس وفضل او نوع اقول وحدته والكثير ان الكلي اما ان يكون داتيا او عرضيا لانه اما موعوم او لا والاول الذاتي والثاني العرضي وسياتي بيان انقسامه والذاتي اما ان يكون نفس ماهية ما تحتها من اجزائها وهو النوع او جوامعها وهو اما ان يكون كمال المشترك بينهما وبين نوع ما من الانواع او لا يكون والاول من الجنس والثاني اما ان يكون محتققا لكل الماهية وهو الفصل او يكون مشترك ويكون مساويا لتمام المشترك والاكمل اعم منه فان كان كمال المشترك كان جنسا والمقدرة خلافه والاعاد البحث واذا كان مساويا لتمام المشترك كل فضل جنس فكان فضلا قال والعرضية ان عرضت نوعا واحدا فقط سواء سادته اذا اختصت ببعضه فهي خاصة وان شملته

وغيره ومنه عرض عام ومدة هي المحنة المفردة
 هذا ان قسما العرض وهو اما ان يختص بحقيقة واحدة سواء
 شملها او اخفى بعض ازاها وبني الخاصة ومن كل مقول
 على ما تحت حقيقة واحدة قولاً عرضياً واما ان لا يخص بحقيقة
 بل يوجد فيها وفي غيرها وهو العرض العام فانقسمت الكلمات
 الى جزئية المحنة اعني الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام
 وهذه هي المحنة المفردة التي يركب منها الحدود والرسوم
الفصل الثاني في المفعولات من اجناس
 العالي الجهر لما فرغ من البحث عن المفعولات الخمس العارضة
 لهذه المفعولات العشر في البحث عنها وان لم يكن من علم المطلق
 لان موضع النطق هو للمفعولات الثانية العارضة للمفعولات
 الاولى فكيف بحث عن المفعولات الاولى على انه جزء من
 علمه فانه يكون دورا بل قد بحث عنها فله الاستقانة
 به على ما يجب فخصيص الاجناس والعقول فيكون معينا على استنباط
 الحدود والمستنتج وان لم يكن من هذا العلم اذا عرفت
 هذا مفعول الاجناس العالي التي نبيد روح محتاج جميع
 الاجناس عشرة هي المفعولات المذكورة في هذا الفصل اعلمها
 الجوهري وقد اختلف في ارجس ام لا فالكثير الاو ايد على ان
 الجوهري جسد عال لا يشترط ان فيه واستناع كحقت
 دونه وتناديها فيه وهذا خواص الجنس اما المتأخرون
 فابهم منعول من جنسيتها لوجوه احدها انهم يجعل كثير من
 الماهيات ونشك في جوهريتها والجنس لا تشك في شئ من الماهية
 وثانيها ان ازاها متفاوتة فيه فان المجرى اولى من
 الجوهريه من المعارف والخصائص اولى من الكلمات للباقيات
 فيه على حسب مراتب القرب من التخصيص والبعد عنها ولا يكون

10 من اجزائ الماهية متفاوتة فيه وثالثها ان فضوله ان كانت
 جواهر دخل الجنس في طبيعته الفصل ولا يقوم بالعرض
 وغير ذلك من الوجوه ذكرناها وذكرنا الاعتراض على
 اكثرها في كتاب الاسرار وهو موجود لاني
 موضوع والموضوع محل لوجود متقوم دون ما يحل فيه
 احوال والمحل لا بد وان يكون لاحدهما حاجات
 الاخر فان كان المحل مستغنيا عن احوال و احوال محتاج اليه
 سمي المحل موضوعا و احوال عرضا وان كان العكس سمي المحل
 مادة و احوال صورة فالموضوع والمادة قد اشتركا في المحلية
 الا ان الموضوع محل مستغن وللمادة محل محتاج كما اشرك
 العرض والصورة في كاليه الا ان العرض حال محتاج للصورة
 حال مستغن فالموضوع احض من مطلق المحل معدمه انهم من
 عدم المحل اذا عرف هذا فقول رسم الاو ايد الجوهريه بانه موجود
 لاني موضوع اي انه ماهية وحقيقة اذا وجدت في الاعمال
 كانت لاني موضوع اي لاني محل يتقوم به ولا يعنى به
 ان يكون موجودا بالفعل لاني موضوع والا لكان الشك
 في وجوده يهضي الشك في جوهريته وكانت جوهريته
 بالفاعل كما ان وجوده به وجود محال وهذا الرسم شمل الجواهر
 المجردة والمقاربة اما المجردة فظاهرة واما المقاربة
 فملاها وان كانت في محل الا انها ليست في موضوع
 و احوال فيه العرض كما ان المادة محل سعي ما يحل فيه و احوال
 فيها الصورة العرض هو احوال الموضوع على ما بينا في المانة
 محل للصورة مسعومة بالحوال وقد بيناه والصورة
 والمادة والجسم المتركة منها جواهر وكذلك المقارفات
 اعني العقل والنفس هذه اقسام الجواهر لان

اجمعا اما ان يكون محلا او لا يكون والاول المادة والثاني
 اما ان يكون حلا او لا والاول الصورة والثاني اما ان يكون
 مركبا من احوال المحل او لا والاول الجسم والثاني اما ان يكون
 مطلقا بالمدن بالتدبير او لا كوجوده لاني موضوع وان كان
 بعضها موجودا في محل لانه لا يبين من نفي وجودها في
 موضوع نفي وجودها في المحل **مطلقا قال** ومنها الكم وهو
 لانه تقبل المساواة واللامساواة بالمطابق **اقول**
 الكم احد الاجناس العوالي وله خواص منها انه الذي
 لذاته تقبل المساواة واللامساواة بالمطابق وهو الذي جعل المقتدر
 من جملة معرفاته وذلك لان المساواة وعدمها عدم للملكة
 بل هي اعتبار المقادير احواله فيها والاعداد
 او باعتبار حلولها فيها وقد تضمن الاشياء لذاتها والذات
 لمقتدر المساواة واللامساواة لذاته هو الكم فان العديدين
 لذاتهما فيقال عليهما التساوي والتفاوت وكذلك على
 الخطين والسطحين والكمين اما الجسم الطبيعي فانه اما
 يقال انه مساو لجسم اخر طبيعي او متفاوت له باعتبار
 حلول المقدار فيه فتقدر القول بالذات مخرج ما يقبل
 لذاته وانما قال بالمطابق لان التساوي وعدمه
 بين الشئين قد يكون باعتبار التطبيق بان يطبق احد
 المقدارين على الاخر بان يجعل المبدأ في احداهما مع الابدان
 الاخر والثاني الثاني وهكذا وقد يكون لا باعتبار التطبيق
 كالنساوي في المقل ملاوي في العموم والخصوص وعين
 ذلك مما يقال عليه المتساوي وعدمه وانما يكون المساواة
 وعدمها من حيث الكم اذا اعتبر المتساوي بالمطابق
قال وينقسم المقل قار وهو الخط والسطح

11 والجسم او غير قار وهو الزمان والى منفصل وهو العدد
 والثلاثة الاولى محصل الوضع دون الاخيرين **اقول**
 لا يبدى الكم من جزئ عايد اما بالفعل كما في العدد او بالقوة
 كما في المقدار اذا عرفت هذا فصول الكم اذا انقسم فاما ان يكون
 من اجزائه خد متراك يكون مداه لاحدا القسمين ونهايه
 للآخر وهو المنفصل واما ان لا يكون وهو المنفصل والاول اما ان
 يكون قارا او جديا جزاءه دفعه واحدة او غير قار والقار
 اما ان ينقسم في جهة واحدة وهو الخط او في جهتين وهو
 السطح او في جهات ثلاث وهو الجسم العلمي وعرف القار هو الزمان
 والثاني هو المقل هو العدد ولا غير والثلاثة اعني الخط
 والسطح والجسم يختص بالوضع اعني موال الاشارة الى كونه
 مائة ههنا او هناك دون الاخيرين لان الزمان والعدد
 ليسا في جهة حتى يسلا الاشارة الى كونهما **قال**
 ومنها الكيف وهي هية قار لا تقص قسمة ولا نسبة
اقول الكيف احد الاجناس العوالي وسمه انه هية قار
 لا يوجب تصورهما تصور شي خارج عن صاهما ولا عن
 القسمة واللا قسمة في محلها اقضا اوليا نقولنا هية شئ
 جميع الاعراض وخرج به الجوهري وقولنا قار مخرج عنه
 الزمان ومعرفة ان يفعل وسفل وقولنا لا يوجب تصور
 شي خارج عنها مخرج عنه الممولات النسبية وقولنا
 ولا يفسد القسمة واللا قسمة يخرج عنه المقدار والنقطة
 والوحدة وقولنا اقضا اوليا ليضل في الكيف العلم
 بالاشياء الغير المنقشمة فانه يقتضي الا قسمة لا اقضا
 اوليا بل باعتبار المعلوم وهذا الحد اولى من حد المصنف
 رحمه الله لانه يدخل فيه النقطة والوحدة والان مع انها

لم يست من كيف **قال** وقد صاد وسد ويصنف **القول**
 من كيف ما يصاد في افراده كالسواد والبياض بخلاف الجواهر
 والكم فان النضا ومتنق عنها وايضا من كيف ما يفسل السدة
 والضعف كالسواد والبياض فان الجسم يستد في سواده الى
 ان يلع الى الغاية وكان لك ياخذ في الضعف الى ان يلع غايه
 البياض وهذه الخاصية وهي قبول الاستداد والضعف لا يوجد
 في الكم فانه لا يعقل ثلثه اشد من ثلثه احرى ولا خط
 اشد من خطيه من خط اخر وان كان ازيدا فان
 الزيادة غير السدة ولا يوجد في الجواهر لان معنى الاستداد
 مراعاة المحل الى احد الثابتة الى حال فيه غير قار سدل
 نوعيته ووجود في كل ان نوع من تلك الانواع من غير
 ان سقى اين بحيث يكون في كل ان متوسطا بين ما يوجد
 في ذلك الان وما يكون قبله وبعده وهذا لا يعقل الا في
 العرض وفي هذا الموضع لبحاث دقيقه ذكرناها في كتبنا
 العقلي **قال** منه ما يختص بالكميات كالاستقامة والشكل
 والزوجيه ومنه الانفعالات والانفعاليات وهي المحسوسات
 كحمر الدم والنجس ومنه الملكة والحال ويختص بدوران النفس
 كصفة الصحاح وعضب الحليم ومنه القوة واللاقوه كالصاحبه
 والصلابة وما يقابلها **القول** اقام كيف البعده احد
 الكيفيات المحققة بالكميات اما المنفصلة كالاستقامة والاختلاف
 والشكل او المنفصلة كالزوجيه والفرديه وثانيها الكميات
 المحسوسه فان كانت راسخة سميت انفعاليات كحمر الدم
 وان كانت غير راسخة سميت اسعالات كحمر النحل والها
 الكميات النفسانية فان كانت راسخة فهي الملكات كالعلوم
 وصحة المصالح وان كانت غير راسخة فهي الحالات كالظنون

12
 وعضب الحليم ورايتها الكيفيات الاستعدادية فان كان الاسوداد
 نحو الدرع فهو القوة كالصلابة والمصاحبه وان كان نحو الافعال
 فهو لا قوة لعدم الصلابة وعدم المصاحبه **قال** ومنه
 المضاف وهو ما يعقل بالقياس الى غيره ولا وجود له سوى
 ذلك كالأبوة والبنوة وقد يعرض للمعولات جميعا **القول**
 المضاف من الاجناس العاليه وفيه مباحث احدها في رسمه
 وهو الذي يعقل بالقياس الى غيره ولا وجود له سوى ذلك
 كالأبوة والبنوة وتحقيق هذا الرسم ان من الماهيات ما يعقل
 بالمعقولييه من غير حاجة الى غيره فبالقياس اليه ومنها ما لا يعقل
 الا بالقياس الى غيره والثاني هو المضاف وهو قسمان
 حقيقي ومشهور وذلك لانه اذا عقل بالقياس الى غيره فاما
 ان يكون له وجود خاص سوى ذلك وهو المضاف المشهور
 كالابن والاب فان الابن وجودا مغايرا لمقوليته بالقياس
 الى غيره واما ان لا يكون وجود سوى معقوليته بالقياس
 الى غيره وهو المضاف الحقيقي كالأبوة والبنوة وهو المراد هنا
 وثانيها اختلاف الناس في وجود الاضافه فامنه جماعة
 لان قوفيه السما ليس اوراقا بل لا غير بل هو امر محقق
 تابع خارج الذهن وهو غير السما وغير العدم الصرف فهو ثابت
 وذكره جماعة واستدلوا بان الاضافه لو كانت موجودة وهي
 عرض لا يمتد الى المحل ويكون حلولها في ذلك المحل اضافة اخرى
 ويلزم التسلسل واجاب الشيخ عنه بان من المضاف ما هو مضاف
 بذاته ومنه ما هو مضاف باعتبار غيره وهذا الاخير يرجع الى
 الاول فيقطع التسلسل وذلك لان الابوة مثلا مضافة لذاتها
 الى الابن وحلولها مضاف لذاته الى المحل فانقطع التسلسل
 هذا خلاصه ما ذكره الشيخ وهو غير واف بالمطلوب لان

السائل يلزم التسلسل باعتبار ان المضاف دايما انما يكون
 مضافا باضافه مغايره له واما الزم التسلسل من حيث
 ان الاضافه اذا كانت موجوده كانت عرضا فيكون
 حاله في محل ويكون هناك اضافة ان احدهما الابوه وثانيها
 المحلول وكل واحد منهما مضاف لذاته الى غيره لكن
 المحلول من حيث انه عرض موجود في محل فكون حلوه
 في ذلك المحل اضافة اخرى ويلزم التسلسل وكلام الشيخ
 في جوابه اعلى تقدير اراد السؤال على الوجه الاول
 اما على هذا الوجه فلا وثالثا اعلم ان الاضافه
 قد تقرر لجميع المفعولات اما الجوهر فكلما الاب والابن
 مثله واما الكرم فكلما الاعظم والاصغر واما الكيف
 فكلما سخن في الابرد واما المتشاك فكلما لا بعد والاقرب
 واما الابن فكلما اعلى والاسفل واما التي فكلما الاقدم
 واللاحدث واما الوضع فكلما نصيب واما المذكر فكلما الذكر
 واما الفاعل فكلما لا قطع واما الانفعال فكلما لا سدس
قال ومن هذا الوضع والنسبه وهو ههنا تقرر من نسب
 بعض اجزائه الى بعض لوقوعها في اجزاء كما لقيام الانفعال
اقول الوضع يقال بالاشتراك على ما ان احدها قبول الاشاره
 الحكيه وثانيها نسبه تقرر للجسم بسبب انتساب بعض اجزائه
 الى بعض وثالثا نسبه تقرر للجسم بسبب انتساب بعض
 اجزائه الى بعض وتبين ان انتساب اجزائه الى امور خارجة
 عنه كما لقيام والانتكاس فان السام انما يحقق
 بنسبه احدهما للجسم بالنظر الى اجزائه والثانيه بالنظر
 الى امور خارجة لكون راسه من فوق ورجله من اسفل
 ولولا اعتبار النسبه الثانيه لكان الانتكاس قايما

١٢
 ١٣ واما المصنف رحمه الله الى النسبه الثانيه بقوله له فوجها
 في اجزاء **قال** ومنها الابن وهو كونه الشيء في مكانه
 كما في الكون **اقول** الابن احد الاجناس العاليه وهو
 عبارة عن نسبه الشيء الى مكانه بالكون فيه وهو امر مغاير
 للمتملك والمكان لا فقاره في حقيقته اليه مماثل كون
 المآ في الكون وهو حقيق وغير حقيق فالحقيق هو كونه الشيء
 في مكانه المحقق به وهو الحقيق مثل كونه زيد في الدار
 او في السوق **قال** ومنها ما هو كونه الشيء في زمانه
 كقيام زيد الساعة **اقول** احدها الاجناس العاليه وهو
 عبارة عن كون الشيء في زمانه او في طرفه وهو مغاير
 للشيء والزمان على ما سلف في الابن كقيام زيد الساعة
قال ومنها المكون البديع وله وهو المتملك للشيء قل
 كون الشيء مسمولا بما ينقل باسمه كالتلبس والتحنم **اقول**
 الملك احد الاجناس العاليه قال الشيخ ابو علي رحمه الله
 في الشفا مسوله المذكر لا يحققها ويشته ان يكون عبارة عن
 كون الشيء مسمولا بغيره فينقل باسمه كالتلبس والتحنم
 اما المصنف رحمه الله فانه جعلها عبارة عن نسبه
 المتملك للشيء قال رحمه الله وباعتبار وقوع الاستنباط فيها
 وضع الادايل لها المذكر والحده وله لوقوف على معناها والتمثيل
 عليه بان المتملك من باب المضاف والمضاف ان يمنع من ذلك
 وان كان الاضافه عارضه له **قال** ومنها ان يفعل
 وان يفعل وما عيتان غير قاربتين تفرعان في الموروث
 حال التناثر والتناثر كالا حراق والاحراق في النار
 واخطب **اقول** معقوله ان يفعل احد الاجناس العاليه
 ولذا معقوله ان يفعل وان يفعل هيه غير فارده ببعض

للموضوعات اثره كالاختراق في النار وان يفعل شيه
 غير قادر بعرض للمنازح حاله الباثر كالاختراق في الخطيب
 ولا يقال ان عمل الفعل والانتقال بعد استقراره ونقد الفعل
 بل في حاله الفعل والانتقال **قال** وهذا هو المعولان العرض
 وكون السعة عرضا عن لهما **اقول** هذه المعولات العرضية
 الاخرى من العاليه ولا جنس سواها والوقوف على ذلك من عرض
 الاصدر واحد من هذه العرض من هذه السعة الباقية اعراض
 وصدق العرض عليها صدق العارض على عروضه لاصدق
 للجنس على انواعه لان معنى العرض هو العرض الشيء وهو
 نسبة العارض الى العروض فهو متناهي والمجرد متقدم
 ولان كثير من المعولات تعلم حقايتها وتعلم عرضيتها
 فلا يكون العرض جنسا **قال** والمقابلان شيان ان تمتنع
 نفعهما معا لموضوع واحد فيبيان اليه من جهة واحدة
 ويعقل او يوجد احدهما باراء الاخر وفي غايه البعد عن
 الاخر **اقول** هذا رسم المتقابلين ويفهم منه معنى المتقابل
 فقولنا شيان شامل للمقابلين وغيرهما وقولنا تمتنع
 تعلقهما بموضوع واحد احترازنا به عن غير المتقابلين
 مما لا تمتنع تعلقهما بموضوع واحد كالسواد والحركة
 وقولنا فيبيان اليه احترازنا به عن موضوع لا يهيج
 نسبة الشئيين اليه كالسواد والحركة الى انسا
 الى المجردات فانهم شيان يمتنع تعلقهما بالمجرد ونسبا
 متقابلين لما لم يصح نسبتهما اليه وقولنا من جهة واحدة
 فانها لا يتقابلان كالبوة زيد لم يصح وثبوتها اذا
 عرفت هذا فالمقابلان ان يعقل احدهما باراء الاخر ففهما
 المضافان وان وجد احدهما باراء الاخر ففهما العدم والمملكة

14 ان اختصاص موضوع واحد والافاق السبب الايجاب وان وجد
 احدهما في غايه البعد عن الاخر ففهما الضدان **قال**
 واقام المقابل اربعة اولها الايجاب والسبب كقولنا
 فرس ولا فرس او زيد كابت وزيد ليس كابت وهو يحب
 القول وثانيها التقايف وقد ذكره وثالثها
 النضاد ورابعها العدم والمملكة **اقول** المتقابلان
 اما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والاخر
 عدميا والثاني اما ان ينظر الى الوجود والعدم في
 اللفظ والقول لا غيرا وبالنسبة الى الوجودا فثابت
 والاول هو المقابل السبب الايجاب سواء اصدقا بالنسبة
 الى المفردات كقولنا فرس ولا فرس او الى المركبات كقولنا
 زيد كابت زيد ليس كابت وهذا المقابل يحب
 واللفظ والقول والثاني هو مقابل العدم والمملكة
 كمتقابل البصر والعين واما اذا كانا وجوديين
 فاما ان يكون بينهما غايه البعد او يكون احدهما معقولا
 بالقياس الى الاخر والاول الضاد كمتقابل السواد والبياض
 والثاني التقايف وقد مضى بيانه في المقولات **قال**
 والمشهور ان الصدين ايراد في بيان الى موضوع ولكن
 ان يحتمل فيه كالدورة والاثوثة والعقيق يعنى كونها
 موجودين في غايه التباعد تحت جنس قريب يصح منهما
 ان يتعاقب اعل موضوع او يرتفع عنه كالسواد والبياض
اقول يعاين الصدين بطلق في المشهور على معنى وفي
 التحقيق على معنى اخر اما في المشهور مطلقا الضدان على
 كل نوعين فيبيان الى موضوع ولا يمكن ان يحتمل فيه
 سواء كانا وجوديين او احدهما وسواء اذ رجحت

جنس قريب اولاً كما يجعلون الذكور ضد الانوثة واما
 بحسب التحقيق وهو مصطلح الحكماء فيطلق الضدان على كل
 وجودين بينهما غاية التباعد بشرط ان دراجتهما تحت جنس
 قريب يخرج منهما تعاقبهما على موضوع واحد وارتفاعهما
 معاً عنه فنقولنا وجودين يخرج منه العدم والملكة
 كالذكورة والانوثة ونقولنا بينهما غاية التباعد كج
 منه الحمره والحله مثلاً ونقولنا تحت جنس قريب
 ليخرج عنه مثل العشق الذي هو مستأثر من ازا طاقه
 الجذب والانتقام الى هو من ازا طاقه الدفع **قال**
 واما الملكة فالتشهور انما يوجد في موضوع قائما
 ويمكن ان ينعدم عنه ولا يوجد هذه كالبصار والعدم
 انعدامها عنه في وقت امكانها كالعنى والعقوى يقتضى
 انها ما ينسب الى موضوع يكون طبيعه ذلك الموضوع الخفية
 او النعيبه او الخفيه قابله له كالزوجيه والعدم
 عدها بالنسبه الى قابليتها كالزديه **اقول** كما اختلف
 تفسير الضد منه بحسب الشهرة فانها عبارة عما يوجد
 في موضوع قائما ويمكن ان ينعدم ولا يوجد كالبصار
 لا البصار الفعل بل القوة على الابصار ولا القوة مطلقا
 كما للجنس بل القدره على الابصار ويمكن ان ينعدم
 عن الموضوع ان يستحيل الى العدم من غير عكس والعدم انعدام
 تلك الملكة وارتفاع ذلك للمتيقن كالعنى فانه ليس
 عدم البصر مطلقا بل عدمه في وقت امكانه وتبين
 الموضوع له واما بحسب التحقيق فان الملكة ما ينسب
 الى موضوع قابل له واما بحسب طبيعه شخصه لا غير
 بل وبحسب طبيعه نوعه او جنسه وذلك كالبصر بالنسبه

15 الى الابكة فانه طبيعه شخصه وان لم يكن قابلا له
 الا ان طبيعه نوعه ونسباً قابله له وبالنسبه لان
 للعقرب فان الابصار غير ممكن لشخصه العقرب ولا
 لتوحيدها بل لجنسها وهو كونهما حيوانا **قال** وظاهر ان حكم
 هذين القسمين في العموم بحسب الاعتبارين متعاكس
اقول ظهر من تفسير التقاد والملكة بحسب الشهرة
 والتحقيق نقلا لهما في العموم وذلك لان التقاد بحسب
 الشهرة قد بينا انه لا يشترط فيه كونهما وجوديين
 ولا غاية التباعد وبحسب التحقيق يشترط فيه ذلك
 بحيث لا يكون التقاد بحسب الشهرة اعم منه بحسب التحقيق
 واما الملكة فانها بحسب الشهرة عبارة عن تنويع الموضوع
 الشخصى للشي والعدم ارتفاع تنويع ذلك الموضوع بحسب
 التحقيق عبارة عن تنويع الموضوع الشخصى او النعيبه او الخفيه
 للشي والعدم ارتفاع ذلك التنويع عن ذلك الموضوع
 الشاغل للثلاثة فالملكة بحسب الشهرة اخص منه بحسب
 التحقيق وقد كان المتقاد بحسب الشهرة اعم منه بحسب
 التحقيق **قال** والمقدم المتأخر يكونان الزمان لا بوابه او بالذات
 كالعلة ومعلولها او بالطلع كالواحد والاثنين او بالوضع
 كالصدق الاول والثاني او بالشرف كالعلم وتعلمه وكذلك
 المع وما في هذا الفصل لا يتعلق به العلم ولكنه يفيد
 فيه **اقول** الحكماء حصروا انواع التقدم في خمسة
 ولم يفت لهم على رمان يدل على الحصر التزم الاستزاد
 ونقصه المتكلمون بتقديم بعض اجزاء الزمان على
 بعض واعتدالات الفلاسفة ضعيه ذلك اهاوتنا
 صعبنا في كتابي الاسرار والمناجى الا عرف هذا

فنقول التقديم يقال عند الاول خمسة معان احدها
 التقديم بالزمان وهو ظاهر لكل احد كتقدم الاب
 على الابن بمعنى ان للاب وجودا في زمان وللابن وجودا
 في زمان اخر وزمان الاب متقدم على زمان الابن فيقال
 للاب انه متقدم على الابن بالزمان وثانيها التقدم
 بالذات وهو التقديم بالعلو كتقدم الشمس على الضوء
 وحركة الاصبع على حركه الخاتم فاننا نعلم انه لا حركة
 الاصبع لم يحرك الخاتم فلهذا الترتيب العقل للمعنى التقديم
 بالعلوية وهو حقي عند جماعة من الناس وثالثها التقدم
 بالطبع وهو كتقدم الواحد على الاثنين فانه لو لا الواحد
 لم يحقق للاثنين وجود وقد يحقق الواحد وان
 لم يكن الاثنان موجودا فهذا العنقوت المعلوم هو المراد
 بالتقدم الطبيعي والفرق بين هذا النوع من التقدم وبين
 الاول ان المتقدم هناك كان كافيافي وجود المتأخر بحيث
 يستحيل ان يترك عنه والمتقدم هنا ليس علة تامة في
 المتأخر اذ قد يمكن وجود المتقدم وان لم يكن المتأخر والعرب
 التقدم بالرتبه اما بالرتبه الحقيقه كتقدم الجنس على النوع
 ان اعتبر الترتيب بالنسبه الى العموم وصاحبها
 المتقدم بالشراف والعصلي كتقدم العالم على متبعه واذا عرفت
 اصناف المتقدم فاعرف منها اصناف المتأخر وهو ظاهر
 وكذا اصناف المعية الا المعية بالعلوية لا تستلزم الاحتياج
 عليه على معلول واحد والمصنف المطلق ذلك ليس بجيد
 وهذا الفصل خارج عن هذا الفن لما بينا لكنه مفيد فيه
 لاحتياج المطلق الى كتاب الحدود والمقدّمات اليه لانه
 متى لم يعرف ان محدد فكل واحد من جدي مطلق تحت

الجنس من الاجناس العاليه تقع لم يقدر على تحصيل
 الفصول والحدود الوسطى **فقال الفصل الثاني** في القضايا واحوالها وجود الشيء في الكا به بحسب
 الاغلب يدل على وجوده في الجار ومودا بما يدل
 على وجوده في الاذنان ومما بالوضع وسو على الذي في
 الايمان وهو بالطبع والامراف بتوسط الاوساط **فول**
 لما وقع من البحث عن المفردات المفيدة لاكتساب الصورات
 سريع في المركبات اعني القضايا واحكامها المفيدة لالتسا
 المقديقات وقبل ان يشرع في المقصود قدم قاعده دالة
 على العلامة الرامحة بين اللفظ والمعنى بحيث يور احوال
 اللفظ في احوال المعنى اذ عرفت هذا فنقول للشي وجود
 في الايمان ذاتي له لا بالنظر الى دلال المقصودين
 ووجود في الاذنان اذ الصور وحصلت صورته في ذهن
 المقصور له ووجود في العبارة اذ اللفظ باسمه الذي ال
 عليه ووجود في الكتابة اذ ارم صورته يدل على اللفظ الذي ال
 عليه فالوجود في الكتابة يدل غالبا على وجوده في الجار
 لا دايما اذ قد يوجد كتابة من غير تليفط بعبارة لم يتقبل
 الذهن منها الى المعنى من غير ذكر المكتوب اما الوجود في
 العبارة فانه دايما يدل على وجوده في الذهن اذ الملتفظ
 بالاسم انما يتلفط به اذا تصور معناه اما اجمالا او تفصيلا
 وهاتان الداللتان وصعبان مختلفان خلافا للاوضاع
 واما دلالة ما والذهن على ما في الخارج فهي طبيعية لا يختلف
 باختلاف الناس واعلم ان قول الوجود على الخارج
 بحسب الحقيقة وعلى الباقي بحسب المجاز واعلم ان الاما
 يدل بعضها على بعض بحسب توسط الاوساط كدلالة الوجود

في الكتاب على الوجود الخارجي فانهما هما واسطة دلالة
الكلمة على العبارة ودلالة العبارة على الوجود الذهني ودلالة
الذهن على الخارجي **قال** الاقاول انواع منها اليقيني
وهو في قوة المفردات كالحيوان الناطق فهو بمنزلة الانسان
اقول القول هو اللفظ المركب وهو اما تام او غير تام غير
التام اما يقيني وهو ان يكون الجزء الثاني قيدا في الاول
مخصصا كالحيوان الناطق وهو في قوة المفردات لانه
على ما دل عليه الاثنان وهو لفظ مفرد وهذا النوع من المركب
هو المستعمل في الحدود والرسوم واما غير يقيني
وهو غير مستعمل في شيء من الصناعات الا ما تضمنه غيره اليه
كقولنا رند **قال** ومنها الخبري وهو الذي يعرض
له لذاته ان يكون صادقا او كاذبا ويحتمل قولنا جازما وقضية
وهما اخفى بالعلوم وسائر الانواع كالاستفهام والامر
والتعجب وغيرها اخفى بالمحاورات **لقول** هذا النوع الثالث
من انواع المركب وهو التام وهو اما ان يكون محتملا للصدق
والكذب لذاته ولا يكون والاخر هو الخبر والعقصة والقول
الجازم كقولنا الانسان حيوان فانه يقع عليه تارة
الصدق والكذب لذاته وهذان النوعان اعني التركيب اليقيني
والخبري اخفى بالعلوم لان الاول يستعمل في الحدود والرسوم
والثاني يستعمل في القياس والاستقراء التمثيل والثاني وهو
الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته فاما ان يدل على
طلب الفعل دلالة وضعيه وهو الامران كان مع الاستعلاء والا
فالدها ان كان مع الخضوع والالتماس ان كان مع الشاؤم
وان لم يدل على طلب الفعل فهو التثنية ويندرج فيه التثني
والترجي والتعجب والقسم والنداء هذه المركبات اخفى

١٧
١٢
المحاورات كما يستعمل مثل هذه في الخطابة والشعر كثيرا
واعلم ان هذه الانواع قد يحتمل الصدق والكذب ايضا
فان من قال ليت لي مالا يملك له صدقت او كذبت بوارطه
المسئلة لذاته وكذا من قال اضرب فانه يحتمل الصدق
والكذب باعتبار ارادة الضرب فيصدقون لذاته
مخرج هذه الانواع عن ان تكون اخبارا **اقول** وكل قضية
يستعمل على جرمين ما يحكم عليه وما يحكم به **اقول** القضية هي
القول المركب الذي يحكم فيه تصديقي الماني على ما صدق عليه الاول
او معاصيته له او معانته او بطلان كقولنا الانسان
حيوان فلا بد فيها من جرمين الصادق على الشيء وهو المحكوم
به والذي يصدق المحكوم به وهو المحكوم عليه ويملك
ايضا على رابطه لكن الجرام الاول مما لا ديان لقولنا
ان كانت الشمس طالعة والنهار موجود ففقد حكمنا ما ينبغي وجود
النهار لطلوع الشمس وكقولنا اما ان يكون العدد زوجا
او فردا حكمنا بالمعانده **قال** والتاليف الاول
يكون من مفردات تام الدلالة وجراده موضوع مؤتم لا كماله
ومحمول بربطه رابطه ربما يلفظ بها ويكون القضية تامة
كقولنا زيد كائن او يلفظ بقصر ثلاثيه كقولنا زيد كائن
وفي القادسية لا بد منها وهي لفظه است بلعنه **اقول**
التاليف ثمان اول وثمان والتاليف الاول هو المؤلف
من المفردات لانه اول تاليف يقع في التصايا والثاني
هو المؤلف من قضايا مؤلفه من مفردات او عرأ فالاول
وهو المؤلف من المفردات التامة وهو اما اسمان او اسم
محكم عليه ومفعل محكوم به كقولنا الانسان حيوان
او الانسان كائن فالانسان واحد جرمي هذا

المؤلف وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا ويجوز ان يكون اسما
 لا تحالة الاجزاء عن معنى الافعال والحروف المحرود
 ذكرها والحيوان هو جريان يسمى المحمول وهو قد يكون اسما
 وقد يكون فعلا لصفة الاجزاء بالانفس وربط
 المحمول بالموضوع ومن الجزء الثالث للقصبة وهو الجزر الصوري
 وهي احدى الرابطة قد يكون مذكورة في اللفظ فتسمى القضية ثالثة
 لا تماثل على الاجزاء الثلاثة لقولنا الانسان هو كذا فان
 لفظه هو رابطة من الموضوع والمحمول وقد حذف للعلم بها كون
 الانسان كذا وتسمى القضية ثالثة هذا في لغة العرب وقد يجب
 ذكر الرابطة في بعض اللغات كالفارسية **قال** والمولف هذا
 المؤلف حليمة اما موحدة حكم فيها يكون المحمول مقولا على
 ما يقال عليه الموضوع سواء وضع ذات وحدها او مع صفه
 لقولنا الانسان او الفاضل كذا بتاوسا لقولنا الانسان
 او الفاضل كذا **تب** **اقول** القضية المولفة هذا المؤلف
 اعني الثاني الاول يسمى حليمة وهي اما موحدة او سالبة
 فالمرجحة هي التي يحكم فيها يكون المحمول مقولا على ما يقال
 عليه الموضوع سواء كان الموضوع هو الذات او الذات
 مع الصفة مثال الاول قولنا الانسان كذا بت فان
 معناه ان ما يقال عليه الانسان يقال عليه الكاتب لكن
 الانسان يقال على نفسه لانه نفس الذات لصفة خارجية
 عنها مثال الثاني قولنا الفاضل كذا بت فان معناه
 ان ما يقال عليه الفاضل يقال عليه الكاتب لكن الفاضل
 صفة مقولة على الانسان لان نفس الانسان والمالكية هي التي
 حكم فيها بسبب المحمول عما يقال عليه الموضوع سواء كان الموضوع
 نفس الذات لقولنا الانسان ليس كذا بت او صفة خارجية

عنه لقولنا الفاضل ليس كذا **تب** **قال** والماليف الثاني
 يكون من قفايا والمولف منها شرطية يسمى جزا اما مقدمات
 وتاليا وما اما مصاحبه ويسمى منفصلة لقولنا في الاجاب ان
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفي السلب ليس ان طلعت
 الشمس فالحقاش بصر ومعاذة ويسمى منفصلة لقولنا في الاجاب
 العدد اماروج واما فرد وفي السلب ليس العدد اماروجا
 او منفصلا منها وبين رابطة اذوات الشرط والجزء والحاد
اقول المؤلف الثاني هو الذي يقع بين القضايا ولما كان
 الحكم بين القضا ليس بان يكون احدي القضيتين هي الاخرى
 لان بعض الاقوال الجارمة لا يكون هو البعض الاخر كما كان في الحكم
 وجب ان يكون احكم فيها انما هو ملازمة بعض القضايا لبعض
 او سلب الملازمة او معاذة بعضها لبعض او سلب المعاذة والى
 انتفى التركيب منها اذا عرفت هذا فقول هذا النوع من التركيب
 يسمى سوطيا اما في المنفصلة فللحقيقة لوجود حرف الشرط فيها
 واما في المنفصلة فالمشابهة سبها من حيث وقوع التركيب من
 القضايا فانها تسمى احران في هذا التركيب مقدم ما وتاليا
 فالقديم في المنفصلة هو الذي يعتز به حرف الشرط وهو قولنا
 ان كانت الشمس طالعة مثلا والثاني هو الذي يعتز به حرف الشرط وهو قولنا
 اجراء ومن قولنا فالنهار موجود والمقدم في المنفصلة غير
 متميز عن الثاني في الطبع لان معاذة احد الشين للآخر
 ليستلزم معاذة الاخر له فايها جعل المقدم صح وكذا
 القضية واحدة بخلاف المنفصلة التي في طبيعتها احدى جزئها
 ان يكون ملزوما والاخر لا رما اذا عرفت هذا فنقول الشرطية
 اما منفصلة ان حكم فيها بالمصاحبه بين الجزئين او سلب المصاحبه
 لقولنا في الاجاب ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفي السلب

ليس ان كانت الشمس طالعة فالخمس مبصر واما منفصلة ان
حكم منها بالمعاند بين الجرين او بغيرها كقولنا العود اما
زوج او فرد وليس العدد اما زوجا او منفصلا ومتساويين
ورابطة المنفصلة هي دوات الشرط كان الشرطية وفا الجواب
ورابطة المنفصلة هي دوات العباد كما ما **اما قال**
وقد يلف الشرطية من احتمليات والشرطيات مرة بعد
اخرى **اقول** لما كانت الشرطية مولفة من قضيتين وكانت
منقسمة الى اعملية والشرطية انقسم تركيب الشرطية
الى ثلاثة اقسام احدها ما يتركب من اعمليتين هي
الشرطية البسيطة والثاني ما يتركب من الشرطية غير البسيطة
ما يتركب من اعملية والشرطية ثم ان الشرطية قد يكون متصلة
ومنفصلة فانقسم ما يتركب من متصل او منفصل او متصلة
ومنفصلة واعملية او منفصلة واعملية ثم ان مقدم المقولة
لما تميز عن غيرها بالطبع بخلاف المنفصلة كانت اقسام المقولة
سبعة واقسام المنفصلة ستة **امثلة المتصلة اولها**
ما يتركب من اعمليتين قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وثانيها ما يتركب من مصطلحين قولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما كان النهار معدوما كانت
الشمس غاربة وثالثها ما يتركب من منفصلتين قولنا كلما
كان العدد اما زوج او فرد فالعدد الكبار اما زوج او فرد
ورابعها ما يتركب من اعملية متصلة واعملية هي العدم قولنا
كلما كان طلوع الشمس على لوجود النهار فكلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وخامسها ما يتركب
من اعملية ومنفصلة والمنفصلة مقدم كعكس المثال وسادسها
ما يتركب من اعملية ومنفصلة واعملية هي العدم قولنا كلما

كان هذا عدد فهو اما زوج او فرد وسابعها ما يتركب
منهما والمنفصلة هي المقدم كعكس المثال وثامنها
ما يتركب من متصلة هي المقدم ومنفصلة كقولنا كلما كان
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس
طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا وتاسعها ما يتركب
من منفصلة هي المقدم ومنفصلة كعكس هذا المثال **امثلة**
المنفصلة اولها ما يتركب من اعمليتين كقولنا العود
اما زوج واما فرد وثانيها ما يتركب من مصطلحين كقولنا
اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما
ان لا يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وثالثها
ما يتركب من مصطلحين كقولنا اما ان يكون العدد اما زوجا
او فردا واما ان يكون اما زوجا واما متساويين
ورابعها ما يتركب من اعملية متصلة كقولنا اما ان لا يكون
طلوع الشمس على لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وخامسها ما يتركب
من اعملية ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون هذا عدد واما
ان يكون اما زوجا او فردا وسادسها ما يتركب من متصلة
ومنفصلة كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما ان يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان
يكون النهار موجودا وقد يتضاعف التركيب من الشرطيات
المتصلة والمنفصلة مرة بعد اخرى **قال** وهذا التاليف
مخرج اجرا كما عن ان يكون قضايا فيصير الايجاب والصدق
ومقابلاهما متعلقة بالربط ولا يلتفت منها الى احوال
اجزائها **اقول** هذا التاليف الشرطي يخرج اجرا القضية
عن ان يكون قضايا محتملة للصدق والكذب فلا اذا قلنا

الشمس طالعه احتمال الصدق والكذب فاذا قلنا ان كانت
 الشمس طالعه فالنهار موجود خرج قولنا الشمس طالعه النهار
 موجود عن ان يكونا قصتين ولم يمتص الصدق والكذب متوجها
 الا الى الاتصال فانه يمكن تركيب المتصلة الصادقة من كاديين
 لقولنا ان كان الانسان حمارا فهو ناهق وكذلك قد يتركب
 المتصلة الكاذبة من صادقين لقولنا ان كان الانسان حيوانا
 فهو ناطق فقد ظهر ان الصدق ومقابله اعني الكذب سوجه
 الى الاتصال الا الى اجزاء القضية وكذلك لا يجاب ومقابله
 اعني السلب يتوجه ايضا الى الاتصال لا الى اجزاء القضية
 فقد يتركب الموحية من بالبين لقولنا كلما لم يكن العدد
 زوجا لم يكن منقسما ممتدا من وقد يتركب البالية من محترز
 لقولنا ليس ان كانت الشمس طالعه فالليل موجود ولذلك
 الحكم في المتصلة **قال** ومن المتصلة لزومية لقولنا ان
 كان زيد يكتب فقد يحرك يده ومنها اتفاقية لقولنا ان
 كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق **اقول** المتصلة قد يكون
 لزومية وقد يكون اتفاقية لان الاتصال من المقدم والثاني
 ان كان لعلاقة بينهما كالعليه والضاييف كانت لزومية
 لقولنا كلما كان زيد يكتب فهو يحرك يده فان الكتابة
 تستلزم حركة اليد ولتستع انما كما عنها وان كان الاتصال
 للسبب بل مجرد الاتفاق والمصاحبة سميت اتفاقية لقولنا
 ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق فانه ليس من
 كون الانسان ناطقا وكون الخمار ناهقا صاحبة لزومية
 بل مجرد الاتفاق **قال** والكاذب يستلزم الكاذب
 او الصادق والصادق لا يستلزم الكاذب وقس الممكن والمحال
 عليها **اقول** قد بينا ان الصدق ومقابله انما يتعلق بالاتصال

20 والافتصال لا باجزء القضية اذا ثبت هذا فالمتصلة اللزومية
 بصدق عن صادقين لقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان
 حمارا وعن كاديين لقولنا كلما كان الانسان حمارا
 كان ناهقا وعن مقدم كاذب ونال صادق لقولنا كلما كان
 الانسان حمارا كان حيوانا لان اللازم جازان يكون
 اعم من الملزوم ولا يمكن ان يتركب من مقدم صادق ونال
 كاذب والا لزم صدق الكاذب وكذب الصادق لان قضية
 اللازم انه اذا صدق الملزوم صدق اللازم واذا كذب
 اللازم كذب الملزوم وقس الممكن والمحال على الصادق والكاذب
 وذلك لان المحال يجوز ان يستلزم الممكن ولا يمكن استلزام
 الممكن للمحال **قال** ولا اتفاقية الا عن صادقين **اقول**
 الاتفاقية نفرا من احدهما الذي يكيم فيها مصاح المقدم
 والثاني على الصدق من غير علاقة بينهما لقولنا كلما كان
 الانسان ناطقا كان الخمار ناهقا والثاني التي يكيم فيها
 بصدق الثاني مطلقا سواء كانت المقدم صادقا لهذا المثال
 او كاذبا لقولنا كلما كان الخمار موجودا فالانسان
 ناطق والاول اخص من الثاني ومن المستعملة في هذا الكتاب
 ولا يمكن ان يصدق الا عن صادقين واذا عرفت ما يتركب
 منه الصادقة والكاذبة ما يتركب من مقابله **قال**
 ومن المتصلة حقيقة منع الجمع والخلو كما عرفت في هذا الكتاب
 في قوله طرفي التقيص **اقول** قد بينا ان المتصلة هي الحكم
 منها المعاندة من العصيتين ولما كانت اقسام المعاندة ثلاثة
 لان المعاندة اما في طرفي الوجود خاصة او لعدم خاصة
 او فيهما معا كانت اقسام المتصلة ثلاثة احدها الذي
 حكم فيها المعاندة بين طرفيها في الصدق والكذب معا

على معنى انه لا يمكن اجتماع طرفيها على الصدق ولا على الكذب
لقولنا العدد امار زوج او لا زوج وليس الحقيقة هي
المانعة للجمع والخلو وتزكيها انما يكون من القضية ونقيضها
او القضية ومساوي نقيضها لان الشيء ونقيضه لا يمكن اجتماعهما
في الوجود والعدم وكذا الشيء ومساوي نقيضه لا يستلزام
وجود احدهما المتساويين وجود المساوي الاجر واستلزام
عدمه عدمه انما الاعم من النقيض فانه لا يمنع الجمع بين الشيء
وبينه والاحض لا يمنع من الخلو عن الشيء وعنه معين تركيها
ما قلنا **قال** ومنها ما يمنع الجمع فقط لقلنا هذا الخش
اما حجر او حجر وحدث من تخصيص احدا الطرفين **اقول** هذا
هو القسم الثاني من اقسام المنفصلة وهي التي يحكم فيها امتناع
اجتماع جريها على الصدق خاصة ويسمى مانعة الجمع لقلنا
هذا الشيء لا حجر او حجر فانه يستلزم اجتماعهما على الصدق
ويمكن كدبهما معا فالقائد بين جريها انما هو في الصدق
خاصة وهي مولفة من الشيء والاحض من نقيضه لان
نقيض الحجر هو اللا حجر والشجر احض منه فاذا حدث اللا حجر
واورد بدله الشجر كانت مانعة الجمع وكذا نقيض الشجر
هو اللا شجر والحجر احض منه فاذا حدث واورد الحجر
بدله حدثت المنفصلة المذكورة وانما منعت الجمع
خاصة لا سيما لاجتماع الشيء ما هو احض من نقيضه
لان وجود الخاص يستلزم وجود العام ولما جاز ارتقاء
الشيء مع ما هو احض من نقيضه ولا يلزم منه رفع النقيض
لم يمنع الخلو **قال** او يمنع الخلو فقد قلنا زيدا ما
في الماء وما غير غريق وحدث من تعميمه **اقول**
هذا هو القسم الثالث من اقسام المنفصلة وهي التي

بمانعه الخلو لقلنا زيدا اما ان يكون في الماء اما ان لا يغرق
فانه يستلزم ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما بان يكون في
الماء او لا يغرق فالقائد بين جريها انما هو في الكذب
لا غير وهي مولفة من الشيء وما هو اعم من نقيضه لان
نقيض الكون في الماء هو عدم الكون في الماء وعدم الغرق
اعم من عدم الكون في الماء صدق معه وددونه فاذا حدث
الا يكون في الماء واورد بدله عدم الغرق حدثت مانعة
الخلو وكذا نقيض عدم الغرق هو الغرق والكون في الماء
اعم من الغرق فاذا حدث الخاص واورد بدله العام حدثت
المنفصلة المذكورة وانما منعت الخلو خاصة لا سيما لاجتماع
الخلو عن الشيء وما هو اعم من نقيضه لا يستلزم رفع العام
رفع الخاص ولما جاز وجود العام بدون الخاص جاز وجود
الطرفين وصدقهما معا ولم يلزم منه اجتماع النقيضين
قال وكل واحد من الاحيين ان احض ساطلا للحقيقة
كان سيطا والافرك **اقول** مانعة الجمع ومانعة الخلو
قد تفسر ان ما ذكرناه فلو ان مر كس وقد تفسر ان ما
هو اعم من ذلك فتكونان سطتين ما نذكر ان مانعة الجمع
قد تفسر ما يحكم فيها بامتناع اجتماع جريها على الصدق
وطرف من غير الغرض لقيدها وحينئذ يكون اعم من الحقيقة
التي يحكم فيها بامتناع اجتماع جريها على الصدق والكذب
ومن مانعة الجمع التي تفسرنا به وقد تفسر ما يحكم فيها بامتناع
اجتماع جريها على الصدق وجواز اجتماعهما على الكذب وهذا
يقدرا على ما فسرت به او لا فخصصها ورجعت الحقيقة
حينئذ عنها وتركبت وكاسه بالفسير الاول بسيطة عامة
للحقيقة ولها بالتفسير الثاني ومانعة الخلو تفسر بان

احدهما الى حكم فيها بامتناع اجتماع طرفها على الكذب مع جواز
اجتماعها على الصدق وهي التي نسرنا كما نحن به ولا يدخل
الحقيقة تحتها لان الحقيقة وان وافقتنا في الجزء الاول
منها الا انها محكوم فيها بامتناع اجتماع طرفها على الصدق
فغابت بها حينئذ والثاني التي حكم فيها بامتناع اجتماع طرفها
على الكذب مطلق من غير التعرض لقيمتها فليكن حينئذ
اعم من الاول ومن الحقيقة ويكون بسيطه والاول مركبه
قال وتيلادهم كل متصلتين مقدمهما واحد في الحكم وتاليهما
طرفا النقيض وهما مختلفان بالايجاب والسلب **اقول**
ذهب قدما المظنن الى ان كل متعلين يوافقنا في المقدم
وانكم وعخالقنا في الكيف وتناقضنا في السالي تلامنا وتعالقنا
مثاله اذا صدق كلما كان اب ج د صدق ليس
البته اذا كان اب فلس ج د وبالعكس فما كان مسلما
مقدمهما واحد هو اب وتاليهما طرفا النقيض لان تالي
الموجب ج د وتالي السالبه ليس ج د وهما طرفا
النقيض وهما عين المتعلين مختلفان بالايجاب والسلب
قالوا لانه لو لا صدق السالبه على تقدير صدق المرجح
لصدق نقيضها واستلزم استلزام اب للغيضين وهو محال
ولو لا صدق الموجبه على تقدير صدق السالبه لصدق
نقيضها فلو ان اب غير مستلزم لشي من النقيضين
وهو محال والمتاخر من منعه من الاستلزام هو دليل
الاول صريح لجواز استلزام الشيء لوالده لكل واحد
من النقيضين وهو الحق **قال** ويشترط في اللزوميه تعلل
الايجاب والسلب باللزوم وفي السالبه الاتفاقية صدق
المقدم **اقول** يشترط في اللزوم المذلول من الطرفين

22 في اللزوميه تعلل الايجاب والسلب باللزوم بمعنى ان المقدمه
الموجبه يستلزم سالبه اللزوم لازمه السلب اذا السعنا
في المقدم وانكم وعخالقنا في الكيف وتناقضنا في السالي
ويشترط في السالبه الاتفاقية صدق المقدم لان السالبه
الاتفاقية قد يصدق عن مقدم كاذب وتال صادق
او كاذب والموجب الاتفاقية قد يصدق عن مقدم كاذب
وتال صادق او كاذب الموجبه الاتفاقية انما يصدق
عن صادقين واذا صدق السالبه عن مقدم كاذب لم يكن
صدق الموجبه المتناقضه لها في السالي المتخالفه لها في الكيف
فلا بد من استلزام صدق المقدم في السالبه لئتم اللزوم
قال ويلزم المتصلة اللزوميه متعلقه من نقيض تاليها
ومقدمها **اقول** المتعلقه اللزوميه الكليه مستلزم متعلقه
من نقيض تاليها ومقدمها كقولنا كلما كان اب ج د
فانه يستلزم كلما لم يكن ج د لم يكن اب ويلزمه
قد يكون اذا لم يكن ج د وقاب وينعكس الى قولنا قد يكون
اذا كان اب لم يكن ج د وهذا خلف وهذا الطريق عكس
النقيض وسيأتي في مياننا وانما قيدنا بالكليه لان الجزئيه
لا يستلزم ما ذكره لانه يصدق قد يكون اذا كان هذا الحيوان
فليس بانيات ولا يلزمه قد يكون اذا كان انسانا فليس
حيوانا والمصنف لم يتعرض لهذا القيد ولا بد منه **قال**
وسمعتان مانعه جمع من غير المقدم ونقيض السالي
وما به خلوه بالصدق منها **اقول** المتعلقه اللزوميه يستلزم متعلقه
كقولنا كلما كان اب ج د يستلزم اما ان يكون اب ولا
يكون ج د اياها مانعه الجمع لانه لو جاز الجمع من اب
وعدم ج د كنبت المتعلقه اللزوميه لاستلزام وجود

المقدم وجود التالي وعدم التالي عدم المقدم الثاني
 مانعة الخلو بالهذه فيهما يعني من نقيض المقدم وغير التالي فانه
 يلزم من صدق المتصل المذكورة صدق قولنا اما ان لا يكون
 اب او ج د مانعة الخلو لانه لولا ذلك لجاز الخلو عن
 عدم ا ب وثبوت ج د فيلزم جواز ثبوت ا ب وعدم
 ج د فيصدق المطلوب بدون اللزم وهو **قال**
 والمنفصلة متصلة بالف من غير احد الجزئين ونقيض الاخر
اقول قد بينا ان اقسام المنفصلة ثلثة احدها الحقيقة وث
 ستلزم متصليتين احدهما مقدم كل واحد منهما على احد
 الجزئين وتالها على الاخر فانا اذا قلنا العدد اما زوج
 او فرد صدق كلما كان العدد زوجا فليس يورد وكما
 كان فردا فليس يزوج وكما لم يكن العدد زوجا فهو فرد
 وكما لم يكن فردا فهو زوج فان استحال الجمع بين الجزئين
 بنقيضه صدق المصليين الاولين واستحال الخلو عنها يتسلم
 صدق الاخرين وثانيها مانعة الجمع وهو يتسلم قولنا
 كلما كان الشيء حجرا لم يكن سحرا وكما كان سحرا لم يكن حجرا
 لا يستحال الجمع بين الجزئين ولما جاز الخلو عنها وعدمه
 لم يتسلم عدم احد الجزئين ثبوت الاخر ولا عدمه ثبوتها
 مانعة الخلو وهي تتسلم صدق المتصليتين الاخرين
 لقولنا لا زيد اما في الماء واما ان لا يغرق فانه يتسلم قولنا
 كلما لم يكن في الماء فهو لا يغرق وكما غرق فهو في الماء
 لا يستحال الخلو عن الجزئين ولما جاز الجمع بينهما وعدمه
 ثبوت احد الجزئين ثبوت الاخر ولا عدمه فقد ظهر ان
 كل واحد من هذه المنفصلات يستلزم متصلة مولفه
 عن احد الجزئين ونقيض الاخر لكن في الحقيقة جاز ان يكون

23 العين مقدما و جاز ان يكون تابا لكل واحد من الجزئين
 مقدم لا غير فلزمها متصليتان وفي مانعة الخلو النقيض لكل واحد
 منها مقدم لا غير فلزمها متصليتان ايضا وما ذكره المصنف
 شامل لهذه المقالات **ايضا قال** واجزا المنفصلة قد زيد
 على اثنين **قول** هنا طاهر في مانعة الجمع كما يقول الشيء
 اما حجر او سحرا او حيوان لانا نحذف منها النقيض ويذكر
 ما هو اخص منه وفي مانعة الخلو كما يقول الشيء اما ان لا يكون حجرا
 او لا يكون سحرا او لا يكون حيوانا اما الحقيقة فان عني بها
 ما يمنع الجمع من كل واحد من اجزاها ومن الاخر وما يمنع
 الخلو عن كل واحد من اجزاها والجزء الاخر ما يمنع تركيبتها
 من اكثر من جزئين لان الجزء الثالث ان صدق معه احد الجزئين
 يبطل منع الجمع والابطال منع الخلو وان عني بها ما يمنع الجمع
 فيها بين اى جز كان منها وبين الاخر ومنع الخلو عن
 جميعها امكن تركيبتها اكثر من جزئين وثلثتها الى الاقسام
 لقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو والاشكال
 اما مثلث او مربع او خماسي الى الاقسام وهذا التكرار انما
 يحدث من انقسام احد جزئ الحقيقة الى قسمين وانقسام
 احدهما الى اخرين الى اقسام **قال** واذا وكنيت
 اداة السلب مع لفظ محصل صيرته معدولا لقولنا الانسان
 ناذرا جعل جزئ قضية وخصوصا محمولها صادقة معدولة
 فتقارب السالبة في المعنى الا ان السلب في احدهما داخل
 على الرابطه رافع للايجاب وفي الاخرى بخلافه **اقول**
 لما كانت الدلالة اولانا منى على الاصول الثبوتية وبوطاها
 على الاصول العدمية كان من الواجب اذا فقدنا الدلالة
 على الاصول العدمية ان نورد الالفاظ الثبوتية ونعبر

بما يادوات السلب الى تلك الاصور الغير الثبوتية فان كانت تلك
الاصور انما تدل عليها بالفاظ مولفة كالقضايا فليصف
اداء السلب اليها كما في القضايا السالبة وان كانت انما
يدل عليها بالفاظ مفردة فلتركب اداء السلب مع تلك
المفردان الثبوتية كقولنا الانسان وحكم هذا التركيب حكم
المفرد انما قد جعلنا خروفا لسبب جزاء المفرد وسمى معدولا
والقضية التي تستل على مثل هذا تسمى معدوليه منسوبة الى
العدول الحالية عند محصله فاذا جعل هذا المركب من حرف
السلب واللفظ المحصل جوا من القضية صح ان يكون موضع
ويسمى معدولة المحمول كقولنا الانسان لا يجاد وان يكون
جرا منها ويسمى معدوليه الطرفين كقولنا الانسان لا ياطق
واذا طلقت المعدولة سببا الى الذهن معدولة المحمول لكنه
استعملها دون الناقضين وحيلت تقارب السالبة لسلامة
موضوعها عن السلب وتمعن في جوارح المحمول فيها الا ان اللفظ
سهما من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما من حيث اللفظ
فمعدول حرف السلب على الرابطة وتأخره عند فان السلب
ان تقدم على الرابطة كقولنا الانسان ليس هو محركات
القضية سالبة لانها سلبت الرابطة وان تأخر عنها
كقولنا الانسان هو ليس بجحر كما معدوله هذا اذا كانت
القضية ثلاثية وان كانت ثنائية امتازت احديهما
عن الاخرى بحسب اليه او الاصطلاح لتخصيص لفظة
غير المعدول وليس بالسلب **قال** وايضا السالبة اعم
من معدوليه المحمول فانها تصدق على غير الثابت اذا
أخذ من حيث هو غير ثابت كلاف المعدوليه فانها موصو
والايجاب يقتضي ثبوت شيء حتى ثبت له شيء اما للوضح

24
 الذي لا يوجد غير ثابت فها مثلا زمان **اقول**
 هذا الفرق المعنون بين السالبة والموجبة المعدلة
 وذلك ان السالبة اعم من الموجبة المعدولة لان السالبة
 يصدق على ما يكون موضوعها ثابتا ومتغيرا فان زيدا المعدوم
 يصدق عليه انه ليس بصير لانه ليس بوجود فلا يكون
 بصيرا اما اللاحق فانه يقتضي ثبوت شئ لشيء و
 لا يثبت له غيره الا اذا كان ثابتا هذا اذا اخذ الموضوع
 من حيث هو غير ثابت اما اذا اخذ الموضوع من حيث هو
 ثابت فانها يتلا زمان **قال** وكثره الاجر انكسر
 القضية اذا انكسر الحكم ولا تكسرهما اذا لم يكسر كليهما
 كسرا وجيزا ان تكسر الحكم بكثرته كانت القضية قضايا
 متعددة والا فلا مثال ما يكسر القضية تنكسر ولنا
 الانسان حيوان ناطق فانه يستلزم قولنا الانسان حيوان
 الانسان ناطق ومسال لا يكثر سكونه قولنا الحمسة
 ثلثة واثنان **قال** وموضوع الحملية ان كان جريا
 كانت القضية شخصية وسميت مخصوصة لقولنا زيد كاتب او
 زيد ليس كاتب وان كان كليا ولم تعرض للعموم الحكم خصوص
 سميت مملكة لقولنا الانسان كاتب او ليس كاتب وان
 تعرض سميت محصورة ومسورة فان تناول ان يصف
 به سميت كلية لقولنا كل انسان او لاشي من الناس ان
 اختص بعض غير معين سميت جريه لقولنا بعض الناس وليس
 بعضهم وليس كلهم فان سلب العموم وان احتمل عموم السلب
 لكنه يستلزم خصوص قطعا وكذلك صيغة الخصوص
 فانها فلان احتمل معها صدق العموم وكذبها كنهادلت
 على الخصوص فقط **اقول** موضوع الحملية اما ان يكون شخصا

معينا ونسب القضية تخصيه مخصوصه كقولنا زيد كاتب ربيع
بصايت واما ان يكون كلياً فاما ان يحكم على تلك الطبيعة لا باعتبار
عرض الكليه لها ولا نحن نسميها القضية الطبيعية كقولنا الانسان
نوع والحيوان جنس وهذا ان لم يذكرهما المصنف رحمه الله
وان حكم على افراد تلك الطبيعة فاما ان يبين كمه الافراد
اولا يبين فان لم يبين فهي الممثلة كقولنا الانسان حيوان
اذا نظرنا الى افراد الانسان او ليس حيوان وان لم يبين كمه
الافراد سميت محصوره ومسورة فاما ان يحكم على كل الافراد
او على بعضها فان حكم على الجميع فهي القضية الكلية مثال
الموجه كل انسان حيوان مثال السالبة لاشي والاشي الانسان
يحجز بالحكم فهنا وقع على فرد افراد الانسان الموجوده
والمفروض وجودها مما لا يمنع ان يكون انسانا واثار ذلك
الى ان الموصوف في القضية الظنه لا يوجد بحسب الوجود الخارج
لا غير كما ذهب اليه قوم من الاولاد بل ما هو اعلم من ذلك
وهو ما يصدق عليه الموضوع سواء كان موجودا في الخارج
او مفروضا فيه لا مطلقا بل مع امکان ايها في الموضوع
حيث لا يدخل فيه الافراد الممنوعه كما ذهب اليه قوم
غير محققين ايضا وان حكم على بعض افراد غير معينين
لا على معينين لا هنا قضيه تخصيه سميت جريه كقولنا بعض الناس
حيوان في الاجاب وبعض الناس ليس كاتب في السلب وليس
كل انسان كاتب فان هذه الصيغه يدل على السلب
الجرى لان سلب العموم لصدق تارة مع عموم السلب تارة
بدونه فهو لا يدل على شئ منها بالمطابقة لان عموم السلب
يتلزم خصوصه فهو يدل على الخصوص بالانترام ولذلك الوجهه
الجرية اعني صيغه الخصوص فانها لصدق مع عموم الاجاب

25 ومع خصوصه لكن لما اشترط عمومه اخصص كانت دالة على الخصوص
دون العموم **قال** وايضا الامثال وان احتمل العموم لكنه يتلزم
اخصوص في الممثلة في قوة الجريه والشخصيات ساقطه في العلم فان
القضايا المقترنه بالاربع **اقول** فديننا ان الممثلة هي التي
حكم بها على افراد الموضوع من غير ما ان كليه الحكم وجرية
فهي اذن محتملة لان صدق كليه وجرية ولا خودج لها عنهما
لكن صدقها كلياً يتلزم صدقها جرياً والجرية مائة فقلنا
ويلزم من صدق الجريه ايضا صدق الممثلة فهما متلازمان
ولهذا قلنا الحكم الممثلة في قوة الجريه اذا عرفت هذا فالتخصيص
ساقطه في العلم لان مقدمات البرهان يجب ان يكون قائمه
الصدق ولا دوام للتخصيص فبقية القضايا المقترنه بها
اربع الموجه والسالبة الكلينان والجرينان وحل الممثلة
في الجريه على ما بينا **قال** ومخصيه الشرطيات تخصص حكمها
بالاحوال والاولاوقات المعينه كقولنا ان كان زيدا اليوم
ذاهبا هو ملاق غريمه او الساعة اما كذا او كذا وكليتها
صدقها في جميعها بشرط ان لا يكون لها اثر في الاستصحاب
او العاد كقولنا كلما كان وليس البته اذا كان او داما
اما وليس البته اما وجرها صدقه في بعضها كقولنا ما يكون
وقد لا يكون اذا كان او اما ان يكون داما لها اما لها
اقول كان الشخص والامان والمصريح في الحملات
لذلك يقع في القضايا الشرطيه كما ان ايجاب الشرطيه سلبها
وصدقها وكذا ليس بالنظر الى اجزاها بل بالاتصال والانفصال
كذلك حصيتها واما لها وحصيتها انما هو بالاتصال والانفصال
لا بالنظر الى اجزاها فان قولنا كلما كان زيد كاتب كان
متحرراً كليه مع ان طرفها حصيات اذا عرفت هذا

الموجب الكل **قال** والترطية الى محرف عن صحتها كقولنا لا يكون
 كذا ويكون كذا محرف **اقول** هذه ايضا من العضا المحرفه
 كقولنا لا يكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا ومن في
 قوته قولنا كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة من المتعلا
 ومن المتعلا من قوته قولنا اما ان لا يكون الشمس طالعة واما ان
 يكون النهار موجودا فلي اعرط عن صيغه المتعلا في المتعلا
 سميت محرفه **قال** الكلام في تولد القضا ياتي بها
 لكل محمول الى كل موضوع نسبة اما بالوجوب واما لا يمكن او الامتناع
 كما في قولنا الانسان حيوان او كائنا او حجر فلك النسبة في نفس
 الامريادة وما يلفظ به منها او يفهم من القضية وان لم يلفظ
 بالنسبة جهة **اقول** لما زعم من البحث عن الموجبة والسالبة كلية
 وجوبية حملية وترطية شرع في البحث عن كيفية الاجاب
 والسلب واعلم ان كل محمول فان له نسبة الى كل موضوع
 متكيفة باحدى الكيفيات الثلاث اما الوجوب واما الامكان
 او الامتناع لان الموضوع اما ان يمتنع ان يمتنع بالجو (كاستماع
 النصارى الانسان بالحجر وهو الامتناع او لا يمتنع جسيدي
 اما ان يمتنع سلبه عنه وهو الوجوب كاستماع سلب الحيوان
 عن الانسان او يمكن كل واحد منهما وهذا الامكان كما كان
 النصارى الانسان بالكاين وعدمه وتلك كيفية ان نظر
 اليها في نفس الامريادة كنبه الحيوان الى الانسان في نفس
 الامر وان نظر اليها باعتبار تصورها او اللفظ بها
 سميت جهة فاذا قلنا الانسان حيوان من غير ان يذكر
 معه وجوبا او غيرا كانت القضية غير موجبة وان كانت
 المادة وهي الوجوب في نفس الاخر ثابته فهذا هو الفرق
 بين المادة والجهة ولا يجب توافقها لجوان ان يكون ما يتصوره

غير مطابق للامر نفسه وكذا اما يلفظ به **قال**
 والموجبة بها عية والحالة عن ذكرها مطلقه **اقول**
 الموجبة بها عية لاسمها اصل الموضوع والحمل والرابطة وكيفية الرابطة
 ومن اربعة اشياء والقضية الحالية عن الجهة ليمى مطلقه **قال**
 ثم الوجوب والامتناع يستلزمان في ضرورة الحكم ويعترفان
 باسماها الى الاجاب والسلب القضية اما ضرورية واما ممكنة
 واما مطلقه **اقول** الضرورة قد يعتبر بالنسبة الى الاجاب
 فيكون وجوبا وقد يعتبر بالنسبة الى السلب فيكون امتناعا فالوجوب
 والامتناع يشتركان في الضرورة والشاملة للايجاب والسلب
 فصارت اجماعات الاصول في هذه الثلاثة الضرورية والممكنة
 والمطلقة وعددها في المعهات بالمجوز **قال** والامكان
 المعاني لكل من الضرورة وشامل للاخرى ولذلك يقيد بالعام
 والذي يحل عندهما معا بالخاص وهو مركب من الامكانين **اقول**
 الامكان وضع باراء سلب الامتناع ثم استعمال باراء سلب احدي
 الضروريتين اعني ضروره الاجاب وضروره السلب عن الطرف
 الخالف للحكم فاذا قلنا ج يمكن ان يكون ب معناه لا يجب
 سلب ب عنه واذا قلنا يمكن ان لا يكون ب معناه لا يجب
 ان يكون ب فاذا سلبت ضروره الاجاب فهي الممكنة العامة
 السالبة ويشتمل على الباقي من الاقسام الثلاثة للجهات اعني
 ضروره السلب وامكان الطرفين اذا سلبت ضروره السلب
 فهي الممكنة العامة الموجبة وسملت ضروره الاجاب وامكان
 الطرفين ولا شتما لها في طرفي الاجاب والسلب على الضرورة
 الموافقة وامكان الطرفين كانت عامته ثم ان الحكم نقلوا
 اسم الامكان الى السلب فيه الضرورة وان معا فان اخص
 من الاول لحمله على الضروريتين معا فاذا قلنا يمكن ان يكون ج

هذا المعنى كان مخفيا ان لا يحب كح ولا استغله وكان اخص
 من الاول لهذا اسم الامكان الخاص وهو مركب من الامكانين لان سلب
 ضروره الاجاب هو الامكان للعام البليغ وسلب ضروره العدم هو
 الامكان للعام الاجابى ولما استعمل الامكان الخاص عليهما كان مربعا
 منهما **قال** والمطلقة يقتضى ثبوت الحكم بالفعل في احد الجانبين فقط
 وشمل الدائم عسر الدائم وحل عن الدائم المقابل فقط فهي **قوله**
 لا يكون نسبة المحول الى الموضوع عن دوام الاجاب او دوام السلب
 اولاد واهما فالمطلقة العامة من الحكم فيها ثبوت المحول او سلبه
 بالفعل مطلقا غير التعرض لقيد زايده فالموجبه تشمل الدوام والاجاب
 والوجود الخالى عن الدوامين والسالبة تشمل دوام السلب والوجود
 الخالى عن الدوامين وحل كل واحد من المرجحه والسالبة عن الدائم
 المقابل لها لا غير وهي عامته باعتبار شمولها للدائم الموافق
 والوجود **قال** وما محل على الدائمين معا اخص يسمى وجوديه
 وهو مركب من الاطلاقين **قوله** هذا تفسيرا اخر للمطلقة وتسمى
 التي حكم فيها ثبوت المحول للموضوع ادسلبه عنه لا دايما وسمى وجوديه
 لا دايما وسمى مقابلا للدائمين ومن اخص والمطلقة العامة لا تشمل
 تلك على هذه وعلى الدائم الموافقه وخلو هذه عن الدائمين
 ومن مركبه من المطلقين العامتين المتخالفين بالكيان لا بالاداء
 قلنا كل جرت لا دايما ههنا حكمان احدهما اجابى وهو كل
 جرت والثاني سلبى هو لا شئ من جرت لان الادوام
 مواساة اليه وهما مطلقان فالوجوديه مركبه من المطلقين
قال واذا نسب الامكان الى الاطلاق كان الاطلاق
 اخص لانه لا يتناول الحكم بالقوه ويتناول الامكان **قوله**
 الملكة العامة اذا نسبت الى المطلقة العامة كانت اعم لان المطلقة
 العامة من الحكم فيها ثبوت المحول للموضوع بالفعل فلا يتناول

ما يمكن ثبوتها ولم يثبت بعد مع ان الثبوت بالفعل يستلزم لهكاه
 قطعاً واما الملكة فهي التي حكم فيها برفع الضرورة عن الجانب الخالف
 ومن شمل لما ثبت الحكم فيه بالفعل ولما ثبت بالقوه المحضه وكذا
 من اعم من الدايمة الخاصة بل ومن كل تقيده موافقه لها في كيف واكم
 واما الملكة الخاصة فان بينها وبين المطلقة العامة عموم من وجه
 لصدرتها في ما هو الوجوديه وصدق الملكة بدونها في ما لا يثبت
 بالقوه المحضه وصدق المطلقة بدونها في ما لا يثبت بالضرورة وهي اعم
 والمطلقة الخاصة مطلق **قال** فالدايمه اعم من الضرور لان
 مقابل الاخص يكون اعم من مقابل الاعم وعلما في الكليات بحريان
 بحر من احد **قوله** السبعة ما تقدم لانه لما ثبت ان المطلقة اخص
 من الملكة وكانت الضرورية مقابله للممكنة على ما بان والدايمه
 مقابله للمطلقة على ما تقدم وكان تقيص الاخص اعم من تقيص
 الاعم لصدق تقيص الاخص في كل صورة لصدق فيها تقيص الاعم
 لاستلزام اخص العام ولا يتفلس لصدق تقيص الاخص
 في جميع افراد العام المعايير له ولا يصدق فيها تقيص العام
 ثبت ان الدائم اعم من الضرورين وعلما في الكتاب بحريان بحر
 واحد معنى ان كل حكم كل دايمة ضرورين لان الاتفاق
 بتحديد وادما طينه وانما ما على التحديد لانه حكم خارج
 عن نظر المطلق اما في بحر مات فقد سرقان بان يتفق
 لزيد ودوم ومرة من غير ضرورة **قال** وهذه النسب اذ لم يعد
 كان الحكم بها على ذات الموضوع فان قيدت بصفة توضع للمحل
 مع الذات كما في قولنا الكاتب الكذا عند كونه كذا صار
 وصفية **قوله** هذه النسب اعني الضرورة والاطلاق والدوام
 والامكان اذا اطلقت لم يقيد وصف ولا شرط كان الحكم
 بها على ذات الموضوع كما يقبل بالضرورة كل جرت فان الضرورة

منها مطلقة والحكم بها على ذات الموضوع فان قيدت هذه النسب
 فاما ان تقيد بوصف يجعل مع الذات موصوفا للمحل او بعينه الاول
 ليس وصفه كقولنا الكاتب متحرك اليد عند كونه كاتبنا فان الحكم
 هنا هو الاطلاق بقيد بوصف الكاتبة وقد جعلت مع ذات الكاتب
 موضوعا غير عنه بالكاتب وحمل عليه المحل مفيدا بوصف
 الكاتبة **قال** والدائمة الوصفية هي عريضة لان الاطلاق المتعارف
 في العلوم وفي بعض اللغات لاسيما في السلب هي **اقول**
 الدائمة الوصفية هي التي حكم فيها بثبوت المحل او بسلبه عن الموضوع مادامت
 ذات الموضوع موصوفة بالوصف العنواني اعني الذي وضع مع الذات
 وعبرية عن الموضوع كقولنا كل كاتب متحرك اليد مادام كاتبنا فالدوام
 هنا قيد بالوصف كما قيد الاطلاق في الاول به ويسمى هذه الدائمة
 الوصفية العريضة العامة لان الاطلاق المتعارف في العلوم
 في بعض اللغات لاسيما في السلب انما ينهم منه ذكر فانا اذا قلنا
 في لغة العرب لاشي من جـ انما ينهم منه لاشي من جـ
 مادام جـ فلما نسب هذا الفهم في السلب الى العرف سميت عريضة
 سواء كان موضوعه او سالبه **قال** والضرورة الوصفية هي
 مشروطة ويكون احض من العريضة كما عرفت **اقول** المشروطة
 هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحل للموضوع او بسلبه عنه مادامت
 ذات الموضوع موصوفة بالوصف العنواني كما يقول كل
 كاتب متحرك اليد بالضرورة هنا قيد بوصف الموضوع وهذه
 المشروطة احض من العريضة لما تقدم من ان الضرورة احض
 من الدوام سواء كانا مطلقين او معدن **قال** وان قيدت
 بوقت يعينه صارت وقته او لا يعينه فصارت منتزعة **اقول**
 الوقتية هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحل للموضوع او
 بسلبه عنه في وقت يعينه كقولنا بالضرورة كل من مضى

29 وقت حيلولة الارض فتقيد الضرورة بالوقت المعين لجزءها عن
 عن اطلاقها وصارت وقته والمنتزعة هي التي حكم فيها بضرورة
 ثبوت المحل للموضوع او بسلبه عنه في وقت لا يعينه كقولنا بالضرورة
 كل انسان منتقم في وقت **قال** والقييد بوقت من غير ضرورة
 ولا امكان بحيث لا ينافي الدائمة ولا الضرورية ولا متقابلتها اطلاقا
 علم وقفي والسرطانية ان لا يكون للوقت اجزا **اقول** اذا قيدنا
 الحكم الفعل مطلقا بوقت معين من غير ضرورة ولا امكان بحيث
 لا ينافي الدائمة ولا الضرورية ولا متقابلتها الدائمة ولا متقابلتها الضرورية
 كان اطلاقا عاما وقتيا كقولنا زيد موجود الان فالقييد بالان
 اخبره عن الاطلاق وصيره وقتيا لصدق مع الضرورة والامكان
 ومقابلتها والشرطية فيه ان لا يكون لذلك الوقت الذي قيد
 الحكم به اجزا بحت الحكم في بعضها دون بعض **قال** فالمطلقة
 الوقتية هي الجانبة يتقيد بالان **اقول** ليس هنا فقيهه نقضه
 من جنبها سوى هذه اعني الوقتية فان موجبتها يناقض بالبتها
 اذا احدثت في سرايط التناقض الاية فان قولنا زيد موجود
 الان ساقض قولنا زيد ليس موجود الان فاذا في المطلقة الوقتية
 في جانب الاجاب وجانب السلب يتقيد بالان **قال**
 واما المطلقة المنتزعة فكانا العامة وحكما قريب من حكم **اقول**
 المطلقة المنتزعة هي التي حكم بها للموضوع او بسلبه عنه في وقت
 غير معين من غير التعرض للضرورة والدوام ومقابلتها فهي
 مطلقة عامة الا انها زادت عليها بالتعرض للوقت المطلق
 بحكمها حكم المطلقة العامة في العموم والخصوص والقييد وغير
 ذلك من الاحكام **قال** واذا قيدت الدائمة الى العريضة
 وجدت العريضة اعلم لان ما يدوم مع الذات يدوم مع جميع
 اوصافها الثابتة والزايل ولا يعكس فان التغير الدائم يدوم الحركة

في قولنا المتحرك متغير قد قدم مع الذات كما في العنكب وقد لا يدوم
كما في الحجر فالعريف اعم من الدائم ومقابلتها احض من مقابلته
الدائم **اقول** العريف التي ضربها اعم من الدائم لان الدائم حكم
فيها بالدوام بحسب الذات وذكر يستلزم الدوام بحسب جميع الصفات
والعريف حكم فيها بالدوام بحسب الوصف وذلك لا يستلزم الدوام
بحسب الذات الجوار كون الصفة زائلا عن الموضع مجازا ان كان
على المحرك كما صدقت الدائم صدقت العريف ولا يعطى العريف اعم
سار اذا قلنا كل متحرك متغير مادام متحركا فان هذا في عام حكم
فيه ثبتت التغير للذات وامت مخرجه لكن الحركة قد تدوم لبعض
الذوات كالافلاك فيكون الدوام هناك ثابتا وقد لا يدوم لبعضها
كالجمر فيصدق العريف هناك دون الدائم فقد صدقت العريف
دون صدق الدائم وليصدق صدق الدائم دون صدق العريف
فكانت الدائم احض مقابلها اعم من مقابلته العريف لان نقيض الاخص
اعم من بعض الاعم ومقابل العريف هي المطلقة الوصفية ومقابل
الدائم هي المطلقة العامة **قال** ونفس عليها الضرورية والمشروطة
اقول نسبة الضرورية الى المشروطة كنسبة الدائم الى العريف
فان الضرورية احض من المشروطة على قياس ما مر من الدائم
والعريف والبيان هو ذلك البيان بعينه ونقيض الضرورية ايضا
اعم من نقيض المشروطة لان نقيض الاخص اعم ونقيض الضرورية
ايضا اعم من نقيض المشروطة لان بعض الاخص اعم ونقيض المشروطة
مما يحسنه الممكنة ونقيض الضرورية هو الممكنة العامة **قال**
ودهب قدم الى ان قسمه القضايا بالمطلقة والضرورية والممكنة
مانعة الجمع والخلق خصوص المطلقة باللا ضرورة لينقسم الفعلية
اليها وهي مطلقة خاصة والوجودية احض منها ويحل
فيها الضروريات المفيدة وخصوص الممكنة بالقوة فقط

30 فان الخروج الى الفعل يكون لضرورة ما وليقيد بالاحض وربما يقيد
بالاستقبالية لان الواقع في سائر الارضه يكون لا محالة فعليا **اقول**
في ذكر التعليم الاول ان القضايا ثلث مطلقة وضرورية وممكنة
وهذه القسمه تحتمل نوعين احدهما ان يقال القضييه اما ان يدرك جهتها
اولا يذكر والثانيه مطلقة والاول اما ان يكون ضرورية اولاً
والثاني هو الامكان والاول اما ان يكون ضروريا او غير ضروري
والثاني الاطلاق اذا عرفت هذا فالقسمه الاولى هي التي ذكرناها
عنه وبحسبنا عنها فاما تقدم والمطلقة فيها كانت عامة شاملة
للضرورة وعدمها وكانت مانعة الجمع الخلود من الجمع لا مكان اجتماع
الضرورية والمطلقة لاجتماع الممكنة والمطلقة واما القسمه
الثانيه فقد اعترضها مؤتم والمطلقة فيها من الخاصة وهي التي
حكم فيها بالثبوت او التلبك لا بالضرورة ومن مانعة الجمع او الخلو
فخصوصا المطلقة باللا ضرورة لينقسم الفعلية اليها اعني ان
الضرورية والمطلقة وهذه المطلقة الخاصة هي ايضا وجودية
لا ضرورة وهي اعم من الوجودية الدائمة لما تقدم من كون
ان الضرورية احض قدها اعم ويضل في هذه المطلقة الضرورية
المعصيه لوصف الموضوع الدائم بحسب ذاته وما لو قلنا للعين
وعبر المعين وخص الممكنة بما في القوة فقط قالوا لان كل
موجود قائم انما يوجد لضرورة سبقت عليه والممكن بالامرورة
فيه الضروريات الذاتية والمشروطة وهو اخص من الخاص وربما
يفسد هذا الامكان بالامسالي ايضا لان كل ما هو موجود في
الماضي او الحاضر فهو ضروري وانما الممكن الصروف لم يوجد
الاستعمال فانه لا يعلم حاله هل يكون موجودا في الاستقبال اذا
كان وقتا او لا يكون واذا فسر والمطلقة باللا ضرورة استحال
اجتماعها مع الضرورية على الصدق واذا فسر والممكن بما يوجد

استحال اجتماعه مع المطلق على الصدق وكان القيمة مانعة للجمع
قال ولما كانت المطلقة في العلوم هي العرفية وكما هو المثل هذا
 الاعتبار باللا دايه وكذلك المشروطة وكان من الواجب تركيبتها باللا
 وسموا البسطين بالعامة والمرسبين بالخاصين والتركيبات
 الممكنة غير ما ذكرنا كثيرة واعتبارها قليل الحدس فليقتصر على العلم
اقول المطلقون كما اعتبروا اللا ضرورة في المطلقة على ما بيناه في
 القسم الثانيه كذا اعتبروا فيه قيد اللادوام في العرفية لان العرفية
 هي المطلقة في العلوم بحسب العرف على ما بيناه اولاً فتركيب المطلقة
 التي هي العرفية مع قيد اللادوام وكذا تركيب المشروطة مع اللادوام
 وكان من الواجب تركيبتها باللا ضرورة كما دلت المطلقة العامة
 بها باللا دوام وسموا البسطين اعني العرفية من غير قيد المشروطة
 من غير قيد بالعامة اعني العرفية العامة والمشروطة العامة
 وسموا المركبتين اعني العرفية المقيدة باللا دوام والمشروطة
 المقيدة باللا دوام بالعرفية الخاصة والمشروطة الخاصة
 ان التركيبات لا يحصر فيها ذكرناه لكن لا فائدة في اعتبارها فليترك
 اقتصرنا على اهم منها **قال** واما الشرطيات فليس لها دون
 اللزوم والاتفاق واقسام العبادات بعقيد اعتبارها
اقول القضايا الشرطية لا يخلو اسمها اجزاها على احد
 الجهات المذكورة لكنها غير مفيدة فانه يعتد بها فلهذا ركوا
 البحث عنها لما احاجوا الى اعتبار الضرورة والامكان
 والاطلاق فيها اعتبروا اللزوم والعبادات المشابه للضرورة
 والاسباق للامكان مجرد الاتصال والانفصال المشابه للاطلاق
قال الكلاوي في التناقض وما يجري مجراه
 اتفاق القضيي احادها في كل واحد من جهتيها وهما الحقيقة والإضافة
 والشرط والزمان والمكان والكل والجو والفعل والقوة حتى يكون كل

واحد منها كما نهى عن تعيينها نظير نهى طالعها تلك الحال **اقول**
 ما يجري مجرى التناقض ما عداه من اصناف التقابل كالتضاد وغيره
 من التداخل تحته اذا عرفت هذا فليعمل بشرط في التناقض اتفاق القضيي
 2 كل شئ الا في الاجزاء السليمة السور وانما هما موافقا كما في كل
 واحد من جهتيها اعني الموضوع والمحول حتى يكون في جهتيهما واحد
 او محولهما واحد فانه لو اختلف احدهما لم يحصل التقابل الجوار
 صدق زيد كانت وعمرو ليس كانت مثلاً لصدق زيد كانت
 وليس عمراً ولو لم يكن الا في الطرفين احدهما في ستة اصناف اخر
 احدها اتحادهما في الاضافة فانا اذا قلنا زيد اب لعمرو ليس
 اباي لما لم يتناقضا وجاز صدقهما معا لاختلافهما في
 الاضافة وثانيها الاتحاد في الشرط فانا لو قلنا الاسود لاص
 للبصق في اي شرط السواد وليس ما يرضى له اي بشرط زوال
 السواد لما يتناقضا لاختلاف القضيي في الشرط وثالثها الاتحاد في
 الزمان فانا اذا قلنا زيد موجود اي الان وليس موجود اي
 بالامس لم يتناقضا وصدقهما معا لاختلافهما في الزمان ورابعها
 الاتحاد في الكل والجو فانا اذا قلنا الرحمن اسود اي في الشرط
 وليس اسود اي ليس كل اجزائه كذا لم يتناقضا لاختلافهما
 في الكل والجو وخامسها الاتحاد في المكان فانا اذا
 قلنا لا زيد جالس اي في السوق وليس جالس اي في الدار لم يتناقضا
 لاختلافهما في المكان وسادسها الاتحاد في القوة او الفعل
 فانا اذا قلنا الخمر في الدن مسك اي بالقوة وليس مسك اي
 بالفعل صدقهما معا ولم يتناقضا حتى يكون كل واحد من القضيي
 في الاخرى بعينها واماها حالها **قال** والمستعان المحلف
 في اليمين فقط متطلبان وفي الكيف متطلبان وهما ان يحتجا
 على الصدق فقط فنضادان وان انقسمتا لذاتهما فنضادان

اقول القضيان اذا اتفقتا في جميع ما تقدم وفي كيف ايضا
 ولتختلفا في الكم لقولنا كل جـ بـ وبعض جـ بـ ولقولنا
 لا شيء من جـ بـ وليس بعض جـ بـ فهما متماثلتان لدخول
 الجبرية تحت الكمية وان اتفقتا في جميع ما تقدم واختلفتا في
 كيف سميتا متقابلتين ثم لا يخلو اما ان لا اجتماعا على الصدق
 وبحر ان اجتماعا على الكذب او لا اجتماعا على الصدق والكذب
 بل بعضا بها والاول بما المتبادران كقولنا كل جـ بـ ولا
 شيء من جـ بـ فانهما لا اجتماعا على الصدق وبحر كذا بهما
 والثاني المتناقصان مثل قولنا كل جـ بـ بعض جـ ليس بـ
 او لا شيء من جـ بـ بعض جـ بـ واعلم ان القضيين قد يتفقان
 الصدق والكذب لانهما يتماثلان وقد هما لانهما مثال الاول
 قولنا هذا الانسان هذا ليس باطلاق فانه يستعمل اجتماعهما على
 الصدق والكذب لانهما يتماثلان بل للملازمة الثانية من الطرفين
 بين الانسان والناطق مثال الثاني قولنا هذا الانسان هذا
 ليس باطلاق والثاني قد انا صدق على الثاني لا الاول فلهذا
 قال المصنف رحمه الله وان اقتسمنا لانهما **قال** وتناقض
 الشخصيات يقابلها او لا يقابلها ولا تدخل **اقول**
 التناقض والتداخل هنا انما هو بالنظر الى تعدد افراد الموضوع
 باعتبار الكمية والجنسية والشخصيات لا يقابلها ولا يتداخل
 وتناقضها من عبارة عن اختلافها بالاجاب والسلب فانا
 اذا قلنا زيد موجود زيد ليس بموجود فهما متناقضتان ولا
 تتداخل فهما ولا تضاد وفيه اشكال لاقتناع بعض الحكماء المتضاد
 باعتبار اخر فانا قلنا زيد موجود دائما زيد ليس بموجود
 دائما تضادا فاما لم يكونا متناقضين **قال** واما في المحصورات
 فالموافقان في كيف متداخلتان والكلتان متضادتان

32 واجريان داخلتان تحت التضاد ولا اجتماعا على الكذب في المختلفين
 كيف وكما متناقضتان والمهملتان كالجريتين ولتغير الجمع
 في المواد **اقول** جـ بـ عـ ان يضعوا الشاب هذا القضايا
 لوجاهة

مسألة كل جـ بـ بعض جـ بـ
مسألة لا شيء من جـ بـ ليس بعض جـ بـ

فالمختلفان بالكمية والجبرية متداخلتان اذا اتفقتا في كيف لدخول
 الجبرية تحت الكمية والكلتان المتضادتان لا تتلصق اجتماعهما
 على الصدق وجوار كذا بهما والجريتان داخلتان تحت التضاد
 ولا اجتماعا على الكذب والآحاد صدق الطين المتضادتين
 معا وبحر صدقهما والمختلفان كما كيف متناقضتان فان نقيض الموجبة
 الكمية سالبة جبرية وبالعكس فالسالب الكمية موجبة جبرية وبالعكس
 والمهملتان كالجريتين بمعنى انهما داخلتان تحت التضاد ولتغير الجمع
 في المواد **قال** واما للموجبات فتقابل بينهما ما يشتمل على كل جـ بـ
 او بعض جـ بـ ذلك على سبيل المساواة فالضرورة المطلقة مع الممكنة
 العامة متناقضتان **اقول** لما فرغ من تهديد قاعدة التناقض
 بالنظر الى المحصورات والمحصورات مطلقات بيان تشاخص
 دوات اجبه وهو انما يكون برفع تلك اجبه وسلبها او بذكر
 المساوي لنقيضها مثلا الضرورية بنقيضها سلب الضرورة
 او الامكان العام فانا اذا قلنا كل جـ بـ بالضرورة كان
 نقيضه ليس بالضرورة كل جـ بـ ويلزمه بعض جـ بـ ليس بـ
 بالامكان العام لان الامكان هو روح الضرورة على الجانب
 المتماثل ولما كان داخل على السلب كان معناه رفع ضرورة
 الاجاب وضروره الاجاب وسلبها تافق **قال** وكذلك

الدائمة مع المطلقة العامة **اقول** اذا قلنا كل ج ب دائما فقد
 حكمنا بثبوت الباطل لكل الحكم في كل الاوقات فبعضه ليس كذلك دائما
 ويلزمه بعض ج ليس ب مطلقا لان سلب دام الاحباب اطلاق عام
 سلبى . والمشرطه العامه مع الممكنه العامه الوصفيه
 قد منها ان الممكنه تقتضى الضروريه وبالعكس لما كانت المشرطه العامه
 ضروريه معينه بالوصف كذا الجهد احوذ اني يقتضها لانا قد بينا في
 شرايط التناقض وجوب الاتحاد في الشرط وكان يقتضى المشرطه
 ممكنه عامه وصفيه فقتضى قولنا بالضرورة كل ج ب مادام ج ليس ببعض
 ج ب حيز مخرج بالاموال **قال** والعرفيه العامه مع المطلقة
 العامه الوصفيه **اقول** العرفيه هي التي حكم فيها بندها وثبوت
 المحل للموضع او سلبه عنه لكن لا مطلقا بل مادام الوصفيه
 العرفاني ثابته وقد بينا ان يقتضى الدائمه هو المطلقة العامه مقتضى
 العرفيه العامه هو المطلقة العامه الوصفيه وهي الحسنه مقتضى
 قولنا كل ج ب مادام ج ب ليس ببعض ج ب حين من ج
قال والضروريه الوقتيه والمنشئه مع ممكنه عامه مفيده
 بذلك الوقت في الاداء وبالدوام في الثانيه **اقول** لما كان الضروريه
 هيامعه بالوقت للعين في الوقتيه كان يقتضها رفع الضرورة
 في ذلك الوقت بعينه اعني الممكنه العامه الوقتيه مقتضى
 قولنا كل ج ب بالضرورة في وقت معين ليس ببعض ج ب
 بالامكان العام في ذلك الوقت واما المنشئه فلما حكم فيها بالضرورة
 في وقت غير معين كان يقتضها رفع الضرورة دائما اعني
 الممكنه العامه الدائمه فقتضى قولنا كل ج ب بالضرورة
 في وقت ليس ببعض ج ب بالامكان العام دائما **قال** والمطلقة
 الوقتيه مع نفسها **اقول** المطلقة الوقتيه هي التي حكم فيها
 بثبوت المحل للموضع في وقت معين من غير التعرض لقيدها

22
 وهو مطلقة وقتيه فقتضى قولنا كل ج ب في هذا الوقت ليس ببعض
 ج ب في هذا الوقت وليس في القضا ما يتناقض في نوعه سوى
 هذه القضية **قال** وبعد ضرورة الطرفين على سبيل
 منع الخلق فقط في بعض الممكنه الخاصه **اقول** لما في منع نقايض
 القضايا البسيطه مخرج في بيان نقايض المركبات فالممكنه
 الخاصه هي التي حكم فيها برفع ضروري الاحباب واللب فقتضها هو
 ثبتت احدي الضروريتين ضروره الاحباب وضروره السلب
 بعد ثبوت في يقتضى الممكنه الخاصه على سبيل منع الخلق فقط لا على سبيل
 منع الجمع لجواز جمعها فاذا قلنا كل ج ب بالامكان
 الخاص كل ج ب ويلزمه صدق احدي الضروريتين اعني يقتضى
 ج ب بالضرورة او بعض ج ليس بالضرورة وبحوز صدقها
 معا كما في قولنا كل حيوان انسان بالامكان الخاص فانه كاذب
 مع صدق بعض الحيوان انسان بالضرورة وبعضه ليس بانسان
 بالضرورة والاصل فيه ان الممكنه الخاصه مركبه من مملتين
 عامتين احدهما موجه والاخرى سالبه وقد بينا ان يقتضى
 الممكنه العامه هي الضروريه الخالفه ولما كان ارتفاع
 المركب ثارة برفع بعض اجزائه وتارة برفع الجز الاخر
 وتارة برفع المجموع كان الواجب في نفس الممكنه الخاصه احدي
 الضروريتين على سبيل منع الخلو دون الجمع **قال** ودوامها
 كذلك في بعض الوجوديه **اقول** الوجوديه مركبه من
 مطلقين عامتين وقد تقدم ان يقتضى المطلقة
 هو الدائمه مقتضى الوجوديه احدي الدائميتين ولما جار ارتفاع
 الوجوديه بارتفاع جها حار صدق الدائميتين معا وجب
 في يقتضى الوجوديه صدق احدي الدائميتين على سبيل منع الخلو
 دون الجمع فقتضى قولنا كل ج ب لا دائما هو ليس بكل ج ب

كذلك ويلزمه احد الامرين لما بعضه ليس به دليلا او بعضه
 دليلا ويجوز صدقهما كما في نقبض قولنا كل حيوان انسان
 مادام **قال** والضرورة ان الموافقة مع الدلالة المطلقة
 كذلك في بعض المطلقة الخاصة **اقول** المطلقة الخاصة هي
 التي حكم فيها بتبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لا بالضرورة
 ويسمى الوجودية اللازمة وسمى مركبة من مطلقة
 عامة موافقة وحكمة عامة مخالفة فنقصد هنا نقبضها
 اعني الدلالة المخالفة والضرورة الموافقة على سبيل منع
 الخلو ايضا دون الجمع فنقبض قولنا كل حيوان انسان بالضرورة
 ليس بعضه دليلا او بعضه دليلا بالضرورة ويجوز
 صدقهما كما في نقبض قولنا كل حيوان انسان بالضرورة
قال والدلالة الموافقة مع المطلقة العامة الرصيفة
 المخالفة في نقبض العرفية الخاصة **اقول** العرفية الخاصة
 مركبة من العرفية العامة الموافقة والمطلقة
 العامة المخالفة فنقبضها المفرد المراد بين بعضي
 من حريها اعني المطلقة العامة الرصيفة المخالفة
 التي هي نقبض العرفية العامة والدلالة الموافقة
 التي هي نقبض المطلقة العامة المخالفة فنقبض قولنا
 كل حيوان مادام دليلا او بعضه دليلا ليس به حين
 هو دليلا او بعضه دليلا **قال** ومع مكنه مثلها
 في نقبض المشروطة الخاصة وقس عليها ما يربها
اقول المشروطة الخاصة مركبة من المشروطة العامة
 الموافقة والمطلقة العامة المخالفة فنقبضها المفرد
 المراد بين نقبض حريها اعني المركبة العامة
 الرصيفة المخالفة التي هي سفس المشروطة العامة

٢٤
 والدلالة الموافقة التي هي نقبض المطلقة العامة
 فنقبض قولنا كل حيوان بالضرورة مادام دليلا او بعضه
 بعضه ليس به بالامكان حين هو دليلا او بعضه دليلا
 كل ذلك على سبيل منع الخلو دون منع الجمع لما عرفت
 لان عدم المجموع قد يكون لعدم احد اجزائه وقد يكون
 لعدم المجموع وبعده يستلزم الجمع **قال** وانما في
 الشروطين فيعتبر بعد الاختلاف كيف كان وكما ان
 يكون الشايلين في اللزوم متساوية في اللزوم وفي
 الاتفاق متساوية في الاتفاق وفي العكس متساوية
 التي هي دون معهما لكان الجمع او الخلو بالامكان العامة
 على سبيل منع الخلو دون الجمع وفي ما نوه الجمع وطاعة
 الخلق البسيطتين اي عنى التماثلين الحقيقة كما انما
 العامة فقط وفي المركبتين على التبيين كما يشمله
 اما ذلك بالامكان وانما منع الاخر على سبيل منع الخلو دون
 الجمع انما **اقول** لما مر من الكلام في نقبض الكلمات
 شرعية في بيان نقبض الشروطين ولعل ان يفسر
 فيه الاختلاف واللازم يحصل التناقض وكما يجوز ان
 صدق الجزئيين ولكن به الكليتين وهذا ان كان
 لا بد منها في جميع القضايا المحصورة من الشروطين
 غيرها اذ تعرفت من انفقوا بشرط في كل واحد
 من المتصلين والمتصلين باحدا في التلخيص
 شرط زائد على ما قد مرناه اما المتصلة اللزومية
 فيشرط في نقبضها ان يكون المتصل الشايلين متساوية
 اللزوم لا لانه من السلب فان بينهما فارقا كبيرا
 فانه يجوز اجتماع المرجحة اللزومية مع اللازمة السلب

على الكذب واما المصلحة المتعارفة فستطر سلب الاتفاق
 ما اتفاق السلب والاكالات العصبية من جهة من و
 قد شرطنا في الاتفاق الاختلاف في كيفية تفكير قولنا
 كلما كان ا ب ج د ل ز و متا وادفا فيها فقد لا يكون
 ان كان ا ب ج د ل ز و متا وادفا فيها فقد لا يكون
 او عواقبا واما المصلحة الحقيقية فان مفهومها
 مركبة من امرين احدهما منع الجمع بين الجز من الثاني
 منع الخلق عنهما فاذا افلنا اما ان يكون ا ب ج د
 على معنى انه مستغ الجمع بينهما والخلق عنها فنقتضيه ليس
 اما ان يكون ا ب ج د و يلى به اما ان الجمع بينهما او
 اما ان الخلق عنها او اما انهما معا فاذ في الثالثة
 معهما اما ان الجمع او اما ان الخلق على سبيل منع الخلق عنهما
 لا الجمع وقد تقدم مثله في نقايض الحملات المركبة
 اما ما لغة الجمع اذا اخذت بالمعنى العام البسيط المتشاكل
 للمعنى الخاص منها والخصفة اعني التي حكم فيها باختراع
 اجتماع جز بها على الصدق من غير النظر في شيء اخر فان
 تقتضيها هو سلب ذلك لا اجتماع اعني اما ان اجتماع
 جز بها على الصدق واما ما لغة الخلق اذا اخذت
 بالمعنى العام المتشاكل للمعنى الخاص والخصفة اعني
 التي حكم فيها باختراع اجتماع جز بها على الكذب فان
 تقتضيها هو سلب ذلك لا اجتماع و يلى به اما ان اجتماع
 جز بها على الكذب واما ما لغة الجمع المركبة اعني التي
 حكم فيها باختراع اجتماع جز بها على الصدق وجواز اجتماعها
 على الكذب فان مفهومها في الحقيقة مركبة من مذهبين
 احدهما منع اجتماع جز تلك المركبة وهو يكون بالكذب

احد الجدين وكذلك بما عا فتقتضيا هو ما نرى ج د بين
 اما ان اجتماع جز بها على الصدق واختراع اجتماعها
 على الكذب على سبيل منع الخلق دون منع الجمع واما ما لغة
 الخلق المركبة اعني التي حكم فيها باختراع اجتماع جز بها
 على الكذب واما ان اجتماع جز بها على الكذب ايضا فمفهومها
 سلب ذلك الجمع على الصادق بكل واحد من سلب احد
 الجزين وسلب الجمع فنقتضيه المفهوم المرتد بين اما ان
 اجتماع جز بها على الكذب واختراع صدقها على سبيل
 منع الخلق دون الجمع وقد مضى مثله في غير موضع
قال لا اعم في العكس عكس
 القضية قضية القبر فيها كل من جزى الا ولى التي هي
 لا اصل مقابلا في او مقابلا كل واحد منهما بالتسليم والاعجاب
 مقام الا في بسط بقاء الكيفية والصدق وان كان دحيا
 محالها **قول** العكس بطلان ونفي منه العكس المستلزم وقد
 نفي منه عكس التفسير احيانا فالا اول عبارة عن تبدل
 كل واحد من طرفي القضية بالآخر مع المرافقة بالكيف
 والصدق مثلا اذا قلنا كل ج ب فنعكسه بغير ج و
 فالجدير في الاصل موضوع وفي العكس محمول والمبادي في
 الاصل محمول وفي العكس موضوع فنقولنا بعكس قضية
 ا ب ج د فيها كل من جزى الا ولى اعني كل ج ب ب مقام
 الاخر والماني عبارة عن تبدل كل واحد منهما من طرفي
 القضية بتعيين الاخر المرافقة في الكيف والصدق
 مثلا اذا قلنا كل ج ب فنعكس بتعيينه كذا ليس ب
 فهو موضوع والعكس ما ليس ب الذي هو موضوع محمول
 الاصل ومحمول العكس ليس ب الذي هو موضوع

الاصل من قضية افتد فيها مقابل كل من جزى الاول بالسلب
 والاحجاب مقام الاخر واما اشتراط بقا الكيف بالاصطلاح
 واما بقا الصدق فواجب من حيث ان العكس لازم
 للاصل صدق الملوحة يستلزم صدق اللازم ولا يسطر
 وجود الصدق بالفعل بل كونه بحيث متى صدق لم يضر صدق
 العكس واليه لفتاد بقوله وان كان فحقا **قال**
 ولا يشترط فيه بقا الكمية والجملة والكذب **اقول**
 لا يشترط في العكس نوعيه بقا الكمية اما في العكس المستوي
 فله في الموجهة الكمية لا يعكس كونه لجواز كون فقيص
 المحمول اعترض عين الموضوع من وجه واختصاص صدق
 الخاص على كل افراد العامة كما انه يصدق كاشته من الانسان
 فحجر ولا يصدق كاشته مما ليس بحجر ليس بالانسان لان
 بعض مما ليس بحجر ليس بالانسان ولا يشترط ايضا بقا الجملة
 فان بعض الموجهات لا يعكس وبعضها يعكس الى ما خالف
 اصل القضية عما ما ياتي واما الكذب فقد استقر
 فقه وهو خطا فان العكس لازم للاصل ولا يجوز خالفه
 الا ان م الملوحة من غير الكذب لجواز كونه اعم كما انه يصدق
 كل حين ان انسان يعكسه وهو بعض الانسان حيوان
 صادق **قال** فالاول هو العكس المستوي والى عكس
 النقيض و اذا اطلق اريد به الاول وكل قضية استلزم
 اخرى بهذه الصفة فهي عكسية **اقول** الا ان يكون لنا قضية
 افتد فيها كل من جزى الاول التي هي الاصل مقام الاخر
 وهو العكس المستوي والى هو قولنا قضية افتد فيها
 مقابل كل جزى من جزى الاول بالسلب والاحجاب
 مقام الاخر وهو عكس النقيض وقد بينا انه اذا اطلق
 اريد

اريد به الاول لانه المتبادر الى الذهن وكل قضية
 استلزم قضية اخرى تلك القضية اى افتد فيها
 كل واحد من جزى الاول مقام الاخر او مقابله في نفسه
 واما **قال** ولنبين ابا المستوي فنقول الموجهة كلية
 كانت او جزئية تنعكس فعليتها ان كانت فعلية لا في كل
 شيء يقال عليه الموضوع اذا انصرفت بالمحمول كان نوعيه
 المقول عليه المحمول متصفا بالموضوع **اقول** بدو المصنف
 بعكس الموجهات والعاقبة البداهة بالمعقوبات والموجهة سواء
 كانت فعلية كلية او جزئية اذا كانت فعلية انعكست فعلية
 فانما اذا قلنا كل جزى او بعض جزى بالاطلاق انعكس الى
 قولنا بعض جزى بالاطلاق كانه لا بد في الاصل من موضوع
 يقال عليه بحسب حتى يصدق قولنا كل او بعض جزى بذلك
 الشيء الذي هو يقال عليه اذا انصرفت بالمحمول اعني ب
 كان نوعيه المقول عليه بمتصفا بالموضوع اعم
 وان كانت الذات والجملة وصدق عليه وصفا بحسب
 صدق ان ما صدق عليه ب اعني تلك الذات ان صدق
 عليه ب فبعض جزى وهو المطلوب **قال** وممكن ان
 كانت ممكنة لان ذلك الشيء اذا امكن انصافه بالمحمول
 شيئا مما يمكن ان يقال عليه المحمول وقد انصرفت بالموضوع
 بالفعل واذ لا يمنع ان يصير ذلك الشيء مقولا عليه المحمول
 بالفعل فلا يمنع ان يكون شيء مما يكون المحمول مقولا
 عليه بالفعل متصفا بالموضوع **اقول** الموجهة الممكنة سواء
 كانت شاملة او خاصة او جزئية يعكس ممكنة شاملة جزئية
 فانما اذا قلنا كل جزى او بعض جزى بالاطلاق انعكس الى
 انما اذا قلنا ان الشيء صدق عليه بما بالانفرد اذا امكن

انضافا يجب كون تلك الذات شيئا مما يمكن ان يقال عليه المحمول
وقد انصرفت بالموضوع بالفعل وحتم لم ينتفع ان يغير
ذلك الشيء مقولا عليه المحمول عليه بالفعل فلا يستغنى
كون شيء مما يقال عليه المحمول بالفعل اعني تلك الذات ان متصفا
بالموضوع وبعده الامتناع امكن عامة فصدقته الممكنة
العامه في العكس **قال** ووصفية ان كانت وصفية
لانه انضافه بالمحمول اذا كان مفارنا لا تضاد فيه للموضوع
على انضافه لصفة الموضوع عند انضافه بالمحمول ولم
يغير في غير تلك الحال **اقول** القضية الموجبة اذا كانت
وصفية كالرفقة والخينة كان العكس ايضا وصفيا
فاذا قلنا كل ب فاداء في او غير ب صدق قولنا
بعض ب في حين يوجب لان المصلد في انضافه الذات
بالمحمول حالة انضافه بالموضوع فاذا افترض انضافه
بالمحمول على انضافه بالموضوع ايضا في تلك الحال واما في غير
تلك الحال فلا يعمل هل هي متصفة بصفة الموضوع ام لا
فيبقى على الاحتمال **قال** وبهذا العكس لا يحفظ الكلمة
بحسب المائة لا يقال ان كل من كل من الجنين اعين
الامر كما في قولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان
انسان فيعكس الكل في مثل هذه المائة جزيا وبالعكس
واما بحسب الصورة فالجزئ يحفظها الكل في مثل
هذه المائة جزيا وبالعكس صادقة في الجزئ قطعا
دون الكل **اقول** قد بينا فيما تقدم ان الكلمة لا يجب
متابعة المصل فيها فان الموجبة الكلية بعكس جزئية
كما ان المحمول اعني من الموضوع راجعة لصدق علمها
كما ان الموضوع اعني فان قولنا كل انسان حيوان

لا يحسب الى قولنا كل حيوان انسان وقولنا بعض الحيوان
انسان لصدق في عكسه كل انسان حيوان من الحسب
المائة واما بحسب الصورة فان الكلمة لا يحفظها
واما الجزئية فانها تحفظها لانها ان صدقت كلمة صدقت
كلمة صدقت جزئية وكذا ان صدقت جزئية فصدق
الجزئية ثابت قطعا في الحالتين دون الكلمة **قال**
ولا يلزم الاحتمال ان يكون شيء ضروريا لما هو ممكن له
كالانسان للكاتب فيعكس الضرورة في مثل ممكن
وبالعكس وكذا في الوصفين واعتبر الكاتب وحرك
بك فحصل من ذلك ان عكس الموضوعات كلها جزئية
اما مطلقة او ممكنة عامتين اما ذاتيين له ووصفيتين
اقول الجزئية ايضا لا يجب الحفظ اظها في العكس فان
الشيء قد يكون ضروريا لشيء وذلك الشيء ممكن له
وسبق الضرورة والامكان تنافيا كما انه يصدق قولنا
بالضرورة كل كاتب انسان ولا يصدق بالضرورة
كل انسان كاتب بل بالامكان فالضرورة هي
العكس ممكنة والمكن العكس ضروريان في الممكن
والضرورة التي لا يتبدل وكل في الضرورة
الوصفية كما ان صدق قولنا بالضرورة كل كاتب
مستلزم اليدهاد ام كاتب ولا يصدق في عكسه
الضرورة فحصل مما تقدم ان عكس الموضوعات
كلها جزئية اما مطلقة او ممكنة عامتين اما ذاتيين
او وصفيين ان القضية اما ان صدق
مطلقة او ممكنة ذاتيين او وصفيين وقد بينت
انعكاس المطلقة الثلاثة مطلقة كلية والوصفية

مطلقة وصفية وكذا في طرف الامكان **قال** وعكس
الضرورة والنايم بعد قان وصفيتين لان وصف
الموضوع في عكسها يلزم ذاته **اقول** الضرورة التي الله حكمنا
فيها بل ان هذه الجمل لذاته الموضوع فاذا عكسنا ما كانت
الذات متصفة بالموضوع حين اتصافها بالمجموع كما تقول كل انسان
حيوان دايما وعكسه لبعض الحيوان انسان حين يكون
ولا يجب الدوام بل وان يكون وصف الموضوع في الاصل
غائرا فان وجب الدوام للمجموع كما في قولنا كل كاتب انسان
ذاتا **قال** والعرفية والمشروطة اذا اتفقت بالادوام
في العينية في العكس لان صفة الموضوع هي هناك لا يدوم
لذاته والادوام للمجموع الذي هو لها في العكس
والاصل والحق **اقول** العرفية والمشروطة المتماثلتان
فيما المتان قبلنا بالادوام لم نقول لنا كل جوت مادام في
ماداما اما مع الضرورة او لا سيما معكستان الى الوجبة
الجزئية الحسنة اللادائمة وهو قولنا بعض في حين
يوجب الاداما اما انعكاسا الى الحسنة المطلقة فلا تقدم
واما في الادوام فلا في صفة لا يدوم في الاصل
لذات في الاصل واستلزام الادوام للمجموع واما المتان
قلنا ان المجموع ليس بذات الموضوع واذا كانت صفة في
حال كذا ووصفا للموضوع في الاصل عند الله كانت العكس
حالة كونها جملة يخرج الله لانها في العكس والاصل والحق
قال واما السالبة الكلية فان كانت ضرورة انعكست
كفرضها لان امتناع اتصاف كل ذات يقال عليها الموضوع
بالمجموع يقتضي امتناع اتصاف كل ذات يقال عليها بالمجموع
بصفة الموضوع وذلك لان الامكان اتصاف شئ مما يقال

عليه المجموع بصفة الموضوع يقتضي الاختلاف وهو كذا **38**
في كل الشئ من جملة ما يقال عليه الموضوع اعني
من جملة ما يستحيل ان يقال عليه المجموع وذلك
لان مع فرض اتصاف بصفة الموضوع بالفعل يكون
من تلك الجملة قطعا فاذا قيل انه في نفس الامر قبل
الفرض كان من جملة لان فرض وقوع الممكن لا يمكن
ان يصير غير ذلك الموضوع ذاتا له بل ربما يبين
العلم بان شئ ما لم يعلم انه من جملة ما هو ذات الموضوع
يكون تلك الجملة قطعا **اقول** اختلاف المنطقيين
في انعكاس السالبة الكلية الضرورية فقال
الفقهاء انها معكس كعكسها ضرورة وقال الملاحون
انها معكس حادثة والمصنف رحمه ذهب الى الاول
والذي قيل عليه لنا اذا قلنا لا شئ من جوت الضرورة
فقد حكمنا بان كل ذات يقال عليها الموضوع في
متسع اتصافها بالمجموع وذلك بمتسع امتناع اتصاف
كل ذات يقال عليها بالمجموع بصفة الموضوع
فيصدق لا شئ من جوت بالضرورة لانه لو لا
ذلك ما كان اتصاف شئ مما يقال عليه بالمجموع
بصفة الموضوع فيصدق بعض بامكان
لان مقتضى المقدم كذا بالضرورة فيصدق
الممكنة لكن صدق الممكنة مستلزما لاختلاف لان ذلك
البعض من الالباب وماذا الا ان الممكن اتصافا بالمجموع يلزم
من فرض وقوعه محال فاذا افترض واقفا صدق
بعض بامكان بالفعل فيكون ذلك البعض من جملة
ما يقال عليه الموضوع اعني في ذلك قلنا كما يقال عليه

مستحيل قوله بعبء عليه واذ كان مع فرض الاضافان بصفة
 التي هي في الفعل اعني وقوع الممكن بالفعل من جملة ما يقال
 عليه الموضوع وجب ان يكون في نفس الامر قبل الفرض
 لان ذلك ولا لكان على تقدير وقوع الممكن يكون ما ليس
 بذات الموضوع ذاتا له وهو محال فكون وقوع الممكن
 مستلزما للمحال فلا يكون الممكن محكنا من الخلف بل هو وقوع
 الممكن بالفعل افاذا العيان شيئا مما لا يعلم انه من علم
 ما هو ذلك الموضوع اعني ما صدق عليه به هو ذلك العلم
 اعلم من جملة افراد في اقاله هي صفة ما ليس بظنات في ذات
 فلا قال ولكن لك ان كانت دالة مثل هذا البيان اذا
 دل في فيه امتناع الاضاف وعدمه في جميع الاوقات
 وامكانه بوجه **اقول** السالبة الكلية التي دالة معكس
 كفسها مثل هذا البيان اذا دل في ذلك لعل امتناع
 الاضاف لعدم الاضاف في جميع الاوقات اعني
 التي دالة واحكامه في تقيض السالبة الضرورية
 بوجه في اعني الاطلاق العام الذي هو تقيض السالبة
 فانه اذا صدق له شيء من جوب دليما صدق لا شيء من
 بوب دليما لان عدم الاضاف كل ذلك ان يقال عليها الموصوف
 صوب وهو في المحمول الذي هو بوب بوضع عدم
 الاضاف كل ذلك ان يقال عليها المحمول بصفة الموضوع
 دليما لان وجوده في شيء مما يقال عليه المحمول
 بصفة الموضوع بوضع الخلف وهو كون ذلك الشيء
 مما يقال عليه الموضوع اعني من علم ما بعد عنه
 المحمول دليما ولا حاجة في هذا الموضوع الى فرض
 لفرض ما لا يخفى في السالبة الضرورية الى فرض وقوع

الممكن

الممكن ونحوه انه لو لم يصدق له شيء من جوب دليما لصدق
 بعضه بوب بالفعل فيصدق بعضه بوب بالفعل اما
 بالعكس واما لانه الذات واحدة وقد صدق عليها
 في الاصل الصفتان فلكل في العكس وايضا سطح
 قولنا بعضه بوب بالفعل الى قولنا لا شيء من جوب
 دليما وينتج بعضه بوب ليس بوب دليما ونحو **قال**
 ولكن لك ان كانت مشروطة او عرفة اما ثبوت
 الضرورية والذات وام في العكس فمثل امر واما
 السالبة بالوصف فلا نه تحتل ان يتحقق بالموضوع ما يقال
 عليه المحمول في غير الوقت الذي يكون فيه مقصفا بالمحمول
اقول السالبة الكلية اذا كانت مشروطة واحدة او
 عرفة علمية ان عكس في كل واحد منها كفسها
 مثل امر من البيان فاما اذا قلنا لا شيء من جوب
 بالفعل و في مادام في فقد حكمنا على كل ذلك ان يقال
 عليها الموضوع بامتناع اضافها بالمحمول وذلك مستلزم
 المحل بامتناع الاضاف كل ذلك يقال عليها المحمول
 بصفة الموضوع حتى يصدق له شيء من جوب بالفعل
 مادام بوب ولا خلاف في اضاف شيء مما يقال عليه
 المحمول بصفة الموضوع وهو مستلزم المحل المتقدم
 في الضرورية اعني لو فرض في ذلك الممكن واقعا محتمل
 صدق بعضه بوب في جوب بوب بالفعل لا جميع
 وصفا في بوب في ذات واحدة وقد حكمنا الاصل
 بالمتشابه بينهما من الخلف وكله البحث في الوصف
 العامة فانه اذا صدق لا شيء من جوب مادام
 في فقد حكمنا بعدم الاضاف كل ذلك يقال

39

عليها المحمول الموضوع ولا لا تصنف بعض الزوات التي تقال
 عليها المحمول الموضوع ولم يرد منه انضاف بعض ما يقال عليه
 الموضوع بالمحمول وهو ما مضى من اصل هذا الخلاف واما البعد
 بالوصف فيها فلا خلاف ان يكون بعض ما يقال عليه
 المحمول متصفا بالموضوع في غير الوقت الذي يكون
 متصفا فند بالمحمول فلا يصدق سلب الموضوع حينئذ
 ايا بل مادامت الذات متصفا بالمحمول كما يصدق
 لا شيء من الكائنات بما كان ماداء كائنا في العكس
 ٢ ب من قيد الوصف لانه لا يصدق لا شيء من الممكن
 ب كائنا ايا بل مادام ذات السالك متصفا بالسكون
 فان بعض ما يصدق عليه السالك يصدق عليه الكائنة
 حال زوال السكون فلا يصدق سلب الكائنة ايا
قال وفي المقيد منها باللا دوام نفى القيد
 في البعض لان الاصل يقتضي كون كل ما يقال عليه الموضوع
 موصوفا بالمحمول وقتئذ ما منع سلب جزيا اذا انضاف
 الى السلب باللازم مع الوصف جعل الاداء بحسب
 الذات في البعض **اقول** المقيد منها باللا دوام هو
 المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة بعكس
 كل واحدة منهما الى عامها مع قيد اللا دوام
 في بعض ما زاد لا في كلنا فاننا اذا قلنا لا شيء من
 ب مادام ب لا اد لها صدق في عكسه لا شيء
 من ب ب مادام ب لا اد لها في البعض اي يصدق
 بعض ب ب بالاطلاق لان اصل يقتضي كون كل
 ما يقال عليه ب ب فانه موصوف بالمحمول لا
 لا دوام السلب في كل فرد فيسئل

صدق الاحباب على كل فرد فرد فيصدق قولنا كل ب ب
 بالاطلاق وهي بعكس جزية فنصدق بعكس ب
 بالاطلاق والاصل مستلزم لا شيء من ب ب مادام
 ب ب ما موزع العامين ان انتمت هذه السالبة
 الى الوجبة الجزية جعله لا اد لها بحسب الذات
 في البعض فيصدق لا شيء من ب ب مادام ب ب لا اد لها
 في البعض وهو المطلوب والاصل في ب ب ان هذه السالبة
 مركبة من سالبة عرفية عامة او مشروطة بكمية
 ومن مطلقة عامة موجبة كلية والاولى بعكس
 لنفسها والثانية بعكس موجبة جزية مطلقة
قال والممكنات والمطلقات لا تتعكس لاجتماع
 ان سلب ب ب غير ضروري بالقوة او بالفعل عما
 يكون ضروري الثبوت له كالامكان عن ب ب
اقول السالبة الكلية اذ الكائنة ممكنة سواء كانت
 عامة او خاصة لا مطلقة لا بعكس لانه لا يمكن ان يكون
 لا شيء خاص غير ضروري الثبوت له ولكن سلبها
 عنه فانه يصدق سلب ذلك الخاصة عن ذلك
 لا شيء بالقوة او بالفعل ولا يصدق سلبه عن
 كما انه يصدق لا شيء من الانسان ب كائنة الامكان
 او بالاطلاق ولا يصدق لا شيء من الكائنة الانسان
 ب ب من الجاهات لانه كل كائنة في الانسان بالضرورة
قال ولكن ذلك في الصفات ولا يعتبر المكان سلب
 الكائنة بالقوة او بالفعل عن محدث اليد عند
 التخليك واحتضا بعكسه **اقول** الممكنات
 الوجودية او المطلقات الصفية اذ لا يمكن في

لا معكس في السلب ايضا لما في مثاله لا في من محرك
اليه بكاتب بالمكان او بلا طلاق حين هو محتمل
اليه ولا يصدر من لا شيء من الكاتب نحو كل
اليه حين هو كاتب بالمكان العامة لان كل كاتب
فوق محتمل اليه بالضرورة مادام كاتبه مدله ما في
الكتاب وهو غير تام لان مثاله هذا يدل على عدم
الاعمال من وصفيا واخرى في المثال ان يقال
لصدق لا شيء من الاضمان بكاتب حين هو انسان و
لا يصدق لا شيء من الكاتب بالانسان مطلقا
من الوجودات والبقية الثانية منها ان نفكر
المطلقات بخصها الوقتية لا تباين من المتشقة
التي هي لخص من الوجودية لا لا اذ انما هي
هي اخص من الوجودية لا لا ضروري
اذ المر معكس لا يخصص لا معكس لا غير لان لا في
العام لان في الخاص وانما المر معكس الوقتية لانه
لصدق قولنا لا شيء من الفخر مخصص بحجة
من الوجودات **قال** وانما السلب ليد الجدة فلا
معكس لصحة سلب الخاص عن بعض العامة
امتناع عكسه **اقول** السوالب الكلية التي لا معكس
كالملكيات والمطلقات لا معكس حين تدعى
ظاهرا للقياس بادراك في الكلية ولان لان العام
لان في الخاص انما السوالب التي تعكس كليتها
فغير الخاصيتين لا معكس لا في الضروري
احضرها وهي لا تنعكس واذ المر معكس الخاص
معكس العامة وبيان ان الضروري لا معكس

انه يمتنع سلب الخاص عن بعض افراد العامة
بالضرورة ولا يصدق العكس كما يصدق
بعض الحيوان ليس بالانسان ولا يصدق بعض
الانسان ليس بحيوان **قال** الا في الشرطية
والوقتية الخاصة فان الاصل فيها يقتضي
بكون الشيء وصفان متنافيان يوجد كل منهما
في وقت فلما يعلب عنده لحد لا يلعب بالحد
وجود الاخر لذلك لا يصدق عنه لاذ ايا
بل عند وجود الاول وهذا العكس مع ما
تبعه في ابواب المقيسة مما عثر عليه الفاضل
ان الدلالة لا يمتنع وجوده **اقول**
قد ما المنطقيين حكم على المطلق في السلب
الحديثة لا معكس وهو حق فيما عدا الحقيقة
انما المشروطة الخاصة والوقتية الخاصة
فانما معكسات لانفسها مثلا اذ يصدق
بليس ب مادام هو لاذ لهما اقتضى ذلك
منه وصف في ووب الصادق على اذ
وجود كل واحد من الوصفين في وقت اما
فذلك انه عنوان الموضوع واما ب فلان
حكمنا بل دوام السلب فيلزم ثبوت الجواب
واذ لنا فيما في تلك الدلائل وصدق كل
ولحد منها عليها صدق سلب كل واحد
منها عنها في وقت الا في فاذا اصدق
صدق العكس فصدق بعض ب ليس في
مادام ب لاذ لهما وهو المطلوب وهذا العكس

مما عثر عليه كثير الذين المفضل بن عمر **قال**
 واما عكس التقيض فاحكام الوجبات
 والسؤال الب المنكورة في العكس المستوي
 باعيانها تتباين فيه وذلك في كل قضيتين
 لم يوجد موضوعهما من حيث انه منتزعا
 اذا كانت متحدة في الموضوع والكثرة
 سقا بلقي الجمول بالتفصيل والعدول كما تاملنا
 مستحدا في الجملة كما هو ذلك في اذا اخذنا
 لكل قضية عكس ملان متباينها الخالفة لها في الكيفية
 ان انعكست انتقل حكم العكس بعينه الى مخالفة
 الكيف في تلك الجملة ثم اذا اخذنا ملان من
 العكس عادت كيفيتها الى طالانت في الاصل فطالانت
 عكس نصيضة وما ملان منه له او لا عكس
 ملان منه فلا عكس نقيض **اقول** عكس
 التقيض وهو يتبدل كل واحد من طرف القضية
 سقيض الآخر والعكس المستوي متبادلان
 في الاحكام في حكم القضية السوال في المستوي
 حكم الوجبات هنا وحكم الوجبات هناك
 السوال متباينها السالبة الكلية اذا
 كانت ضرورة او امة او مشروطة عامة
 او عرفت عامة انعكست لنفسها في
 المستوي ومنها عكس الوجبة الكلية
 اذا كانت ضرورة او امة او الجملي
 العامين لنفسها اذا كانت لحد في الممكنات
 او المطلقات لم عكس في المستوي والوجبة

الكلية اذا كانت لحد في الممكنات **المطلقات**
 42 لم عكس منها والسوال في الجزئية منكر
 عكس الا الخاصيتين والوجبات الجزئية منها
 ٢ عكس الا الخاصة من الوجبات الكلية او الجزئية
 هناك عكس جزئية وصفية ان كانت ضرورة
 او امة او الجملي الوصفيات مقدمة بالادعاء
 في الخاصتين والسوال الكلية او الجزئية
 منها عكس جزئية وصفية اذا كانت وصفية
 او ضرورة او امة اذا كانت الوجبات
 هناك مطلقة او ممكنة انعكست لنفسها
 جزئية منها فقد ظهر التباين في الاحكام بين
 الاكليم العكسين والليل على الانعكاس
 مبني على مقدمة هي ان السالبة المعروضة
 مع الوجبة المحصلة والعكس تلا زمان اذا
 اخذ من موضوعهما من حيث انه ثابت بحيث
 ٢ سقي الوجبة الحق وذلك اذا اتخذنا في
 الموضوع والامة وقد بليت في الجمول بالعدول
 والتفصيل فاذا صدق كل في سوب صدق لا شيء
 من في مولييس ب ولا في بعض مولييس ب
 كان كل في سوب هذا خلاف ولكن ابا العكس
 والا لصدق بعض في ليس بوب وقد كان لا شيء
 من في مولييس ب هذا خلاف لا ختنا في سوب
 سلب الباء عن كل في سلب الباء عن بعض
 في لا ختنا في صدق التقيض على شيء
 واحد ولما قلنا الموضوع بالثبوت ليله

منع ان يمانا فلا تصدق ان عند عدم الموضوع اما عند
 وجوده فلا فاذن المتسالية والموجبة مثلا زمان و
 متفان في الجهة فاذا انهدت هذه القاعدة فيقول
 اذا اخذت كل قضية كقولك كل كذا هو كذا مثلا عكس
 حله ان حلتها اعني عكس لا شيء من في مولى ب و هو لا شيء
 مما ليس بـ في الخالف للاصل في الكيفية لا اناسا ليد
 والاصل موجبة ان انكسبت المتسالية
 اللازمة للاصل اسفل حكم العكس بعينه
 الى مخالفة الكيف ملك الجهة التي للاصل
 ثم اذا اخذنا مثلا زعمنا العكس اعني اخذنا
 كل ليس بـ مولى ب في اللازم للعكس الذي هو
 لا شيء مما ليس بـ في عادات الكيفية وصارت
 اميا با كما كانت في الاصل فكان هذا عكس المسبق
 مثاله في المواد ان اصدق كل انسان حيوان
 بالضرورة التي افترقا في الموضوع والكيفية
 وتخالفا في الكيف وتنقضها في المحمول فكانت
 مخالفة زعمنا على ما تقدم ثم يعكس يدان
 اللازم وهو متسالية ضرورة كلفه فنصرت
 لا شيء مما ليس بحميون انسان بالضرورة ومنه
 المتسالية بل بها موجبة حواقة في الموضوع
 والكيفية مخالفة في المحمول وهو كما ليس بحميون
 ليس بالانسان بالضرورة وهو الذي جعلنا
 عكس المبيض فعلى هذا كل قضية لا يمانا زعمنا
 لما كانت متسالية المعذولة الموضوع التي لا
 بل بها موجبة لعدم الموضوع لا عكس لمبيض

لها ولا ذلك كل قضية لمانا زعم لا عكس
 له كالموجبة المتسالية المستقلة من المتسالية
 المطلقة التي لا يعكسها نهالا يعكس عكس
 المبيض ايضا **قال** واما الشرطيات
 فليس لها ذوات للزوم وكيفية في الزوم
 والاتفاق وساليتها الكلية كلفها مطلقا
 لا يعكس من ثبوتها ما يمانا سهل ولا مدخل
 للعكس في المنفصلة لعدم تباين اجزاها بالطبع
اقول الشرطية اما متصلة او منفصلة والمصل
 اما موجبة كلية او جزئية واما متسالية كلية او جزئية
 فالمتصلة الموجبة سواء كانت كلية او جزئية تنعكس
 جزئية موجبة لزومها ان كان الاصل لزوميا واللا
 اتفاقية فانه اذا اصدق كلما كان او قد يكون اذا
 كان ا ب في ذلك فنقول ان كان في ذلك فاب و لا
 فليس البتة اذا كان في ذلك فاب فاما ان يعكس
 الى ما يصاد الاصل او ينقضه او يجعله كبرى القوي
 وسبح ليس البتة او قد لا يكون ان كان ا ب فاب
 هذا خلف والمتسالية المتصلة كلفها يعكس كلفها
 في الزوم والاتفاق فاذا اصدق ليس البتة
 اذا كان ا ب في ذلك فليس البتة اذا كان في ذلك
 فاب ولا فقد يكون ان كان في ذلك فاب ثم لعل
 ما تقدم في الموجبة من العكس واستعمال القياس
 كقولك لو كان ا ب كان ج ج ك والمتسالية الجزئية
 لا يعكس فانه لا يصدق قد لا يكون اذا كان هذا
 حق انا فلو ان انسان ولا يصدق قد لا يكون

اذ كان انسانا فهو حيوان لانه كلا كان
انسانا فهو حيوان بالضرورة وانما
المنفصلة فله من دخل للعكس فيها لعدم تمايز
اجزائها بالطبع في الترتيب فان المقدم
لما يميز عن التالي في كونه مقدما
وكون التالي تابعا بالوضع على ما تقدم
قال بهذه الحكماء العكسين وقد تبين
حال الكمية والجملة اعني انهما ظاهرا في
بعض الصور دون البعض وانما الكذب
فانما لا يحفظ لانه عمل الخاص على جميع مخاص
العامة كاذب اجابا وسلبا وعكسها بالعكس
صادق **اقول** اراد بالعكس المستثنى
المستثنى والبعض وقد تبين ان
الكمية والجملة قد يحفظ في بعض الصور
لما في السالبة الضرورية ولا يحفظ في الاخر
كالوجبة الكلية الضرورية وانما الكذب
فلا يحفظ العكس على ما تقدم لانه عمل الخاص على
جميع مخاص العامة كاذب اجابا وسلبا فانه
يكذب كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان انسان
وعكسها اجابا وسلبا صادق بالوجبة لانه
الوجبة فان عكسها المستثنى وهو
قولنا بعض الانسان حيوان صادق و
انما السالبة فان عكسها نقضها وسلبها
بعض ليس انسان ليس يجب ان صادق
محمدا لما لا يثبت في الكذب عكسها ثابتة

44 **قال** الفصل الرابع في القياس القياس قول مشتق
على اقوال بلز من وضعها بالذات قول اخي بعينه اضطر
كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فانه يلزم
من وضعها بالذات كل انسان جسم فلهذا القياس
وهذه نتيجة وكل واحد من القولين مقدم فانه وهي
قضية تجعل جرم قياس والجز او ملزم **اقول**
لما فرغ من البحث عن القضايا واحكامها شرعا
في البحث عن القياس المركب منها لانه المفيد
لاكتساب التصديقات وموجبي العوض من هذا
العلم وعرف القياس بانه قول مشتق على اقوال بلز
من وضعها بالذات قول اخي بعينه اضطر
فالقول سائل للمسموع والمخيل لما ان القياس يطلق
على الافكار الذهنية المتألفة كما يقال ذهنيا يتلوه
به الى السجدة ويطلق على الالفاظ المسموعة التي
يلزم منها النتيجة واراد السائل للامر من حيث
سابق بل وجب وقولنا مستقلا على اقوال اجتزأ من القضية
الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقضها ولكن بعينها
وقولنا يلزم من وضعها بالذات قول اخي اجتزأ من قول
الذي لا يستلزم شيئا وانما قلنا من وضعها لانه لا يشترط
صدق المقدمات بالفعل بل في نهائيتها لو صدقت
لزم المطلوب وقولنا اخي اجتزأ من مجموع اي قضية
كانت فانه يستلزم كل واحد منها اما اجابا وما قولنا
بالذات اجتزأ من الاستلزام النتيجة بواسطة مقدمه
محذوفة او مجردا عما عكس نقضها كقولنا الجسم
مولف وكل علم ليس مولف فانه ينتج قولنا الجسم حادث
بسن على ان

بواسطة عكس نقض الكبرى وعكس مثل قياس
 المساواة كقولنا لو ما وكل وب مساوي لـ ج فانه
 صحيح انك اول بواسطة مقدمة محذوفة وهي قولنا
 ومساوي المساوي مساو وكذا قولنا الدرة في الجسم
 في البيت فالدرة في البيت وعني ذلك من النظائر
 وقولنا بعينه احترار عن قولنا لا شيء من الحجر
 الحيوان وكل حيوان جسم فانه ليس بقياس اذ لم
 يلزم عنه وقول يكون الحجر فيه موضوعا والجسم
 محمول مع انه يلزم منه وقول اخر وهو قولنا بعض
 الجسم ليس بالحجر وقول اضطرار الاحتراز عن الاقوال
 التي يلزم منها قول في بعض المواد دون بعض كما
 لو قلنا لا شيء من الفرس باسان وكل انسان ناطق
 فانه يلزم منه قولنا لا شيء من الفرس ناطق لكنه
 ليس بضروري اذ لو بدلنا الكبرى بقولنا وكل انسان
 ناطق حيوان لكذب اللفظ فعلم انه ليس باضطرار
واعلم ان الاسطرطون النتيجة ضرورية بل كون
 لا يتابع ضروريا وفوق بينها وهذا الجيد شامل لما يكون
 اللزوم فيه بينا كالكلام الاول الذي يلزم منه المطلوب
 لادوما بينا حلا ولما لا يكون بينا كالاسكال الثلاثة التي
 لا يظهر لزوم النتيجة عنها الا بالارد الى الاول
 او غيره من الطرق مثال القياس قولنا كل انسان
 حيوان وكل حيوان جسم فانه يلزم من مباحثها بالاد
 ان كل انسان جسم مجموع المقدمات في قياس ومقدمة
 نتيجة وكل واحد من القصود مقدمه وهي اعني
 المقدمة حدود اعني الاسان والحيوان والجسم

اعلم

قال والقياس بسيط ومركب والبسيط اما امراني 45
 وهو الذي لا يكون النتيجة ولا معايلها مذكورة بالفعل
 فيه او استينائي وهو ما يتايل **اقول** القياس منه
 بسيط كما تقدم مثاله ومنه مركب وهو المشتبه على
 ادس مسدود محمل معه احداهما مقدمه في الاخر الى
 ان يحصل المطلوب مثل من سمح من قولنا كل ج ب
 وكل ب ا فكل ج ا مفعول كل ج ا وكل ا فكل
 ج ا وهذه النتيجة وهي قولنا كل ج ا ا فصلت
 بقياسين كان المسح لها مركبا والبسيط فسان اقتران
 وهو لا يكون النتيجة ولا نقضها مذكورة فيه بالفعل
 مثل قولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا فهذا
 لم يكن مذكورة بالفعل في القياس او نقول لكن ليس
 ج د سمح فلس اب فتولنا ليس اب وان لم يكن مذكورا
 في القياس الا ان نقضه مذكورة في القياس فسمي
 بهذا اسما سالاسما على حرف الامسا **قال**
 والاقتران قد سالف من جملتان وهي شرطان
 ومن كليتهما وسد الجملات مفعول فاسمها
 امراني على ونجته يشارك كل واحد من مقدمه
 محر وكذلك المقدمتان ويسمى موضوع النتيجة
 حدا اصغر ومشاركهما فيه مقدمة صغرى ومجملها
 حدا البرهان كما مقدمه كبرى والمشارك هو الحدس
 حدا او كذا ومن شانه ان يجمع الحدين ويسقط
 بينهما سمح وان شانه مع الحدين **اقول**
 الامراني مديان من جملات كما سلف في قولنا
 كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وهو المؤلف

مال

امول

من جملة صفة وسمى القياس الجملي وقد يتألف
 من شرطيات محضة او بعضها ومن الجليات ويسمى الثاني
 الشرطي كما يقول كلما كان اب محمدا وكذا ج د مدرسا
 او يقول كلما كان اب محمدا وكل د دة ونسبنا بالبحث عن
 الجليات لانها ليست ثقل قول ما علمناه في قولنا كل
 انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم اولي
 حلي وسمي في قولنا كل انسان جسم يشارك المقعدة
 الاولى في الانسان والثانية في الحيوان هي يشارك
 كل واحد من المقدمتين بجو وكذا كل واحد
 من المقدمتين يشارك النتيجة بالجو الذي سار كما فيه
 وسمى موضوع النتيجة وهو الانسان جدا الاصغر لانه
 حري بالنسبة الى محمولها وسمى المقدمة التي سار كما
 فيه صغرى وهي قولنا كل انسان حيوان ومحمولها يسمى
 حدا الكبر والمقدمة التي سار كما فيه كبرى وهي
 قولنا كل حيوان جسم ويسمى المشترك بين المقدمتين
 وهو الخيول جدا او وسط ومن ثمة ان يجمع الجدين
 اعني الاصغر والاكبر نتيجة وهي قولنا كل انسان
 جسم اي يوجب انتساب الاكبر الى الاصغر بالاحتياج
 او السلب وبالاحتياج او السلب يسمى جادعا بالسلب
 ما طعا ويسقط هذا الحد الاوسط من بين الحدتين
 وقد لا يسقط بينهما وقد يحول بينهما كلام
 ومن ثمة ان يجمع الجدين بسمي ويسمى ثمة او قل
 الاوسط مع الجدين بسمي شكلا **قال** فان كان
 محمول الصغرى موضوع الكبرى في اول الاشكال
 وان كان محمولها معا ثنائيا او موضوعها ثنائيا

وعلى

46 وعلى عكس الاول فتوابعها **اقول** بعدد الاشكال
 حسب ستة الاوسط الى الحدتين لآخرين وهي
 لا يمكن عن ستة لا وقع لان الحد الاوسط اما ان يكون
 محمول الصغرى موضوع الكبرى وهو الاول او
 محمولها وهو الثاني كما يقول كل ج ب ولا يفي ب ا ب
 او موضوعها وهو الثالث كقولنا كل ج ب وكل
 ج ا او موضوع الصغرى محمول الكبرى وهو الرابع
 كما يقول كل ج ب وهذا **قال طاب نزاه**
 واذن كل فرع من هذه من المحصولات في كل صفة
 فقرابين له ستة عشر وهي ضرورية كبرى بعضها
 مسحة وبعضها عقيم واللاما ح سوايط ولفيترك
 للاشكال في عظم المؤلف من مالمس ويلزم لحياتها
 الايلزم لحدتها موحية ومن جري من مطلقا ومن
 صغرى سألته لا يلزمها موحية كبر اها حرة ومدة
 المستركات لوازيم للثمة الاولى وشرايط للخير
اقول تدعون للتخصيص المحصورة اما ان يكون حرة
 او حرة وعلى كل التعديين فاما موحية او سألته
 ما قامها اربعة على ابدن فاذا اشتمل القياس
 على مقدمتين كل واحدة منها على اربعة اقسام لزم
 ان يكون صواب كل شرط ستة عشر لان موضوع
 الاربعة في نفسها ستة عشر غير ان بعضها مسحة
 وبعضها عقيم وبلا سباح شرايط على وقد
 يشترك الاشكال الاربعة في انه لا قياس منها غير
 سالتين اذ لا يلزم لحدتها موحية ولا في
 جري من مطلقا ولا في صغرى سألته فيسقط

4 مال

اول

لا يلزمها موجه كمالها حرة وسد المسكنات لان
 لشرائط الامكان الثلاثة الاولى وشرائط الوجود على
 طائفة بيات مع شريطة اخدين المذكورين **قال**
 ثم بعد ذلك شرطان فشرط الاول احباب الصغرى
 وكلية الكبرى وبقاها في الثاني شرطية ويختص
 باحلاف المدمتين في الكيف بالفعل او بالقوة وبقاها
 الثالث ايضا اولها ويختص بانه لا بد فيه من كلتي
 ويتفرد الرابع بعد الاشتراط بالثلاثة المشتركة
 لشرطية عدمه فان لا يحتاج السلب الصوف
 مع الجزية في مقدمه غير منعكسه ولا احباب المدمتين
 احباب الاربعة سلب مع حرية الصغرى **اقول**
 لكل شرط من الاشكال الاربعة شرطان فالاول شرط
 احباب الصغرى وكلية الكبرى والثاني شرط
 احلاف المدمتين بالاحباب والسلب وكلية الكبرى
 وقد سار في الاول في الثاني شرطية وهو كلية الكبرى
 واحصى بالاحلاف المتباينين المدمتين اما بالفعل
 ان يكون احدها موجه والاخرى سالبة واما بالقوة
 بان يكونا موجهين ويلزم احدهما سالبة او سالتين يلزم
 احدهما موجه فانها وان لم تختلفا بالسلب فعلا
 لكنهما في قوع المختلفين ولهذا سار السلب والثالث
 شرط احباب الصغرى وكلية احدهما والشرط
 الاول موافق للشرط الاول من الثانيين و
 اختص بكلية احدي المدمتين والثاني بالشرط الرابع
 حصة **فقد** ان لا يكونا سالبتين لا يلزم احدهما موجه
 وثانيها ان لا يكونا موجهين **ثالثا** ان لا يكون الصغرى سالبة

بسطه والكبرى حرة وهذه الثلاثة هي المدمتين **وراجعها 47**
 عدم استعمال السالبة التي هي عن الخاص من **وقد**
 ان لا يكون المدمتان موجهتين بسطتين فالصغرى
 حرة بل متى كانت الصغرى موجهة حرة كانت
 الكبرى سالبة فله او موجهة فله مراد بسطتين
 سالبة فله واما في حال هذه الشرطية فله
قال فغير الصغرى المصححة بحسب الساطة
 من كل واحد من الاولين اربعة ومن الثالث
 ستة ومن الرابع خمسة واما بحسب الترتيب
 كل واحد من الاولين ثمانية ومن الاخرين احدى
 عشر **اقول** لما اشترطنا في الاول احباب الصغرى
 وكلية الكبرى سقط ضرورة السمة عشر اما عشر
 في الصغرى السالبة فله وحرية مع المحصورات
 الاربعة وذلك ثمانية والكبرى للكون موجهة و
 سالبة مع الموجهتين وذلك اربعة مع المسح اربعة
 والباقي لما اشترطنا مصادم احلاف المدمتين وهذه
 الكبرى سقطت من المدمتان المتباينين بالسلب او
 الاحباب فله وحرية محتمل من الكم وذلك
 ثمانية امرب والمدمتان المحتملتان لهما مع حرية
 الكبرى وذلك اربعة اخرى مع المسح اربعة والثالث
 لما اشترطنا مصادم احباب الصغرى وكلية احدي
 المدمتين سقطت الصغرى من المسح اربعة مع
 اي لهما السلب فيهما والآخران مع احباب
 الصغرى وحرية من المسح ستة والرابع
 لما اشترطنا مصادم استعمال السالبتين والحيث

والسالبة الصغرى مع الكبرى الجزئية والسالبة الجزئية
 الموجبة مع جزئية الصغرى سقطت منه احدى عشرة
 هي السالبة ثمان ومئة اربعة واربعمائة ومئة ثلثة
 والسالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الجزئية الكبرى وهو
 ضرب واحد والسالبة الجزئية مع الموجبة الكلية وهو
 وموضع ثمان والموجبان مع جزئية الصغرى وهو
 ضرب واحد وفي المساج خمسة هذا يجب بساطته
 المدقات اما مع اعشار المركبات فالمساج في الاول
 ثمانية لان الاربعه الى مع اجاب الصغرى مع مع
 سلبها اذا كانت السالبة وله يلزمها موجبة وكذا الاربعه
 التي في الشكل الباقى مضاعف فتساج ثمانية ايضا والشكل
 الثالث مضاعف ملون المساج فيه اثنى عشر مضاعفا
 لان للشرط فيه خمسة عشر احدى عشر فبسقطت احدى عشر
 موجبة وسالبة ومختلفتين وذلك اربعة فبقى
 اربعة **قال** والمساج باسعة لاجل المقدمات
 في الكم مطلوبا والكيف اذا لم يتكبر جهاتها **اقول**
 ذكر المدد ان السبعة مع احدى المقدمات لانها فرعها
 فلا يتبقى عليها ومدد اصح في الكم فان احدى
 المقدمات اذا كانت جزئية كانت النتيجة كذلك
 واما في الكيف فاما يصح لو كانت المولدة بسيطة
 اما اذا كانت مركبة فذلك هو الذي هو **قال**
 في الجهد نفسه يحصل بالى في المختلط **قال**
 في الاول عام الاساج ولا يصح الثاني حبه ولا الثالث
 كلية ولا الرابع موجبة **قال** السطر الاول
 في المحصولات الرابع هو عام الاساج بالمساج التي

48 المحصولات واما الثالث فلا يصح الاحكام والاساج
 السلب والثالث لا يصح الكلية والاساج الجزئية
 والباقي لا يصح الموجبة الكلية وبقى المحصولات
 الثلثة على ما ياتي من ذلك **قال**
 والقياس منه فامل من الاساج لبعض ضرب السطر
 الاول ومنه غير كامل يحتاج الى من ثمانية
 للاخير ولوجها الرابع **اقول** الساب
 منه فامل من الاساج لبعض ضرب السطر
 الاول وهو الذي يكون صغره موجبة فعلية
 ومنه غير كامل يحتاج الى من ثمانية ضرب
 الاول وهو الذي يكون صغره ممكنة او سالبة مركبة
 وبالسطل ثمانية الاخر ولوجها الرابع لمخالفة
 التي لاداء في طي المقدمات **قال** الشكل الاول
 ان لم يكن للاصغر دلا نالاعاب تحت الاوسط
 او في حكم الدليل اولم يكن الحكم ماملا بجميع الاوسط
 لم يجب ان يتعدى حكم الاوسط اليه **اقول**
 مدد ان اسراط الشرطين الاولين اعني لحيات
 الصغرى وطلبة الكبرى لان الصغرى لو كانت
 سالبة لم يجب ان يتعدى الحكم بالاكبر من الاوسط
 الى الاصغر لسان الدلائل فاقول لا شيء
 من الامان يغرس وهو من حيوان ولا
 شيء سلبه ولو ملأ وطرف من ماضى لم يصح
 الاعاب ولا كانت الكبرى حرة حاز ان يكون
 البعض المحيى به عليه بالاكبر غير ما حكم به على
 الاصغر ولا بد من الاوسط لا نقول في الامان

حوان وبعض الحوان فيس والمصنف رحمه الله
 ابار ان استراط الامر الاول يقول ان لم يكن الصغرى
 داخل بالاحباب بحسب الاوسط وقوله اذ في
 حاشا المصل اماره الى اناج القياس وان كانت
 الصغرى ساله اذا كانت مركبة يلزمها وجوبه واعتبارها
 وما يلزم داخل وما عصارا للثبوت حكم الدخول او كونه
 محله وبار الى استراط الامر الثاني يقول اولم
 يكن الحكم سائلا للجمع تراوطة **قوله**
 والضرب الاول من موجبات طيس **قوله**
 كونه سائلا او لا والثاني من طيس درام ساله
 فله والمالك من موجبات صغرها حرة **قوله**
 حرة والرابع من صغرى حرة ولرى ساله
 حرة والجمع من موجبات المحصولات الرابع هذا
 بحسب القول المطلق **اقول** باعتبار السطر
 سقط اما عن على ما تقدم وفي المسححة الشكل
 الاول لرغم امر **قوله** من موجبات طيس
 موجبه فله لولنا **قوله** وطرب **قوله**
قوله من طيس والكبرى ساله **قوله**
 ساله فله لولنا **قوله** ولاى **قوله**
 لاى من **قوله** من موجبات الصغرى
 حرة والكبرى فله **قوله** حرة لولنا
 بعض **قوله** وكل **قوله** بعض **قوله**
 من صغرى موجبه حرة ولرى ساله فله **قوله**
 ساله حرة لولنا بعض **قوله** ولاى **قوله**
 ب **قوله** ليس بعض **قوله** او اناج من الساج

من مداه وظهر ان هذا النقط من المحصورات
 لا يربح من الحسب القول المطلق من غير الثبات
 الى شئ من الجهات **قال** واذا ما عتبرنا الجهات
 معقول اذا كانت الصغرى ساله يلزمها وجوبه
 فاقولها مع الكبرى من قوة الاحباب ما يلزمه
 الموجبه **اقول** السالبه المبركة الى يلزمها وجوبه
 كالعرفه الخاصه والمسر وطه الخاصه والوجوديات
 بحسب راسعها صغرات **قوله** السطر الاول لاسما لها
 على عدى احباب ولسب **قوله** اما هو باعتبار
 عند الاحباب **قوله** من قوة ما يلزمه الموجبه مثلا اذا
 صدق لا شئ من حجب مادام جراداها وكل
 ا بالضرورة لان الصغرى مركبة من عرفه عامه ساله
 وموجبه مطلقة عامه من كل حجب فاذا جعلناه
 صغرى للكبرى اى ما قلناه ولما كان الاحباب
 ولا سلب عن القطبين لان ربط محمولات مثل مدح
 القضاء الى موضوعاتها في نفس الامر اما بالافكا
 السائل للاحباب والمطلب او بالوجود المشتمل عليها
 كماست على مدح افسه ولا يخرج عن مطلق التباين لكن
 الاساج لذا انها **قال** والصغريات الفعلية الى بعضى
 دخول الاصغرى في الاوسط بالافكا مع الكبرى
 المداه من كالكبرى لان الاصغرى منها بعض حرات
 الا **قوله** حكمها **قوله** الصغرى في هذا كل
 اما ان يكون فعلية او محله واذا كانت فعلية فالبرى
 اذ اداه او وظيفه فان كان حرة ساله فله كالكبرى
 فاما اذا اطلما حلالا **قوله** بالاطلاق وكل

بالضرورة وقد علمنا في الصوري بان جبر بعض
 ب فصدف عليه ما يصدق عليها لان قولنا في
 الذي ب بالضرورة ما مل لكل الجبريات
 التي جملها جبر فكون ج بالضرورة او ب للمطلوب
قال والصواب المحل مع اللزوم المحالة عن الضرر
 والدولم يتجسسه لان الاصغر جبر لاجل الاوسط
 الا بالتيه **اقول** الصوري المحل في هذا المطلب
 حاصه الا انها لا تخرج مطلقا والمصنف رحمه الله
 احرازه اني على جبره محال اما جها فبصله
 ان الذي اما ان يكون ضروريه مطلقه او دائمه
 مطلقه او لازمه ولا دائمه فان لم يكن ضروريه
 ولا دائمه فالسبحه ممكنه اما عامه ان كان الذي عند
 مركه او حاصه ان كان الذي مملوكه اما اساح المحل
 العام فلان الصوري لو فرض واقعه لا يخرج التياك
 بالذي لا امر واذا صدق بالذي على تقدير
 فكون ب ممكنه والا كان بالنس على محله على تقدير
 و وقوع المحل وهو محال ولا يكون محله لان الاصغر
 غير محل بالفعل بحسب الاوسط واما اساح المحل
 الحاصه فلان المحل اذا ركب مع احد الجبري
 في الكبرى الجبري ممكنه عامه واذا ركب مع الجبري الاخر
 المخالف لذلك الجبري في الكيف اخرج ما مخالف السبحه
 الاولى مركبه من محله خاصه **قال** وهو الذي
 الصوريه او الدائمه صحيح كالذي لا يمكن الصوري
 يصح ان لا يكون للاوسط ذات معارذ او لا
 والكبرى يصح ان لا يكون لما هو ذات للاوسط

50 فل انصافه الاوسط ومعه وبعد محروم الصوري
 الى العمل بحسب الفرض المسمى لذوام السبحه او هو
 دها الانصافه الا بالقياس الى الفعل لانه ما
 في نفس الامر قبل جبرها الى العمل **قال** اذا كان
 الصوري محله الكبرى ضروريه او دائمه ذات السبحه
 مانعه للكبرى لان الصوري المحل يصح عدم
 المعايين من ذاتي الاوسط والاوسط والاسمحال
 محل الاوسط على الاصغر بالاحاطة محل ما هو واما
 كانت الذات واحده فلما صدق على كلا الاوسط
 فهو صادق على ذات الاوسط لكن الكبرى يصح
 لا بالما هو ذات الاوسط فل انصافه الاوسط
 ومعه وبعد على عامه في تراتب الموضوع بالضرورة
 او دائمه فكون ماسه للاصغر لذلك مثلا اذا قلنا
 ج ب بالامكان و ب بالضرورة فانه صحيح
 ج بالضرورة لان الصوري يصح المحاربات
 و ب و قد صدق بالذي على ذات ب العف
 ذات ج بالضرورة فيصدق السبحه بدلا بالنسبه
 الى ما في نفس الامر واما بالسبحه الى الدهر فان فرض
 وقوع الممكن يصح ضروريه السبحه او دائمه لانه
 حصد نصيب ذات الاوسط هي ذات الاوسط وهذا
 الانفصال ما هو عند العقل لان فرض وقوع الممكن
 انصافه في نفس الامر لان فرض وقوعه دل على ضرورة
 السبحه في نفس الامر بل وقوع الممكن الى العمل واما
 لم يكن مفصلا في نفس الامر اسحاله لكونه ليس بضروريه
 ضروريه على تقدير وقوع الممكن الذي لا يلزم المحال

فان والوصفات اذا احصيت باحدى المقدمات
 سقط اعتبارها في النسخة لسقوط ما يتعلق بها اعني **القول**
 اذا كانت احدي المقدمات وصفه اما الصغرى او الكبرى سقط
 اعتبار الوصف في النسخة لقولنا كل محرك محرك مادام محركا
 وكل محرك جسم فانه يمتنع كل محرك جسم غير مفيد الوصف وكذا
 اذا لم يكن كل انسان تاما وكل تام ما كان ماداما فانه يمتنع كل انسان
 مالم يزعم اعتبار الوصف والسب فيه ان الوصف
 متعلق بالاولى والاولى بالوسط والوسط في النسخة يسقط ما يتعلق
قال اذا عتب فان اسئل عن الدوام اعني في المقدمات
 او ما بعد احسن الوصف ارجح لعلنا **القول** اذا كان اعتبار
 الوصف تاما في المقدمات معاداة النسخة وصفه الوصف
 ان اعتبارا المبرور وطير والعرف في النسخة مانع لها ولما
 احلنا كالمشروط والعرفية كانت النسخة مانعة للاحسن
 اعني العرفية مالم الاول كل حرك بالضرورة مادام
 حرك وكل ببالضرورة مادام ب فانه يمتنع بالضرورة
 كل حرك مادام ح لان ضرورة الوصف بالضرورة
 لوصف الجيم فكون ضرورة الوصف ح لان الضرورية
 للضرورة ضرورة مبدل الثاني اذا لم يكن الكبرى
 او الصغرى يعرفه ان حرك فبالضرورة فان النسخة
 عرفية لان الدائم للضرورة دامت والضرورة للدائم دامت
 ولو لم يكن مانع النسخة ضرورة وصفه فان حركا
قال ولذلك ان اسئل عن الكبرى سقط **القول**
 اذا اسئل عن الكبرى سقط الدوام دون الضرورية
 كانت النسخة وصفه ايضا مانعة لاحسن الوصفين
 اعني وصف الصغرى لخلو عن الدوام كما لو كانت

51 الصغرى مطلقة وصفه لقولنا كل حرك حرك حرك
 والكبرى عرفية كقولنا كل ب اما دام ب مان النسخة
 مطلقة وصفه وبى قولنا كل ح حرك حرك لان الدوام
 للنسخة الثابت لغيره اعني وصف الاصغر مانع له
 ان لا يكون الكبرى مشروطة كانت النسخة كذلك لان الكبرى
 ضرورية لوصف الاوسط الثابت لوصف الاصغر فكون
 الاكبر مانع لوصف الاوسط ولو لم يكن ان النسخة مانعة ضرورة
 وصفه كان حركا **قال** اما ان اسئل عن الصغرى
 وحدها او لم يسئل عنه احدها سقط اعتبار الوصف لجمال
 اختلاف الوصف **القول** ان اسئل عن الصغرى وحدها
 الدوام دون الكبرى كما يقول كل حرك ب مادام ح وكل
 ب حرك حرك او لم يسئل عنه احدها لقولنا كل
 حرك حرك حرك وكل ب حرك حرك مانع
 الوصف يسقط اعتبارها في النسخة لاحتمال ان يكون
 الوصف الذي حصل الاوسط للاصغر ضرورة غير الوقت
 الذي حصل الاكبر للاوسط منه لان الصغرى دل على
 حصول الاوسط لاداء الاصغر حرك حصول وصف
 الاصغر او مادام وصف للاصغر والكبرى دل على
 حصول الاكبر لاداء الاوسط حرك حصول وصف
 الاوسط فلا يلزم حصول الاكبر لاداء الاصغر حين
 حصول وصف الاصغر الا اذا كان وصف حصول
 وصف الاوسط وهو وصف حصول وصف للاصغر
 لكن ذلك غير معلوم فكون النسخة مطلقة عامه ان كانت
 المقدمات محتملة وممكنة عامه ان كانت لحددها
 او كلاهما ممكنة وصفه **قال** والصغرى الدائمة

والضرورة مع الكبرى العرفية والمشروطة الجامعين
 سبحانه دالة ان لم نعم الضرورة المقدمين وضرورة ان
 تحت **اقول** اذا كانت الصغرى دائمة او ضرورية
 والكبرى مشروطة عامه او عينية عامه كانت النتيجة
 دائمة ان احصت الضرورة باحدى المقدمين او كانت
 عينا ضرورية ان استلزم فيها ماله اذا قلنا اذا قلنا
 بالضرورة ما دام به بالنتيجة ضرورية ونبي كل
 بالضرورة لان لا كبرى ضرورية لوصف الاوسط الفروقي
 لذات الاصغر فيكون لا كبرى ضرورية لذات الاصغر
 لان الضرورية للضرورية ضرورية اما اذا كانت
 الصغرى دائمة فان النتيجة دائمة سواء كانت الكبرى
 مشروطة او عينية لان الضرورية او الدائم الدائم دائم
 وكذا لو كانت الصغرى ضرورية والكبرى عينية لان
 الدائم للضرورية دائم **قال** وهما باقضاء
 الكبرى العرفية والمشروطة الخاصين لان الكبرى
 تضمن الدوام الوصف الموضوع في الاوسط للذات
 كلياً والصغرى تضمن دواجم في بعض الصور وان استلزم
 منها استلزم محالاً **اقول** الصغرى الضرورية او الدائمة
 في الشكل الاول لا يحصل منها ومن المشروطة الخاصة او
 العرفية الخاصة فاس صادق المقدمات بل صادق الصغرى
 والكبرى ماله اذا قلنا كل ذلك متحقق دائماً و
 متحقق مع ما دام متحققاً دائماً فلهذا في الصغرى
 بدوام وصف الاوسط اعني المتحقق في الكبرى حكماً
 بدوام الاكبر وهو العبر ما دام وصف المتحقق دائماً
 وذلك يستلزم لا دوام المتحقق لانه لو دام وصف

52 لدوامه بدوامه وذلك باقص طاهر فان استلزم منها
 كانت النتيجة دائمة لا دالة اما الدوام باعتبارها ام
 الصغرى الدائمة او الصغرى الضرورية الى العرفية
 الخاصة الى استلزم عليها الكبرى واما اللادوام فلا تمام
 الصغرى الدائمة او الضرورية الى المطلقة العامة المحال
 في الكيف للعرفية العام واعلم ان في الدوام لا
 حجب وقف على كلام اي على زعمه انه تعالى في قوله
 لا يحصل منها قياس صادق المقدمات وكان صحيحاً
 بوجه في التماسه عن هاتين المقدمات مطلقاً فحصل له
 من وجه ذلك الشكل في قياس كراهة محمله للدوام
 وصحراء دائمة ولا يلزم من نفي القياس الصادق
 المقدمات نفي مطلق القياس **قال** وان احتملت
 الكبرى الدوام ان الضرورة مع ذلك محتملة علمها فحار
 الى الاقتران من الدوام والضرورية **اقول** اذا احتملت
 الكبرى الدوام او الضرورة مع ذلك اي مع احتمال
 اللادوام كما اذا كانت مشروطة عامة او عينية عامه
 فانها محتملة على الدوام او الضرورة لانها لو حملت على
 اللادوام لزم التناقض فوجب حملها على الدوام لان
 فرضنا صدق الصغرى بل لم يحل الكبرى على الدوام لزم
 المحال **قال** الشكل الثاني ان افقت قديماً في
 الكيف او احلفنا بحيث صدقان معاً لم يعرف جال
 جدى النتيجة احساناً بالطلب سلباً بالحكم بالوسط
 او ملاقاة بالاجاب **اقول** يدعى الله مستوطنت
 اساج الشكل الثاني حسب الكيف والكم امران
 احدهما اختلاف المقدمين بالاجاب والسلب

لا يمكن صدقها وثانيها كلفه الكبرى اما بان الشرط
 الاول فلا بد ان يقتضيا المكلف او احلفنا فيه احلفانا
 يمكن معه صدقها لم يعرف حال جدى النسخة انما بان
 بالسلب وقد شملها الحكم بالاوسط او ملاقيا بالاجاب
 وبما انه انه يصدق قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان
 مطلق حيوان وبما ملاقيا بالاجاب فتصدق
 كل انسان مطلق ولو قلنا في الكبرى وكل من حيوان
 كما يتبين من الحكم بثبوت الجواب له الا وصدق لاني
 من الانسان بغير من ولذلك يصدق لاني من الانسان
 بحج ولا لاني من الفلاني بحج والحق بالاجاب ولو قلنا
 في الكبرى ولا لاني من الفلاني بحج وان الحق والسلب واحد
 احلفنا كلفه النسخة من صورته ولم يغير
 بالاجاب ولا السلب في المادة المحمولة ولا يكون فيما
 وكذلك لو احلفنا بالنسخة مع الكاف اجماع الاصغر
 والاكبر وذلك اذا كانت المدعتان مطلقين او مطلقين
 او محتملة منها كما يقول لاني من الانسان بكاف وكل
 مطلق كافي ولو قلنا في الكبرى لاني من الفلاني بكاف فان
 الحق في المادة الاولى بالاجاب وفي النسخة السلب ولا كلف
 مع النسخة ولا اسما **قال** وان احصى الاوسط
 بعض عيب الاكبر لم يعرف ايضا حال الاصغر احسان
 لذلك البعض ام ملاق البعض الذي لم يعلق الحكم
 به اما اذا حصل الشرطان انما ماله لا غير **قول**
 هذا ما ان استرابط الامر الثاني وهو كلفه الكبرى فانها لو كانت
 حرة لم يعلم حال طرفي النسخة املا مان لم يتبين ان
 لاني الكبرى الجزئية مع الصغرى الكلية اما يد على المناقاة

من الاصغر وبعض الاخر للعمم مثله انه يصدق **53**
 كل انسان مطلق وليس كل حيوان مطلق والحق بالاجاب
 ولو قلنا في الكبرى وليس كل حيوان مطلق كان الحق
 السلب وتصدق لاني من الانسان بغير من وبعض الحيوان
 فليس من الحيوان بالاجاب ولو قلنا في الكبرى وبعض الحيوان
 فليس كان الحق السلب ومع الاحلاف لا اسما اما
 مع حصول الشرطين فانها متى كان ماله لوجب
 استعمال مقدمه ماله معه والنسخة مع لاني النسخة
 ان الاوسط اذا دعت لاجد الطرفين واسمى عن الاخر
 كان بين الطرفين ماله قطعية **قال** بالضرورة
 الاول من طين صغرى اما موجه كقولنا كل انسان صاحب
 ولا لاني من الفلاني صاحب لاني من الانسان بغير من
 الثاني من طين صغرى انما ماله مع حملها والمال
 من صغرى موجه جزئية مع جزئية والد ابع من صغرى
 سالية جزئية مع سالية **قول** ظهر ان اشتراط الامر
 ان المسح ما اربعة ارباع لا غير على ما تقدم الاول
 من طين صغرى انما موجه كقولنا كل انسان صاحب ولا
 لاني من الفلاني صاحب لاني من الانسان بغير من
 بغير من الثاني وكذا لاني صغرى انما سالية مع سالية كلفه
 لاني من الانسان وكل انسان صاحب لاني لاني من الفلاني
 باسان الثالث من صغرى موجه جزئية وكبرى
 سالية كلفه مع سالية جزئية كقولنا بعض الحيوان صاحب
 ولا لاني من الفلاني صاحب لاني من الحيوان بغير من
 الرابع من صغرى سالية جزئية وكبرى موجه كلية مع
 سالية جزئية كقولنا بعض الحيوان ليس بصاحب

ذلك انما هو حاصل بعض الحيوان ليس بالمان **قال**
 ومان الا ما ج بعد ما عدم ان يحل الاول والمالك
 من الصروب فوجهان الى الشكل الاول وعلى معدي
 الماني بعد على صغره ثم يحل النتيجة **اقول** لما تاب
 قد اين هذا الشكل غير واضح الا ما ج ولا ماني لا شك
 احل الى المان وطوره بعد ما عدم من يجب
 المباشه من الطرفين اللذين ثبت لاجلهم الاوسط و
 اسحق عن الاخر مله العكس والخلف ورافق ان مان
 الصروب الاول والمالك يردان الى الاول بعكس
 كبرهما ويحان ما معه الاول والصروب الثاني بعكس
 صغره ثم يحل المقدمتين بان يحل الصغرى كبريت
 والكبرى صغرى ويصح ما معه الاول ثم يحل النتيجة
قال واما الرابع فليس بالافتراض وهو ان بعض
 البعض من الاصغر الذي لم ياورط فرضنا وسماه باسم
 فكون لاني من ذلك المسمى باوسط والكبرى وكل السر
 اوسط مصير الصروب الثاني بعده ويصح لاني من ذلك
 المسمى باوسط والكبرى بالكبر ولكن بعض الاصغر هو ذلك
 المسمى من رابع الاول ما ادعيا **اقول** الصروب الرابع
 من هذا كل ما يمكن ما بالعلم لان الصغرى ساله جره
 لا يحل والكبرى موجهه طه تحل جره ولا قيار عن
 حتى من طريقه الاوضاع او الخلف اما الاخر فمخصص
 بالايكون احدي المقدمتين فيه جره فاما اذا لم يكن
 له جره وهذا ان تعرض الحزم وهو البعض من الاصغر
 الذي هو لاني باوسط سامعا وسميه باسم ولله دلل
 لاني من ذلك المسمى اعني داوسط اعني ب حتى

54
 صدق لاني من دب والكبرى كل الكبر اوسط اعني
 كل اب مصير الصروب الثاني من هذا الشكل ويصح
 لاني من ذلك المسمى بالكبر اعني لاني من داوسط
 بعض الاصغر هو ذلك المسمى اعني بعض جره ويصح
 صغرى هذه النتيجة حتى يصح بعض جره ليس ان
 رابع الشكل الاول وهو المطلوب **قال** وبالخلف
 في التحجيج وهو ان يقول ان لم يكن النتيجة المدعاه
 حقه وتقيضها حق وتصفى البعض الى البرك
 القدره يصح من احد الصروب الاول بعض صغره
 فكون باطلا وعليه ومع بعض النتيجة فهي حقه
 هذا بالقول المطلق **اقول** طريق الخلف عام في جميع
 الصروب بخلاف العكس المخصص باسحق من الضل
 والا فراض المخصص ما يكون فيه مقدمه جره وهو
 ما حد بعض النتيجة واصحابها الى احدي المقدمتين
 للصح ما عاقت الاخرى وهو محال لانه من فرض
 التقيض المطلوب حقا فكون كادام يكون المطلوب
 حقا ماله في الصروب الاول اذ اصدق كل جره
 ولا شيء من اب لو لم يصح لاني من جره اصدق بعضه
 وهو بعض جره فيصغر صغرى وكبرى القياس كبريت
 يصح ليس بعض جره وهو ناقض كل جره
 الصغرى هذا الخلف وكذا ماني الصروب وهذا
 بالقول المطلق اعني اذ اعتبر المقدمات بحسب
 الكم واللفظ مطلقا من غير اعتبار الجبهه واما باعتبار
 الجبهه فليس شرطه ما ياتي **قال** واما باعتبار الجبهه
 فان احلقت المقدمتان في الجبهه بحيث لا يمكن بلاني

في حدى النسخه بالاحباب كالمكده والمطلقة والغيرية
 والمنزوعة كلها معصية بالخاصة مع الضرورة الصغرى
 او كبرى يخلف الكلف او معصية الحق ضرورية
اقول اذا كانت لدى المذموم ضرورة ولاخرى
 ممكنة خاصة او على وجه خاص او مشروطة خاصة كال
 النسخه ضرورية سواء انصرفت بمقدار الكلف او
 احكاما فيه لان المقدمين لاختلاف اوجه بحيث لا
 يمكن الا في حدى النسخه بالاحباب فلا اعتبار حينئذ
 في الاختلاف بالكيف مالا اذا صدق كل حجب
 بالاطلاق الخاص ولا شئ من اب بالضرورة انصح من
 حجب بالضرورة يعكس الكبريت او الخلف على المذموم
 مثله فيما اذا اتفقتا فكل حجب بالاطلاق الحرام
 وكل اب بالضرورة فانه يصح لاشئ من حجب بالضرورة
 لان صغرى دلت على ثبوت بلك بالضرورة وهو
 لا وسط ماله لاحد الطرفين ومعصية على الاخر فمسمها
 وبما به ضرورية ولذا اذا كانت الضرورية صغرى
 وان كما يجب لاسلامان ادا كانا لوجوده والخاصة
 مع الدائمة على الوجه كلها النسخ دائمة ومسال
 نصير الضرورة النسخه ماله لا مباح المصافات
 ادا كانت المذمومان يجب لاسلامان ادا كانا لوجوده
 اللائمة والخاصة والضرورية مع الدائمة المطلقة فان
 النسخه يكون دائمة سواء كانت صغرى او كبرى
 انجذبت المذمومان والكلف او انصافه والمنة
 اسار بقوله على الوجه كلها اما مع الاختلاف
 ما الخلف والعلى والافراض وهو ظاهر مثل

احدى النسخه بالثالث المعلنة السواب اعنى الضرورية
 فالدائمة والمشرطين والعرضين لولنا ليس كل حجب
 مادام جولا داما وكل اجد اما مادام انصح ساليه
 حجب به ليس لعرض ب ادا اما مادام ب وبالنسخ
 من ماله فله صغرى حجبها لدى الحاصر من حجب
 حجب به كبرى تصدق عليها العزمى العام مع ساليه حجب
 عرفه خاصة لولنا لاشئ من حجب مادام جولا داما
 وبعض اجد مادام انصح بعض ب ليس اما دامت
 ادا اما والى مد التلثة اسار حجب لشم بقوله في باب العكس
 ومدا العكس هو ما يقع في باب لاشئ مما عزم عليه
 العاصم اس الدرس **قال** والبيان بعد ما ذكرناه
 اما العلى الرد الى المكمل الاول في التلثة الاول و
 في الاخير عكس النسخه **اقول** سان اسار مدلا
 الشكل لما ذكرنا من الساج يكون باحدى اربع صور
 القلب وهو جعل الصغرى لكبرى والكبرى صغرى ثم
 عكس النسخه وهو اما سالى في الضرورة التلثة
 الاول وفي الضرورة الاخير التامن ولا مالى
 في الرابع لان الشرط الاول الحجاب الصغرى ولا
 في الخامس لواب السطير معا ولا في السادس لعدم
 الحجاب الصغرى ولا في السابع لعدم كلفه الذى **قال**
 وعكس لدى المذموم والود الى الحد السكندر التامن
 في التامن **اقول** مسدا بطريق التامن هو
 للعكس وهو قد يكون في معصية واحدة وقد يكون
 في المذمومين مالا اول لا مالى فيه هذا الطريق الاعلى
 الصغرى ليرد الى التامن والرابع يمكن ماله لعكس المذموم

معاليرجوع الى الاول ومجلس الصغرى ليرجع الى
 الباني ومجلس الكبرى ليرجع الى الثالث وكذا الخاس
 واما السادس فانه من مجلس الكبرى السالبة الكبرى
 ليرجع الى الشكل الثالث لكن السالبة للجزء لا
 مجلس الا اذا كانت احدى الخاصص واما
 السابع فاما من مجلس الصغرى السالبة الكبرى
 ليرجع الى الباني ولا ولا مجلس الا اذا كانت احدى
 الخاصص ثم الشكل الثاني شرط اما وجه صدق
 الدليم على احدى المقدمين او كون الكبرى من الضا
 المنعكسة السوالب فلهذا شرط في اما وجه هذا الصر
 دون الصغرى احدى الخاصص ودون الكبرى
 عريفية عامة او ما هو اختص منها واما الصر
 الثامن فانه لا يسر بالمجلس بل بالقلب على ما قلنا
 ولما ارجع الى عكس النتيجة وهي سالبة جريئة لا
 سلك الا اذا كانت احدى الخاصصين شرط
 في مقدمه ما ذكرنا من الجهات ليدلج سالبة جريئة
 من وطه او عريفية خاصص لصح عكسها **قال**
 او بالافراض على قياس ما تقدم **اقول**
 هذا طريق الثالث وهو محص اليكن من مقدمه
 جريئة على ما سألنا في الصر الثاني كل جريئة
 وبعض اوجه تعرض البعض من الذي هو جريئة
 محسا ولكن دلفون مقدمان احدهما كذا
 والثانيه كذا جريئة محصل الثانية ليرى للصغار
 يدلج بعض ب د ثم جعلها صغرى للاولى يدلج
 بعض ب ا وهو المطلوب واما بالخلف

56 في الجمع **اقول** هذا هو الطريق الرابع وهو
 اربع الطرق ومن الخلف وقد عرفت مرارا سألنا اذا
 صدق كل جريئة وكل اوجه لو لم صدق بعض ب ا
 لصدق احدى من ب ا تجعله كبرى للصغرى
 ليدلج كذا من ج ا او مجلس الا ما يصاد الكبرى
 هذا الخلف **قال** والسابع باعتبار الجهات كذا
 في الملثة الاول وفي الثامن عكس ما كانت يدلج
 في الشكل الاول لانه بالقلب يرد اليه **اقول**
 مدعا ان الضروب الملثة الاولى والاخيرين جمع
 الى الشكل الاول بعد المقدمين ثم عكس النتيجة
 فاذا قلبت المقدمتان صارت القرينة من الشكل
 الاول وانجحت فالسبعة الاول من الموجهات ثم اذا
 عكسها صارت سبعة هذه الا ضرب فوجب ان
 يكون جهة ما يح هذه الا ضرب على سبعة الشكل الاول
 بعد قلب المقدمتين سألنا اذا صدق كل جريئة
 بالضرورة وكل اوجه بالاطلاق اربع بعض ب ا
 حجب هو ب لانه بالقلب يدلج موجه كلية ضرورة
 وهي سلك حطلته وصفية فكانت هي النتيجة **قال**
 وفي الرابع والخامس ما يدلج بعد عكس على المقدمتين
 في الشكل الاول ايضا **اقول** مدان الضربان يريان
 الى الاول عكس المقدمتين معا فوجه سبعة هاتي
 سبعة الشكل الاول بعد عكس المقدمتين معا
قال وفي الرابع التي عند الاول والسادس
 والثامن ما يدلج بعد عكس الصغرى في الشكل الثالث
اقول مدعا ان هذه الا ضرب يجمع الى الشكل

الثاني بعد عكس الصغرى جهة صحيحها هي بالنتيجة
 الشكل الثاني بعد عكس الصغرى سالت اذا صدق
 كاني من جوب دايما وكل اج بالاطلاق صحيح كاني
 من ب ادايما لان الصغرى تنكس كيفها ويخرج من
 الثاني هذه النتيجة بعدها **قال** وفي الخمسة التي عدا الثالث
 والاخرين طبع بعد عكس الكبرى في الشكل الاول الثالث
اقول هذه الخمسة يرجع الى الثالث بعكس الكبرى
 فكون صحيحها صحة الشكل الثالث بعد عكس الكبرى مثاله
 كل جوب دايما وكل اج بالاطلاق صحيح بعض ب ا
 بالاطلاق لان الكبرى تنعكس مطلقة وصير القريته
 من الشكل الثالث من صغرى دائمة وكبرى مطلقة
 صحيح مطلقة **قال** والصغرى للشروط والعرفية
 الخاصات مع الكبرى الضرورية والدائمية في السلسلة المذكورة
 وفي الاخير متناقضة في الشكل الاول **اقول**
 من صغرى الضروب الاربع يرجع الى الاول بالقلب بنا
 لخصه كبرى هذا الشكل فها هي صغرى الاول وصوابه
 كراه وقد ما ان الصغرى الضرورية والدائمية يتناقض
 الكبرى العرفية والمشرطة الخاصات منها الكبرى
 الضرورية والدائمية ما مضى الصغرى العرفية والمشرطة
 الخاصات لانها هي الاول **قال** والكبريات الكلية
 هي الثاني والسادس والثامن اذ كانت مشروطة
 او عرفية خاصتين اتحد مع الحق صغرى انفتحت مطلقة
 عامة سالت كانه الشكل الثاني **اقول** الامر ب
 الخمسة التي هي غير الثاني والسادس والثامن هي
 التي كبرياتها كلية اذ كانت كبريات احدى الخاصتين

ما عدا

الصحيح انه صغرى انفتحت مطلقة عامة سالت كانه فلنا
 في الشكل الثاني مثلا اذا صدق كل جوب دايما وكل
 اج مادام الا دايما صحيح كاني من ب بالاطلاق العام
 والاصدق بعض ب ا دايما وهو ما مضى الكبرى على
 ما قلنا في الشكل الاول **قال** ما يخرج منها في شكل ولا يخرج
 في اخر والحكم للشيخ وما يخرج على وجهين فان كان اعم
 واخص فالحكم للاخص وذلك كالصغرى المطلقة
 مع الكبرى الخاصتين في الضروب الثاني فانها يمحان
 بحسب الرد الى الشكل الاول مطلقة عامة وبحسب الرد
 الى الشكل الثالث وجوديه **اقول** القياس الذي اذا
 رد الى الشكل باحدى الطرفين المذكورين من القلب
 او عكس المقدس او عكس لصلها وايضا صحة ثم
 اذ ارد الى غير ذلك الشكل لا يخرج شيئا اصلا من
 ذلك القياس هو الذي اتجه عند الرد الى الشكل
 المنتج مثاله الضرب السابع لا يمكن بيانه الا بالرد
 الى الثاني بعكس صوابه واذا ارد اليه الحق ولو رد
 الى غيره كان عقيما فالحكم للثاني للشيخ اما لو امكن
 اتجاها على وجهين فان رد الى شكلين مثلا
 فان كان من الوجهين عموم وخصوص فالاعتبار للاخص
 كقولنا كل ب ج بالاطلاق وبعض اب مادام ا
 لا دايما انه صحيح مطلقة عامة بالرد الى الشكل الاول
 وبحسب الرد الى الثالث وجوديه لا دايمة لان الكبرى
 تنعكس جيبه لا دايمة محلط الصغرى المطلقة والكبرى
 المحسنة اللا دايمة ويخرج حسنة لا دايمة وهي اخص
 من المطلقة العامة فكانت هي السجدة **قال**

وان لم يكن بالذات فالحكم لما يركب من ان يخلطنا كما ذكر في الموطوع
 الخاصة في الحرب الاولى مع الصغرى الصورية فانها ترجع بالرد
 الى الكل الاول مطلقه عامه موجه والنظر الى البركات
 مطلقه عامه سالبه فيكون النتيجة مطلقه عامه سالبه وجوده
 في البعض **اقول** هذا هو القسم الثاني وهو ان لا يكون في الوجهين
 عموم وهو من فلا يخلو اما ان يخلطنا بالكيف او لا يخلطنا فان
 كان الاول فالاعتبار لما يتركب من الوجهين من ان الكبريات
 المشروطة الخاصة والحرب الاولى والصغرى ضرورية كقولنا
 كل ج ب بالضرورة وكل ا ج بالضرورة مادام ا لاداما
 فانه يجب الورد الى الكل الاول بالعلب مع مطلقه عامه كما
 ادلى لان النتيجة الكل الاول ضرورية وهي محكي الى الوصفية
 وبالنظر الى الكبريات مع مطلقه عامه سالبه كليه لا يرد منها
 ان الكبريات في مثل هذا الحرب اذا كانت محكي الى الخاصيتين
 اصح مطلقه عامه سالبه مع الخصوصي انصت اذا صمنا من
 سالبه الى ما يندم من المطلقه العامه الموجه كانت النتيجة
 مطلقه عامه سالبه كليه وجوده في البعض وهذه النتيجة
 محالة للتقدم من الكيف لانها سالبه والمقدومان موجبان
قال ومع الصغرى للملكه فانها ترجع بحسب الشكل
 الاول ملكه عامه موجه جريه وبالنظر الى الكبريات مطلقه عامه
 سالبه كليه فيكون النتيجة مطلقه عامه كليه وجوده لا ضرورية
 في البعض وكلها النتيجة محالة للكيف للتقدم من **اقول**
 هذا حال اخر للقسم الثاني مع الاختلاف ايضا وهو الصغرى
 الملكه مع الكبريات المشروطة الخاصة في الحرب الاولى سالبه
 كل ج ب بالامكان وكل ا ج مادام ا لاداما فانه ينتج
 بحسب رده الكل الاول بالعلب ملكه عامه موجه جريه

58 لانه بالعلب ملكه عامه موجه جريه لانه بالعلب يحصل
 قياس من الاول صفواه مشروطه خاصه وكبراه مطلقه
 ملكه معكى ملكه جريه عامه هي قولنا بعض ب بالامكان
 وبحسب النظر الى الكبريات مع مطلقه عامه سالبه كليه لما
 مر من القاعده الكليه من ان الكبريات الكليه في هذا الشكل اذا
 كانت احدى الخاصيتين مع موجه الخصوصي انصت مطلقه
 عامه سالبه لا في الكل الثاني وادار كسامه السالبه
 مع الملكه الحاصله بالورد الى الاول حصلت النتيجة مطلقه
 عامه سالبه كليه وجوده لا ضرورية في البعض وهذه
 النتيجة ايضا محالة للتقدم من الكيف كما في النتيجة الاولى
قال وكما للصغرى وجوده في الحرب الثالث مع
 الكبريات المشروطة الخاصة فانها ترجع بحسب الاجاب
 اللان للصغرى والورد الى الكل الاول مطلقه عامه موجه
 وبالنظر الى الكبريات مطلقه مطلقه عامه موجه سالبه
 هليه فيكون هي النتيجة مقيد بان يصدق الوجهين
 في بعضها **اقول** هذا حال اخر للقسم الثاني وهو ان لا يكون
 في الوجهين بالكيف ايضا وهو ان يكون الصغرى وجوده
 في الحرب الثالث من هذا الشكل والكبريات مشروطة
 خاصه سالبه لاني من ج ب لاداما وكل ا ج بالضرورة
 مادام ا لاداما فانه ينتج بحسب الورد الى الاول بالعلب
 بان يحصل الكبريات صغرى ولا يحاسب اللان للصغرى كبريات
 موجه جريه مطلقه عامه لان الصغرى تسلم كل
 ج ب بالاطلاق العام بحسب كبريات للصغرى يحصل
 قياس من ج ب كبريات صغره مشروطه خاصه وكبراه
 مطلقه في الاول ومنتج موجه كليه مطلقه بعكس

مطلق موجهة خربة مطلقة عامة ونحو الكبرى مطلقة
 عامة سالبة كلية لانه قياس كراه الله متروكة خاصة او
 عينية خاصة فيصح مع البرصوى العينية مطلقة عامة
 سالبة كلية كالشكل الثاني واذا صمنا هذه السالبة الى
 الموجهة الجزئية للطلقة كانت السالبة سالبة كلية مطلقة
 عامة وجودية لا دالة في البعض واليه اشار بقوله ونحو
 هي النتيجة متبينة بان صدق الوجودي في بعضها **قال**
 واما ان لم نحصلنا ما حكم طاهر وذلك كالصغرى المذكور
 مع الكبرى الضرورية فانها ينجح بحسب الاجاب المذكور
 في الشكل الاول والثالث مطلقة موجهة جزئية مخالفة
 للصغرى كليا وللمقدمتين فلو سلم عليه فباعداد ذلك
اقول هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني
 الذي يكون المصحح على وجهين والاول منهما عموم وهو
 وليس بينهما اختلاف بالكف وحكم طاهر وذلك كالصغرى
 الوجودية مع الكبرى الضرورية كقولنا لا شيء من جو بلادها
 وكل ارج بالضرورة فانها ينجح بحسب الاجاب الذي
 في الصغرى بالرد الى الشكل الاول والثالث عظمة عامة
 موجهة جزئية فان الصغرى يصر كل جوب بالاطلاق
 نادا جعلنا الكبرى الكبرى جعل قياس في الشكل الاول
 صواب ضرورية وكراه مطلقة موجهة كليا ونحو
 مطلقة عامة موجهة كلية وعكس الى مطلقة عامة
 موجهة جزئية هذا حسب الرد الى الاول واما
 حسب الرد الى الثالث فلا يفسد الكبرى الضرورية
 الى مطلقة وصفية ويجعل الموجه الى بعضها الصغرى
 صغرى هكذا كل جوب وبعض ارج حين يكون

59 يصح بعض ب الاطلاق العام وهي النتيجة الى اسمها
 هذا الصغرى بحسب الرد الى الاول وهذه النتيجة
 بحالة الصغرى كليا لانها موجهة والصغرى سالبة
 وللمقدمتين كليا لانها جزئية والمقدمتان كليات **قال**
 ما بين الاقربيات اما المولدة من الشرطيات فيتركف
 جوي اما ما من غير نام او نام في اجدي المقدمتين
 نام في الاخرى **اقول** لما وقع من البحث عن الاقربيات
 التحلية مرجع في الاقربيات الشرطية واقسامها خمسة
 لانها اما ان يتالف من المصطلات او المصطلات او من
 حلق منها او من المصطلات والحلقات او من المصطلات
 والحلقات ولما كانت الشرطيات سالبة بالعمامة
 القسم الثاني المولف منها الى اقسام ثلثة لان المقدمتين
 اما ان يشتركا في جوي نام من المقدمتين كقولنا لا كان
 اب مجرد وكلما كان جود فهو واما ان يشتركا في
 جوي غير نام منها كقولنا كلما كان اب مجرد وكلما كان
 د ط فله واما ان يشتركا في جوي نام من المقدمتين
 نام من الاخرى كقولنا كلما كان اب كلما كان جود
 فله واما لا ر محظ ومثلا ما يحقق اذا كان لحدوث
 المقدمتين شرطية مركبة من شرطية وعينية **قال**
 اما في المصطلات فلا اول يتالف على طينة الاشكال التحلية
 ويخرج منها الصغرى العينية بحسب بساطة البها
 في اللزوميات ولا انماقيات البه طين مصطلات
 حلها وان كانت الامتاعات فله الحدوي ولا تحالفا
 في شرط ولا مان **اقول** القسم الاول وهو الذي كثر المسكر
 اما من المقدمتين المصطلات الصغرى فان صوب المسح

منها في ترتيب الجملات الصغرى لان المركب ان كان بالثاني
 الصغرى مقدمة الكبرى فهو المثلث الاول لئولها كان ا
 كج د واما كان ح د فة ر وان كان بالثاني فهو الثاني لئولها
 فاما كان اب ج د وليس اليه اذا كان ح د ج د وان كان ح د
 منها فهو الثالث كقولنا فاما كان اب ج د وكما كان اب فة ر
 وان مقدمة الصغرى بالثاني الكبرى فهو المثلث الرابع
 لئولها كان اب ج د واما كان د فة ر فاب والسابع
 في هذا الترتيب في السابع في الجملات والبيان ما تقدم
 من العكس والحلف والافراض على قياس الجملات
 ثم ان كانت المصطلحات لزوم من كانت الصغرى لزومته
 لان لازم اللازم لازم وان كانا باقيا كانت الصغرى
 باقية وكذا ان كانت احدهما على بعض شيئا في لزوم
 كانت للاتفاقات ملية للجدوى حتى ان بعضهم مع من
 فاسمها لان المطلوب من القياس اساطير في الكبر
 الى الاصغر بالاجاب لوالسبب ومنها كقولنا السبب
 معلوم من الرب فلا يلزم القياس من الجملات فلا
 يمكن قياسا وشرائط الاما ج ما في شريطة الجملات
 كاجاب الصغرى وكله الكبرى في الاول وكذا انما في
 الاما ج **قال** ومثل ان الترتيبات لا يجرى بها
 لان ملائمة الكبرى كقولنا لا يجرى على مقدم في الاصغر
 مثلا اذا قلت فاما كان سوادا او بياضا كان سوادا
 وكما كان سوادا لم يلزم بياضا وحيث ان لا وسط
 ان وقع في الصغرى لفعلة في الكبرى لعل على الكبرى التي
 بها يستلزم بالبرهان في الصغرى ضرورة والافهم من مستر كما
 وبما في المثال المذكور ان السواد في الكبرى وقع في الصغرى

69 المضاد للماضي والصغرى بالمعنى الجامع له ولذلك لم يبق
 الملازمة مع الاصغر فالحلل اما وقع ب عدم
 الاشتراك في الاوسط لا بالسبب العارض للماضي واد السبع
 الحلل لا تنفع العارض **اقول** او رد بعض المصطلحين
 بعد اضا على المؤلف من اللزوميات وتقرر ان الكبرى
 خلتا منها ملازمة الما في المقدم في نفس الامر وذلك
 لا يستلزم ثبوت الملازمة على قدر مقدم الصغرى في الجمل
 لئلا يجرى حادثة على ثبوت الاصغر فلا يدرج بالحق
 الصغرى في مقدم الكبرى فلا يحصل الاما ج ماله
 فاما كان مدا الكون سوادا او بياضا كان سوادا لم يكن
 بياضا ولا يجرى كلما كان سوادا او بياضا لم يكن ما خلا لانه
 كلما كان سوادا او بياضا كان بياضا بالضرورة لا اشتراط
 المركب ج د والحجاب ان لا وسط ان وقع في
 الصغرى لوقوعه في الكبرى حتى يكون في الصغرى
 مسئلة للما في الكبرى كما وقع في الكبرى الحد الوسيط
 وحيث القياس بالضرورة ومقط السؤال لاسانه على جواز
 اساء الملازمة على تقدير مقدم الصغرى وذلك لا
 ما في منها وان لم يقع في الكبرى على الجهد الذي وقع
 عليها في الصغرى لم يلزم الاوسط فمحصلا لا يحصل قياس
 وكلامنا في قياس الحد الوسيط منه والمثال الذي ذكر
 المصنف رحمه الله اوقع على الوجه الثاني وسماه
 ان السواد الماحد في الصغرى كان بالمعنى
 الجامع للياض والماحد في مقدم الكبرى كان
 بالمعنى المضاد لم فلا حصل الوسيط لم يلزم النتيجة
 فلم يلزم ملازمة الاكبر للاصغر لعدم الاما ج اما كان لعم

اتحاد الوسط لان لا كبر يحمل ان لا يصدق على
 تقديم صدق لا صغير فالحل هو عدم الاساج في
 المثال المذكور اما كان لان لا وسط فيه عند محلايب
 العارض الرابع وهو احتمال ان الكبرى لا يصدق على تقدم
 مقدم الصغرى واذا اربع للحل الى اربع عدم اتحاد
 الوسط اربع للعارض اعني عدم الاساج **قال**
 واما المحلولة فلا يمتنع منها الشكل الاول الصغرى الزوميه
 موجبتين ولا اتفاقية محتمل **اقول** السائر المحلولة
 من الزوميات والاسافات ان كان في الشكل الاول وان
 كما ما موجبتين الصغرى ان كانت لزوميه لم يمتنع القياس
 سالا في الصغرى بدل على ان الوسط لازم والكبرى
 بدل على انه مصاحب ولا يلزم من كون اللان مصاحبا
 كون مرفوعه كذلك بل وان كوف اللان اعني لا يقول كلما
 كان الانسان حجرا كان جسما لزوميه وكلما كان جسما
 كان مطلقا اتفاقية ولا يمتنع كلما كان حجرا كان مطلقا لزوميه
 ولا اتفاقية وان كانت الصغرى اتفاقية وكانت الكبرى
 سالية لزوميه لم يمتنع القياس ايضا سالا لان ليس لالان
 للمصاحب جاز ان يكون مصاحبا وان لا يكون كقولنا
 كلما كان الفرس حولا كان الفرس حولا كان الفرس
 لوما اتفاقية وليس البتة اذا كان البياض لوما كان
 الفرس حولا لزوميه مع كذب قولنا ليس البتة
 اذا كان الفرس حولا كان حولا لزوميه واتفاقية
قال ولا في الشكل الثاني السالية للزوميه **اقول**
 السالية في الشكل الثاني اذا كانت لزوميه لا يمتنع القياس
 شيئا سواء كانت صغرى او كبرى اما كانت صغرى فلا

يصدق ليس البتة اذا كان الفرس حولا كان لاما ان
 زوجا لزوميا وكلما كان الفرس حولا كان حولا لزوميا
 واتفاقية وكذا اذا كانت الكبرى لا يمتنع القياس
 وبالعكس لان المصاحب للشيء لا يكون لازما ولا الملازم
 ولا في الشكل الثالث الكبرى السالية **اقول** الكبرى في
 الشكل الثالث اذا كانت سالية كان معها سواء كانت
 لزوميه او اتفاقية في المحلولة منها لانه يصدق كلما كان
 البياض لوما كان الفرس حولا اتفاقية وليس البتة
 اذا كان البياض لوما كان الفرس حولا لزوميا مع كذب
 قولنا ليس البتة اذا كان الفرس حولا كان حولا
 لزوميا واما لان ليس بالشيء مد صاحبه او صاحب
 لازمه او ملزومه هذا اذا كانت لزوميه واما اذا
 كانت اتفاقية فلا يمتنع كلما كان الفرس حولا كان حولا
 لزوميا وليس البتة اذا كان الفرس حولا كان حولا
 قيا مع كذب قولنا ليس البتة اذا كان الفرس حولا
 كان جسما لزوميا واتفاقية لانه يلزم من كون الاكبر غير
 مجامع للوسط الذي هو ملزوم للاصغر ان لا يكون مجامعا
 او ملازما للاصغر **قال** ولا في الرابع الكبرى الزوميه
 في صوره الاولى **اقول** الصغرى لاتفاقية مع الكبرى
 اللزوميه في القسم الاول من الشكل الرابع عدم قولنا
 كلما كان الانسان حولا كان مطلقا اتفاقية وكلما كان
 حجرا كان حولا لزوميه مع كذب قولنا كلما كان مطلقا
 كان حجرا لزوميا واما وكذا جعلها الكبرى حولا لان
 الملزوم للشيء تدل على معادها لما مجامع **قال** ولا
 في السابعة الثالث **اقول** الضرب الثالث من هذا الشكل

اذا كانت كراهه اساقية لاسمح لانه يصدق ليس البته اذا
 كان للشيء اذا كان الفرس حيا ساكنا وزوميا وظاهرا كان
 الفرس حيا باكان للشيء اذا كان اساقية مع كذب قولنا ليس
 الله اذا كان الفرس حيا ساكنا حيا اما لزوميا وانما
 لا زوميا يستلزم للشيء قد يجامع ولا زوميا **قال** ولا الا
 حذر **اقول** القرب الرابع والخامس من هذا المثال
 عيمان اذا كانت لحدى المذممين اتفاهيه ولا خربت
 لزومه لما اذا كانت الصغرى اساقية ولانه يصدق
 ظاهرا كان السواد لو كان الفرس حيا اما اساقيا وليس
 البته اذا كان الفرس حيا ساكنا السواد لو كان زوميا
 مع كذب قولنا فلا يكون اذا كان الفرس حيا اما
 حيا ساكنا زوميا وانما لان المصاحف للشيء ولا لا
 ملائمة للزومية واما اذا كانت لزوميه فلا يصدق
 ظاهرا كان الفرس حيا ساكنا حيا زوميا وليس البته
 اذا كان الفرس حيا ساكنا حيا اتفاهيه مع كذب قولنا
 ولا يكون اذا كان الفرس حيا ساكنا حيا زوميا
 واتفاهيه لان الملتزم للشيء فلا يجامع لازمه اذا
 كان كاذبا وكذا لو كانت الصغرى حرة **قال** والباقي
 من اساقية **اقول** الثاني من المختلطات من الزوميه
 ولا اساقية في الامكان الرابع مع اتفاهيه وهو الصغرى
 اللزوميه في الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبه ولا اتفاهيه
 اذا اتفاهيه الاحجاب والسالبه لاتفاهيه في الشكل الثاني
 وضروب الشكل الثالث التي لبرها موجه سوا كانت
 اتفاهيه اولي زوميه والضرب الثالث اذا والعرض الاول
 من الشكل الرابع اذا كانت كراهه اساقية والضرب الثالث

62 اذا كانت كراهه لزوميه اما الاول لان اساقية المجامعة
 التي واللازم في الصدق يصدق اساقية له ومن ملزومه
 واما الثاني لان المجامعة التي مع الملتزم في الصدق
 يدل على المجامعة مع اللازم واما الثالث فما الاول
 واما الرابع كالمالي وكذا الخامس السادس كما الاول والثاني
قال واما السبعة اللزوميه منها فالمرجيه ممتنع
 والسالبه بشرط ان لا يكون المقدم كاذبا يلزم حيث
 يلزم لاساقية موجهه **اقول** المختلط من الاساقية
 واللزوميات لتحيل ان يصح صحه لزوميه موجهه كما
 قد بينا ان السبعة مع احسن المذممين وهي اتفاهيه
 منها وبحوز ان يصح لزوميه سالبه بشرط ان يكون
 مقدم السالبه صادقا لان صدق الموجهه لاتفاهيه يستلزم
 سلب اللزوميه بين الطرفين واما استرطنا لوف مقدم
 السالبه صادقا لان الموجهه لاتفاهيه التي هي ملزومه
 السالبه اللزوميه اما يصدق كان المقدم صادقا والوجه
 انه لا حاجة الى هذا الشرط لانا اذا جعلنا السالبه
 اللزوميه لازمة للموجهه لاتفاهيه ولا يصدق الا في
 موضع صدقها والطرفان من طرفيها لم يمس الحاجة اليه
 هذا الشرط لانه ثابت وان لم يذكر **قال** ودونها ايضا
 من صغرى موجهه لزوميه في الظاهر الاخير بشرط صدق
 مقدم الصغرى **اقول** السالبه اللزوميه قد يصدق دون
 صدق الموجهه لاتفاهيه اذا كان القياس من صغرى موجهه
 لزوميه وليس كسالبه اتفاهيه اذا كان مقدم الصغرى
 صادقا فانه ينتج سالبه لزوميه في الشكلين الاخيرين مثلا
 اذا صدق كذا كان اب مجرد لزوميه وليس البته اذا

كان مر قاب اساقه سيج ود لا يكون اد كان ج د فمر
 لزوميه والالصدق تقيضه وهو لما كان ج د فمر
 لزوميه وذلك نستلزم صدق م مع اب لان اب
 الذي هو م على وجه ما دون فصدق لارفع وهو ج د
 فصدق م م فمزم احما ع هو د اب على الصدق
 يكذب الكبرى هذا خلف بل هذا شرط للمصنف رحمه الله
 من اصدق مقدم الصغرى **قال** والباقى وهو المستلزم
 في ج د غير تام في كليتها ونسرها ان يلى باحو ج د غير
 ج د م مع ولا محلا اما ان مع في اللباس اولى للمميز
 اولى تالى الصغرى ومقدم الكبرى او بالعكس والبرهان
 المشتمل ان على المشترك شرطه الاول ان يكونا على
 ضرب م مع من الاسكال السبع مصلة مقدمها مقدم الصغرى
 وبالمها مصلة من مقدم الكبرى ومعها الساليل **قوله**
 الشطيان المصلبان اذا اشتركا في ج د غير تام من
 المقدمتين فلا محلا من اقسام اربعة احدها ان يكون
 الاشتراك بين تالى الصغرى وتالى الكبرى كقولنا
 كان اب ج د واما كان م م فكل د ك واما انها ان يكون
 الاشتراك بين المقدمتين كقولنا كان اب ج د واما
 كان ب ط فمر وثالثها ان يكون الاشتراك بين تالى الصغرى
 ومقدم الكبرى كقولنا كان اب ج د واما كان ج د
 د ط فهو رابعها ان يكون الاشتراك بين مقدم الصغرى
 وتالى الكبرى على التالى كقولنا كان اب ج د
 واما كان م م فكل ج ط وسرط في هذه الاقسام الاربعة
 اصحاب المقدمتين معا وكلها احدى اربع شرط في الاول
 اشتغال المتشاركين على هيئة تاليف م مع من التاليفات

63 الاسكال الاربعة ولما استرطها كذا احدى المقدمتين ج د ل
 يكون لحدتها ج د يحصل في كل شكل ثلثة اصناف تاليف
 التاليفات وتبع مصلة مقدمها مقدم الصغرى وبالمها
 مصلة مقدمها مقدم الكبرى وبالمها مصلة التاليف من التاليفين
 مثالها ط ما كان اب ج د وكلما كان م م فكل ج ط
 م م ط ما كان اب ج د فان كان م م فكل ج ط لانه ط ما كان
 اب ج د فان كان م م فكل ج ط وط ما كان م م فكل ج د وكل
 ج ط وكل ج ط وهو المطلوب وقس على ما ذكرنا في
 ضرب المثل الاول وضرب باقى الاسكال **قال**
 في التالى ان يكون مقدمها للدلالة لمراد المقدمتان احسن
 التقيض الى الاول ويكون المقدمتان في النتيجة وبالمها
 تقيض تالى المقدمتين وتالى التالى بلغة تقيض المقدمتين
اقول بشرط في القسم التالى من الاسام الاربعة فمر
 ان يكون الاستدلال من المقدمتين ان يكون مصدا الجرمي المنقليز
 على المشترك على تاليف م مع من الاسكال الاربعة مثالها
 ط ما كان ليس كل اب ج د وط ما كان ليس كل ب م
 ج ط م م ط ما كان ليس ج د فان كان ليس ج ط فكل
 ا ه لا يكون الصغرى بعكس التقيض الى قولنا كلما كان
 ليس ج د فكل اب وانعكس الكبرى الى قولنا كلما كان
 ليس ج ط فكل ب ه فيرجع هذا القسم الى القسم الاول
 وتبع ما ذكرناه في المقدمتين في النتيجة وبالمها اعني ليس
 ج د وليس ج ط تقيض تالى المقدمتين وتالى التالى
 بلغة نفس المقدمتين اعني ط ا ه الذي هو م مع كذا اب
 وكل ب ه وبما المقدمتين بالحاصل ان النتيجة مصلة
 مقدمها نفس تالى الصغرى وبالمها مصلة مقدمها مقدم

إلى الكبرى وبالحالها صحة بعض المقدمات **قال**
 وفي الثالث والرابع ان يكون عين الواقعة في الخارج مع عين
 الرابع في المقدم او مع نفسه كذلك لتعكس تلك المقدمة
 لعدم التعكس وتكون الصحة اما كلية بالها جوه او بالعكس
 واما كما **اقول** بشرط في القسم الثالث وهو ان يكون
 الاستدلال من إلى الصغرى مقدم للكبرى ان يكون عين
 الواقع في الثاني مع عين الواقع في المقدم او مع نفسه
 على صحة صحة واحدة على وجه الاستدلال الاربع لتعكس
 المقدمة المتبادلة للمقدمة للآخرى في المقدم العكس المستوي
 ان كانت المتبادلة من عين إلى الصغرى وتعتبر مقدم **الكبرى**
 وكذا بشرط في القسم الرابع ان يكون عين الواقع في مقدم
 الصغرى مع عين الواقع في إلى الكبرى او مع نفسه
 على صحة صحة على وجه الاستدلال الاربع لتعكس
 المقدمة احد العكس على مقدم من القسم الاول
 وهذه الاسرار واحدة من عين إلى عين المقدم قولنا
 كلما كان ج د فكل ا ب وكلما كان ب ه فح ط فكلما كان
 ج د فعد ب ه ا د ا كان ج ط فكل ا ه لا بالعكس الكبرى
 جوه بالعكس الكبرى ليرجع إلى القسم الاول وهو ان يكون
 الشك بين الثالث ويصح ما ذكرناه **مسألة** وهي
 للاتباع واحدة مع الثاني وسنقدم قولنا كلما كان ج
 ا ب فكل ج د وكلما كان ليس كل د ه فح ط فكلما
 كان ا ب فان كان ج ط فكل ج ه لا بالعكس الكبرى
 عكس النقيض إلى قولنا كلما كان ليس ج ط فكل د ه
 ويصح ما ذكرناه في صحة كلية مقدم الصغرى وبالحالها
 صحة مقدمها إلى الكبرى وبالحالها صحة المؤلفين

عين ج

إلى الصغرى ونقيض مقدم الكبرى **مسألة** القسم الثاني
 والدرا من عين مقدم الصغرى وعين إلى الكبرى ويصح
 صحة جوه مقدمها إلى الصغرى وبالحالها صحة المؤلفين مقدم الصغرى
 وبالحالها الكبرى وبالحالها صحة المؤلفين مقدم الصغرى
 فكل ب ه ويصح قد يكون اذا كان ج د فكلما كان ج ط فكل
 لا بالعكس الصغرى إلى قولنا قد يكون اذا كان ج د فكل
 ا ب ليرجع إلى القسم الاول الذي مع الشركة فيه بين
 السالبيين ويصح ما ذكرناه **مسألة** والشركة بين نقيض
 مقدم الصغرى وعين إلى الكبرى ويصح صحة كلية مقدمها
 نفس إلى الصغرى وبالحالها صحة كلية مقدمها مقدم الكبرى
 وبالحالها صحة المؤلفين من نفس مقدم الصغرى وعين إلى
 الكبرى **مسألة** كلما كان ليس كل ا ب فح د وكلما كان ج
 ط فكل ب ه ويصح كلما كان ليس كل ج د فكلما كان كل ج ط
 فكل ا ه لا بالعكس الصغرى لعكس النقيض ليرجع إلى القسم
 الذي يكون الشركة من السالبيين بعد ظهور ان الصحة اما كلية بالها
 جوه كما في صحة القسم الاول من القسم الاول او بالعكس
 وهو لزم في الصحة صحة جوه بالها صحة كلية كما في
 الصحة مقدم الاول من القسم الثاني من السالبيين معا
قال والثالث وهو المستدرك في جوامع في طبعها غير تام في
 الاخرى ويكون ذلك التام بسطه والاخرى مركبة مثلا الكبرى
 الاولى من جملتين والاخرى من مقدم جملته وإلى صحة المؤلفين
 المستدرك جوه الاول جوه من الاخرى وباقي الشروط
 كتمام واذا عرفت لاصول تعكس البيان وايراد الامثلة
 ولكن ان يركب مرة بعد اخرى **اقول** هذا القسم

هذا جعلنا إحدى المقدمتين صغرى والاخرى كبرى جعلت
 النسخة نحسبها بان يكون غنودها من الصغرى واليهما الكبرى
قال اما المشتركة فانه ما هو المولف من حقيقة لانه
 لوجوب اتحاد الفاعل او المفعول او من غير ذلك فلهذا جعلنا
 ونقيض الاخر حقيقة **اقول** مدادها القسم الاول من
 الاسماء المثلثة وهو ان يكون المشترك فيه جريا اماما للمميز
 واسمائه او لاسمها ما يالف من مفصلين حقيقيين
 وقد ذهب الشيخ ابو علي رحمه الله الى انه لا يسمع لان الطرفين
 لا معنى للاصغر ولا لكبرى لا بد وان يحددا اولنا لان لا يسمع
 ان كان نقيضا لهما اتحادا وان كان لافا مساويا لاجتماع
 اولها معا لا ريبا واذا وجب لحد الطرفين اولنا لهما
 اسماء العائد لهما والمباخرى من اسمي اسم متصل
 مولفه من عين للاصغر ولا لكبرى والمقدم اهما كان او للمفصل
 اللانته له المصالح في الحقيقة للمولف من غير الحد الطرفين
 ونقيض الاخر لاسم الجمع بين الشيء ونقيض لانه المتماثل
 والكلو عنها وهي مفصلتان حقيقيتان وكذلك يسمع
 الجمع وما معنى الكل المعنى للاسم والمصنف رحمه الله اسم الجمع
 المولف من غير الحد الطرفين ونقيض لانه لو لم يكن العدد اما زوج
 او فرد واما ان يكون فردا او متقايما لمساو من مائة يسمع ايا
 ان يكون زوجا او غير حقيقي متقايما وبين وسمع ايضا اما ان لا يكون
 زوجا او يكون متقايما لمساو من الاستلزام للمقدمة الاولى فلما كان
 للعدد زوجا لم يكن فردا واستلزام الباقية كمالا لم يكن فردا كان
 متقايما متقايما وبالعكس وهو يستلزم ما قلناه **قال**
 والمولف من الصغرى يسمع من غير جري مائة الجمع ونقيض جري
 مائة الكل مائة جمع ومن نقيض ذلك وغير هذا مائة جلي

66 كليه في الكمال ان كانا ليس ولا اخرى **اقول**
 الانقسام الخمسة الباقية وهي المولف من مائة الجمع والحقيقة
 والمولف من مائة الجمع ومائة الكل والمولف من مائة الجمع
 مائة المثلثة الاول منها يتجه ويجه في مفصلتان احدهما مائة
 الجمع من عين مائة الجمع ونقيض جري الاخرى والمائة مائة المثلثي
 من نقيض جري مائة الجمع وغير جري الاخرى فانه اذا صدق
 دايما اما اب او ج مائة الجمع ودايما اما ج د او هـ مائة
 الكل مائة دايما اما اب او ليس لا مائة الجمع ودايما اما
 ليس اب او مائة مائة الكل لانه مائة الجمع يستلزم كمالا
 كان اب لم يرد مائة الكل يستلزم كمالا لم يكن ج د
 ر وما يتجهان كمالا كان اب فـ ر وهو يستلزم المفصلين
 وكذا ان كان لحد حقيقيه والاخرى مائة الجمع لانه مائة
 الكل لا يستلزم صدق الحقيقة احدها ويكون النسخة كلية في
 الاسماء المثلثة ان كانت المفصلتان كليتين وحده ان كانت
 احدها المفصلين جري **قال** والمولف من كليتين مائة الجمع
 الكل مائة جري مائة جلي او مائة جمع من نقيض جري
 وغير الاخر **اقول** مدادها القسم الخامس من اسماء المولف
 من المفصلات وهو المالف من مائة الكل وليس مائة
 مفصلين جري احدها مائة الكل من نقيض جري
 الجري بين عين الاخرى والباقية مائة الجمع من ذلك ايضا
 سألنا اذا صدق دايما اما اب او ج د ودايما اما ج د
 او مائة مائة الكل استلزم قد يكون اما ليس اب او مائة مائة
 الكل او مائة الجمع وقد يكون اما اب او ليس هـ كذا
 لانه يصدق كمالا لم يكن جري باب وظالم كذا جري
 وهو يسمع من الباقية وقد يكون اذا كان اب فـ ر يستلزم

جوان الصغرى والكران المشار كان احوال الكبرى والى الفلز
 يكون بالعكس من ذلك فيكون الحى المشار كذا وكذا من احوال
 من الكبرى والكران المشار كان احوال الصغرى والعكس الثالث وهو
 ان يشارك احد جري لحد من المعدن لحد جري لآخرى فقط
 والجري الاخرى فقط والجري الاخرى منها يشارك كل واحد من جري
 الاخرى على قسمين ايضا لحد ان يكون احد جري الصغرى مشاركا
 لكل واحد من جري الكبرى والجري الاخرى من الصغرى مشاركا لحد
 جري الكبرى والثاني ان يكون لحد جري الكبرى مشاركا لكل
 واحد من جري الصغرى والجري الاخرى من الكبرى مشاركا لحد
 جري الصغرى **قال** والسبعة ثلثون ذات اربع اجزاء
 بحسب الاقتربات الممكنة يشتمل منها في الاول قرينة واحدة وفي
 الثاني والخامس قرينان وفي الثالث ثلث قرين وفي الرابع اربع
 قران على التسامح للحلية وباقي الاجزاء يشتمل على اجزاء
 المتضمن التي لا يشارك ويكون النتيجة مانعة خلق كليته
 من طقس والاخرى **اقول** السبعة في هذه الاقسام الخمسة
 يكون ذات اربعة اجزاء على ما بيناه في الامثلة وذلك بحسب
 الاقتربات الممكنة ففي القسم الاول لحد اجزاء السبعة
 المائيف وهو مائة وواحدة هي كل ج د وكل د ط والثلثة
 الاخرى الباقية هي الاجزاء التي لا اشتراك فيها وفي القسم الثاني
 والخامس في بيان ففي الثاني بين كل ج د و د ط و ط ح
 و ح ط و بين كل ب د والثلثة بين كل ج د و د ط و ط ح
 وفي الخامس بين كل ا ب وكل ب د و بين كل ج د وكل د ط
 وفي القسم الثالث ثلث قرين قرينة بين كل ا ب
 وكل د ح و قرينة اخرى بين كل ج د وكل د ط و قرينة
 باله بينه وبين كل د ا وفي الرابع اربع قرين اجزاء

منه

بين كل ا ب وبين كل ب ط والباقي بينه وبين كل ب د
 والباقي بين كل ج د وكل ب ط والرابعة بينه وبين
 كل ب د وهذه التسامح ثلثة ان كانت المعدن ثمان كليتين و
 جريه اربعة اجزاء احدها جريه **قال** واما المشرك في تام وغير
 تام فيكون احدها ملامح جليتين والاخرى من جلية منفصلة
 للحد من جلية منفصلة هي السبعة المصطلح على الاولى
 وجري الاخرى هي السبعة ب ط د ح ثلثة لحد جري الاخرى
 كما مر **اقول** هذا هو القسم الثالث وهو ان يكون
 الاشتراك في جري تام من لحد من المعدن غير تام من المعدن
 الاخرى بحيث يكون احدها اربط من الاخرى مثلا لحد السط
 مولفه من جليتين المولفه مولفه من جلية منفصلة والنتيجة
 منفصلة مولفه من جلية منفصلة هي السبعة المصطلح
 على السبعة الاولى وجري الاخرى كمولد اياها ان يكون
 ا ب او ج د و د ا اما هـ و اما ان يكون اما ج د او
 ج ح ط د ا اما هـ و اما ان يكون ا ب او ب ج ح ط
 وهذه السبعة بالحقيقة منفصلة بسيطة مركبة من ثمانية اجزاء
 احدها الجري غير المشار والكران لثلاثان هما جري المصطلح
 والشرائط كما مر وجوب الحجاب للمعدن وكذا
 خصصت او اخرجت الحلو او محططه وان لا يكونا مانعتين
 جمع وكليهما احدهما وشرائط التسامح في كل مائة مائة
 المتدعة البسيطة والمنفصلة التي هي جري الشرطية المركبة
قال واما المولفه من المصطلحات والمفصلات
 والمشرقة منها ثمانية اربعة اصناف لان الاشتراك في
 امانة مقدم المصطلح اربعة بالها ومى اما صغرى او كبرى
اقول مداهموا القسم الثالث من اقسام القياسات

المستطية وهو المكون من المصطلات والمفصلات واقسامه
 ثلثة اقسام لان بيع الاشراك في حرمين تامين من المقتدين
 واقسامه اربعة لان المصلحة اطلاق بيع صغرى اوله وعلى
 كلى المعتبرين في ثالثه كما في مقدمتها او بالها **قال** فلا يخرج
 مصله بالية ولا من حرمين ومصلحة سائلة لا تناف
 صدق المدم لم يكن ردها الى حرمه بل من حرمها **اقول**
 شرط هذا القسم امور ثلثة اقسام لان كلى المصلحة حرمه
 وثانيها كلى احدى المقتدين وثالثها ان يكون مدم سائلة
 الا ما فيه صادق لم يكن ردها الى حرمه اساقفه موله من
 المدم وبعضه الى حرمه ان السائلة الاتفاقية اذا كان
 مقدمها صادقا كان باليه باذنا مصدق فيضه ولا يقرب
 في الشرط الاول الفصل فان المصلحة ان كانت مانعة
 الجمع لم يجر سالبه للاختلاف اما مع توافر الطرفين كالا
 مع الساطق يتوسط الحيوان بان يقول كلما كان هذا انسانا
 فهو حيوان وليس البتة اما ان يكون حيوانا او باطفا
 واما مع التعارض فلو بد لنا الكرى بقولنا ليس للبتة ما
 ان يكون حيوانا او فريسا وان كانت مانعة لكلى اثنى فصل
 مانعة لكلى لا سلبا من جوار الخلو عن الشيء وللادام
 جوار الخلو عنه وعن الملتزم ما طلاق المصنف
 رحمه الله بان المصلحة لا يجر اذا كانت سائلة محمول
 على هذا التفصيل **قال** والمصلحة من كل صفة مسته
 وكون مريه **اقول** الصواب للمصلحة في كل صنف
 من هذه الاصناف سمة وبلق صريحا لان المصلحة اما لوجوبه
 او اساقفه وعلى كلى المعتبرين في اما موجه لوجوبه
 وعلى العادى الاربعة في اما كلى او جبه في ثلثة ثلثة والمصلحة

69 اما ان يكون حصصه او مائة الجمع او مائة لكلى وعلى العادى
 الثلثة في اما كلى او جبه في اما لاقام ستة في ثلثة وادوية
 صوابا لكن شرط منها ما سالف من جبه مريه اساقفه
 صوابا على المصلحة سمة وبلق صريحا واعتبار ما جوزه
 نحن من كون المصلحة لمانعة لكلى سائلة في الضرر على
 هذه مثال في بيع الاشراك فيه مع ما الى المصلحة مريه مريه
 مدلهما كان اب فكل جود وادها اما كلى جود او هو
 مانعة للجمع مريه طما كان اب فليس هو لا مستلزم المصلحة
 طما كان جود لم يكن جود مثاله والمصلحة كبرى داهيا اما اب
 اوجود وكلها فان ه رسمه جود مريه كلما كان مريه لم يكن
 اب مثاله والثالث مع المدم والمصلحة صغرى كلما كان
 جود ثاب وداهيا اما جود او مريه مانعة للجمع مريه قد يكون
 اذا كان اب مريه لدر للاخر المصلحة اللازمه للكبرى مع
 الصغرى من الثالث واساقفها المطلوب مثاله مريه
 كبرى داهيا اما اب اوجود وادها جود فمريه مريه قد يكون
 اذا لم يكن اب فمريه مريه بعد جمع الاقسام فان هذه
 اصولها **قال** والنتائج يكون من التحسين كلى ان كانت
 من كل مريه والسان ردها الى حرمه لاسهل **اقول**
 السامح في هذا القسم يكون مصله دكر او دكر بان يرد
 المصلحة الى المصلحة اللازمه لها ويصيرها الى المصلحة اللازمه
 وتذكر مصله بان يرد المصلحة الى المصلحة اللازمه
 لها ويصيرها الى المصلحة اللازمه لها ويصيرها الى المصلحة اللازمه
 اما قلنا المثال الاول ان المصلحة كلما كان اب فليس مريه
 حيث ردها المصلحة الى المصلحة ولو ردها المصلحة الى
 المصلحة قلنا ان المصلحة بلزها داهيا اما ليس اب جود

مانعة الخلو وهما الى الكبرى وهي دايما اما جرد او من غير
 دايما اما ب ان لا يلا با قد يتبين ان القياس المركب غير المحقق
 مع مانعة الجمع من غير مانعة الجمع ونقص حجي مانعة
 الخلو وهكذا لما في الاقسام اذا عرفت هذا فالتسعة من
 الحسنيين اعني من المتصلة او المنفصلة يكون طية ان كان المتصل
 كل من الزكات لحدها جردية كانت التسعة جردية والسابع
 السابع يرد للحسين الى حسن جرد اعمد لما لا يرد
 المنفصلة الى المتصلة ويصير الامر من متصلين او يرد
 المنفصلة الى المتصلة ويصير الامر من متصلين وقد
 ملك البيان بجرد ذلك كما يقول في القسم الاول ان جرد
 اللازم لما عايد في الصدق كما ان اب للملزم معايدا
 له اذ لو جامعة في الصدق في مع اللازم مثلا في الاباح
 المنفصلة ولو اردنا اباح المنفصلة فلما كان وضع
 اللازم الملزم سلبا وضع اللازم معايدا لغيره في الصدق
 وكان وجود هذا المعاند سلبا لاسماء الاخر كما كان مع
 الملزم يستلزم امنا الاخر بصدق فلما كان اب فليس
 هو وهو المطلوب وكذا في باقي الامثلة **قال**
 والمشاركة في غير اربعة اصناف من المعدمان
 الى احد الحسنيين لتزيد الى عامي ويعرف ذلك حالها
اقول مدواما القسم الثاني من اصنام القياس
 المؤلف من المتصلات والمنفصلات وهو ان يكون
 المشترك غير تام من كل واحد من المتصلين واقسامه ايضا
 اربعة لان المشترك اما ان يكون جردا من ابي المتصل او من
 حدودها وعلى كل تقدير فالمنفصلة اما جردية او كبرى
 فالاصنام اربعة احيدها ان يكون المشترك في الثاني والمتصل

صغرى مثله فلما كان اب فكل جرد دايما اما جرد او من
 غير مانعة الخلو مع فلما كان اب فكل جرد دايما اما جرد
 من فكل جرد لان المنفصلة ملزمها كما ان يكون فكل جرد
 ومن حكمه ما تقدم في المتصلين اذ التزكية جردية
 تام منها هذا اذا اردنا المنفصلة الى المتصلة ولو عكس الحال
 بان رددنا المتصلة الى المنفصلة ايج اما ان لا يكون اب
 وكل جرد او لا يكون اب وهي واما كل جرد واما كل
 جرد وهي على ما مر في المتصلين المشتركين جردية
 منها البتة ان يكون التزكية في المقدم والمنفصلة متع
 كقولنا فلما كان فكل جرد فاب ودايما اما كل جرد او من
 مانعة الخلو سابع ردد المنفصلة الى المتصلة ايج قد يكون اما
 ليس اب وكل جرد واما ليس اب وهي واما كل جرد
 ط واما كل جرد وهو لان المتصلة يخسر الى قولنا
 قد يكون اذ كان اب فكل جرد ويجمع الى القسم الاول
 ويلزمه المنفصلة فحصل القياس من المتصلين ويخرج
 ما ذكرناه الثالث ان يكون التزكية مع الثاني والمتصلة
 كبرى كقولنا دايما اما ان يكون جرد او كل جرد وكما كان
 اب فكل جرد مع متصل يرد المنفصلة الى المتصلة
 لما تقدم في القسم الاول لانا جعل كبرى ليخرج اليه
 ويخرج منفصلة لما مر في القسم الاول ايضا لانه فكل المتصلين
 يرجع اليه الرابع ان يكون المشترك جردا من الملزم والمتصل
 كبرى كقولنا دايما اما ان يكون جرد او كل جرد وكما كان
 فكل جرد فاب مع المتصلة فكل المتصلة الى المتصلة
 والمنفصلة فكل المتصلة الى المنفصلة فامر في القسم الثاني
 لانه فكل المتصلين جرد **قال** المشتركة في تمام غير تام

يكون ذات غير الثام فيها مركبة من جري واحد اخر غير ان لا احد
 جري ذات الثام ولا اخر متاخره منى من طيه فان كانت من جنس
 التي جري منها كان المالك كالتقسيم الذي نحن فيه ولكن
 كانت من جنس ذات الثام كان المالك كاجد القسم المميز
 والاضاف والمزاج والاشارة على قايوم **اقول**
 مدار القسم الثالث من اقسام المؤلف من المتصل والمنفصل
 وهو ان يكون المركبة في جري تام من اجلي المعدتين غير تام
 من الاخرى وهو انما يحقق بان كون احدى الشرطين البسط
 من الاخرى ويكون المركبة ذات جري من اجليها شرط مع به
 المتاخره بينها وبين البسيطه والاخرى لا يقع به متاخره ولا
 كانت الشرطية على قسمين متصله ومنفصلة كانت الشرطية
 هنا عني جري المركبة منقسمه اليها فان كانت متصلة فالمرتب
 منها ومن الجري البان ان كانت متصلة كان حكمها حكم القسم
 الذي نحن فيه لعني المركب من المتصل والمنفصل ولذا
 ان كانت منفصلة والمركبة ايضا منفصلة واليه امار يقول
 فان كانت من جنس التي هي جريها كان المالك كالتقسيم الذي
 نحن فيه وان اختلف الجري لعني الشرطية جريها بان يكون
 الجري متصلا والمركبة منفصلة او بالعكس كانت حواصير ذات
 الثام لعني المعدية للاخرى البسيطه والجري يكون للمالك
 كاجد القسم الاول لان الاوسط لو كان تاما من المتصلة
 فهو كقولنا ما كان اب مجرد ودايا اما ما كان مجرد
 وارجح ط مافع للكل مع داياما ما كان اب فمركب
 ج ط لا يحتاج الى الوقوع عن حد حتى للمالك والجري
 الاخر فمع للكل عن انهم المعدتين والجري الاخر ولو كان
 تاما من المتصلة فهو كقولنا داياما اب لوجود وكلما كان

اما ج د او صرحت ط صرح اما ان يكون قد يكون اذا كان
 اب فمركب ج ط اذا عرفت هذا ظهر ان هذا القسم
 يرجع الى احد القسمين المتقدمين اما الاول فالحق
 ما يترك من المصلين اما الثاني فالى ما سرب من المصلين
 واذا كان في جري هذا القسم الى احد القسمين المتقدمين
 الشرطية والمساخ فيه وفيها واحدة مثال ما يكون الجري
 مساويا للمركبة قولنا داياما اب او ج د وكلما كان ج د
 فخر ج ط صرح قد يكون اذا كان ج ط فاما اب او ج
قال واما المؤلف من الجليات والشرطات ويكون
 كالحالة من تام وغير تام فتعرف ان احدهما من جملة ومصلحة
 اربعة اصناف لان المتصلة اما صغرى او كبرى ولا يشترك
 اما في نالها او في مقدمها والمساخ يكون متصلا لاجد
 حريها الجري الحالى من الاشتراك بعينه والى نسخة اخرى من جملة
اقول القياس المؤلف من الجملة والشرطية يكون الجري
 الاوسط جرياما من الجملة وغير تام من الشرطية بالضرورة
 وهو نوعان باعتبار قسمه الشرطية الى المتصلة والمنفصلة
 النوع الاول ان يكون الشرطية متصلة وهو القسم الرابع
 من اقسام الاقيسه الشرطية واصنافه اربعة لان المتصل
 اما ان يقع صغرى او كبرى وعلى كل التقديرين فالشركة
 اما في نالها او في مقدمها ونسخة كل صنف من هذه
 الاربعة متصلة ذات جريين احدهما الجري الحالى من الشرط
 والى نسخة للمالك من الجري المشار اليه والجملة وحدها
 فيما يكون الشركة فيه مع التالى مقدم المتصلة وفيما يكون
 الشركة فيه مع مقدم نسخة المالك من مقدم والجملة
قال واما الصنفان اللذان يقع الشركة في نالها

فصلها ان كانت موجه كانت الشرطية العاليي احوليه
 فامره في الحملات واجزا والساج ما التوسيعا ويكون
 الاساج منها **اقول** الصفتان اللذان مع الترتيبه باليهما
 وما يكون المصله فيه صوري وكبرى والترتيب مع الحمله في
 العالي لا يخلو المصله منها اما ان يكون موجه او سالبه فان
 كانت موجه كانت شرطية الاساج بها استمال للحمله والشرط
 في كل مظهر الامكال الادب على شرط ذلك المظهر مثال
 ما يكون المصله صوري ولما كان اب محله و ذلك
 موجه لما كان اب موجه لانه يصدق على تقدير اب
 مقدمنا القياس كل موجه على قياس موجه في الحملات مثال
 ما يكون المصله كبرى قولنا كل موجه وكلما كان لا فكل ما
 موجه كلما كان موجه كل موجه لانه على تقدير موجه يصدق
 كل موجه بصدق موجه نفس الامر وكل ب العالي ويلزم
 من صدقها صدق السعه وهذا الساج منه **قال**
 وقد طعن فيما اذا تاب مصله لزوميه على امر وهو
 احتمال ان لا يصدق صدق الحمله على تقدير مقدم المصله
 اذا كان محله لا وجهه لا يجمع العالي على الصدق
 وحقابه ان احاج المحدثين على الصدق ليس
 شرطية انفق القياس ولو كان لما للبعد قياس على
 ولا الرأى **اقول** ذهب جماعة من المتأخرين الى ان
 القياس المركب من الجلي والمصل لا يصدق لما قلنا لما كان
 اب موجه و كل موجه قد يكون المصوري باسئلم
 اب موجه وحكماء الكبرى لصدق كل موجه في نفس الامر
 ولا يلزم من صدق المصله في نفس الامر صدقها على تقدير الجواز
 ان يكون تقديمها الا لا يصدق موجه الصادق في نفس الامر

على سبيل الوجوب محمد لا يعلم محامه العالي والحمله على
 الصدق اما في نفس الامر فلو ان كذب العالي واما على تقدير
 المقدم فلو ان كذب الحمله وان لم يصدقها صادقا على
 المدير والاخر فاقا في نفس الامر لم يصدقها فلا الساج فاجاب
 المصنف رحمه الله بان الشرطية في القياس كونه المحدثين
 بحيث لو سلمنا لزمت النسخه ولا يشترط فيه صدق
 المقدمتين بالفعل لانه لا يشترط ذلك لم يتم القياس الجملي
 ولا الارافتي لكذب اجري مقدمته لكن لما كانت متفقاه
 بحيث لو سلمنا لزمت النتيجة كان قياسا ونحن نقول
 منها لو صدقت المقدمتان اعني الشرطيه والحمله لزمت
 النتيجة كان قياسا مستحيا بهذا الاعتبار لاننا لم ان التباس
 الخلفي كونه مصله لزمته النتيجة وكان قياسا بهذا الاعتبار
 واما ههنا فلو سلمت القضية الشرطيه والحمله معا لم يعلم النتائج
 لان سلمها غير كاف لم يسلم مقدمه اليه في ان الحمله
 صادقه او سلبه على تقدير صدق المحدث فقع خلو المحدثين
 عن هذه القضية لا يجب الاساج فافرق العاليان لا بالقول
 المقدمه الشرطيه منها وضحا المقدمه فيها على ان صادق
 في نفس الامر وان كان في الا تصدق مع العالي لذلك جحد
 يكون قد اخذنا القضاء بالسلب الى هي المقدم والعالي والحمله
 جميعا على انها صادقه في نفس الامر مصدق السعي كذا
قال وان كاتب سالبه كاتب الشرطية العاليي مثال
 ما كانت مثال لمصير رد السالبه الى لا رمتها الموجهه كما يجب
 ان يكون مثال **اقول** مدد امر القسم الثاني وهو ان يكون
 المصله في الصنفين اللذين يقع الشك في معهما فانه العالي
 سالبه وسرطانه ان يكون الحمله مع نقيضه الى المصله مستحله وكذا

كل على ترابط ذلك الشكل لا يرد السالبة المتصلة الى الوجه
الموافق لها في الكم والمقدم المتصلة لها في الباقي وحيد
مد التيم الى كل المتصل حوجب حيث انه ليس البتة اذ
اب فليس كل ج دو كده منح ليس البتة اذ كان اب
فليس كل ج لا يارد السالبة الى قولنا لما كان اب فكل
ج د لما قدم ر ملازم المتصلات ان كانت متصلتين اذ اوافقنا
في المقدم والكم ومخالفة الكيف فتناقض في الباقي بالارثا
وعلقتا ويح حيدر كما كان اب فكل ج د ويلزم باليس
البتة اذ كان اب فليس كل ج د وهو المطلوب هذا
ما عده السج ابي على وحيد منح بكر المسج في شكل اربعة
احمال ما في الجملات لجواز ان يكون المتصلة سالبة كلمة وجره
لكن بالمرط المذكور والمأخوذ لما طعنوا في استلزام المتصلات
المذكورة لا جرم استلزام الحجاب المتصلة المذكورة **قال**
واما الصفات الباقية في شرط فيها كون المتصلة صادقة المقدم
ويجب ان يكون الجملة مع احد معدمي المتصلة او النتيجة
للاخر على مية احد الضرب الجملات المسماة **اقول**
الصفات اللامتناهية اللذان ان يكون المركب فيه مع مقدم المتصلة
مؤا كانت المتصلة صغرى او كبرى ويتنط فيها امرين احدهما
صدق مقدم المتصلة الباقي احلا امرين وهو اما ما في الجملة
مع مقدم المتصلة معلوم المتصل او انما في الجملة مع مقدم النتيجة
معلوم المتصلة على مية احد ضرب الامكان في الجملات
قال فان كانت الجملة مع مقدم النتيجة متصلة مقدم
المتصلة المعلوم استلزامه لباقيها علم ذلك استلزام مقدم
النتيجة لباقي تلك المتصلة بعينه لان وضع المتدشيت
مستلزم لوضع النتيجة استلزاما كلياً موضع مقدم النتيجة

13 المستلزمة مع الجملة الموضوعية مطلقاً المقدم المتصلة يستلزم
ما يستلزمه مقدم المتصلة بعينه وعلى هذا الوجه يكون السامح
كلية **اقول** اذا ما استلزم من مقدم النتيجة متصلة مقدم
المتصلة المعلوم استلزامه لباقيها على استلزام مقدم النتيجة
للباقي المذكور صلاً اذا صدق كل ج ب وكما كان بعض ب ا
فهر منح كلما كان كل ج ا فهدا كلاً كان كل ج ا فكل ج
ب وكل ج ا ا استلزام كل ج ب فهدا من نفس الامر
مصدق على هذا التقدير ا ما استلزام كل ج ا فظامه واذ
صدق كل ج ب وكل ج ا فبعض ب ا من المالك منح
كما كان كل ج ا فبعض ب ا وكما كان بعض ب ا فهدا منح
كلما كان كل ج ا فهدا لان صدق الجملة ومعلوم النتيجة على
تدريج مقدم النتيجة يستلزم صدق مقدم المتصلة وصدق مقدم
المتصلة يستلزم صدق الى المتصلة الصا والمسلم المستلزم
لشيء مستلزم لذلك الشيء فكان مقدم النتيجة مستلزم لباقي المتصلة
اعني الى النتيجة وهو المطلوب وعلى هذا البحث يكون
النتائج كلية **قال** وان كانت الجملة مع مقدم المتصلة استلزامها
كلها يستلزم حراً لان وضع النتيجة مع احد معدمي المتصلة
لاستلزام وضع المقدمة الاخرى كلياً فان الموجبة الكلية لا يمكن
كسها ما دونه بعض احوال وضع مقدم النتيجة بحيث يكون
مقدم المتصلة المعلوم استلزامه لباقيها واذ ذكر البعض دون
ما عده محصل العلم باستلزام مقدم النتيجة لذلك الباقي مع
وعلى هذا الوجه يكون السامح الاخر **اقول** اذا كانت
الجملة مع مقدم المتصلة متصلة مقدم النتيجة لوجبة النتيجة
حرة صلاً اذا صدق كل ج ب وكما كان لا شيء ر اب
فهر منح قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فهدا لانه يصدق

فلما كان لا شيء من اب فكل جوب ولا شيء من اب اما صدق
 كل جوب بل صدقه في نفس الامر واما صدق لا شيء من اب
 فظاهر وكما صدق كل جوب ولا شيء من اب ولا شيء من
 ج ا س ج كلما كان لا شيء من اب فلا شيء من ج ا و عكس
 قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فلا شيء من اب وبضمه
 الى الكبري مديح المطالب فهنا مقدم للمصداق مع الجملة
 مديح مقدم السجدة طبا موحيا وينحس ج ا موحيا
 ثم طاب السجدة حربه لان الموصية الكلية لا بعكس كلية **قال**
 وقس الاسامه على الزوجية وعكس فصل الصواب فايها
 تريد على ضرب الجملة **اقول** حكم الاسامه في ذلك
 حكم للزوجية فاما اذا قلنا فلما كان اب فكل ج ا عاكفا
 وكل ج ا موح فلما كان اب فكل ج ا اسامه لصدور اللائي
 والجملة معا على قدر صدق المقدم وما استلزم ان السجدة
 المذكورة لكونها اظهر لوجوب صدور اللائي والجملة على
 تقدم مقدم المصداق في الزوجية يد للافتك الذي
 ذكر المباح في اختلاف الاسامه وعكس ما سأل عن الصواب
 في طرطري في يد على ضرب الجملة فان ضررها اربعة اصناف
 صواب الجملة لحوار كبر المصداق طبا موحية وسالبة
قال وثانيهما من جملة مصداق وهي ايضا اربعة
 اصناف لان الجملة ملية اما صوري او لئلي والاشراك اما
 مع احد ج ا في المنفصلة او معها **اقول**
 يدا موحيا القيم الحاضر وهو المؤلف من الجملة والمنفصلة
 واصحاب اربعة لان الجملة اما ان يقع صوري او لئلي
 وعلى القدرين فالشدة اما مع احد ج ا في المنفصلة
 او معها معا مثال **السم** الاول ط جوب ود ا ما

اما كل ب ا و هو موح د ا ما اكل ج ا و هو لا مباح خلو اللفظ
 من لفظ المنفصلة والجملة المنفصلة للسجدة واحد ا ج ا والمنفصلة
 الذي لا اسراك فيه مثال البان كل جوب ود ا ما
 اما كل ب ا اكل ب مديح د ا ما اكل ج ا ا و ط ج ا
 لا مباح خلو اللفظ عن الجملة ولعرا المنفصلة المنفصلة
 للسجدة مثال البان د ا ما اكل ج ا اكل ب ا و
 كل ب مديح د ا ما اكل ج ا اكل ب ا مثال الرابع د ا ما
 اكل جوب او كل ب وكل ب مديح د ا ما اكل ج ا
 او كل ب **قال** وبحكم المنفصلة موحية طبا موحية
 الجمع فقط مديح السباح مفعلات طاعة لخلو مقوله
 على لغيره بعضها اوجعها مديح الجملة مع الاجر المشار
 لها **اقول** يجب ان يكون المنفصلة المنفصلة مديح مديح
 حقيقه او مديح لخلو وان يكون موحية لا يبين ان الاسامه موحية
 على لغيره لئلي المشار للجملة من المنفصلة مع الجملة على الصدق
 وهو اما يحصى اذ ان المنفصلة موحية مديح لخلو او حقيقه
 لا يبالى كانت له او موحية مديح الجمع لم يجب لاجل المديح
 على الصدق وتبين ما د ا ما ان السباح في الاقسام الثلاثة
 مفعلات طاعة لخلو مديح على لغيره اما بعضها مديح
 ولا ج ا ا المشار كرها من المنفصلة وبعضها الاجراء العامة من
 المنفصلة وهو ان يكون الشراكة مع لغيره اجراء الانفصال
 لا مع كلها واما بعضها مديح المفعلات مع الاجراء المشاركة
 لها من المنفصلة وهو ان يكون الشراكة مع جميع اجراء المنفصلة
قال وقس هذه الاقسمة مديح المقيسم والسالف مديح
 وحيث ان لغيره اجراءها مشاركة الاجراء ويكون في الجملة
 لا مديح مديح مديح في كل الاول كل عدد ا ما و ج ا و ج ا

وكل روح وكل فرد مولف من اجزاء من عليه في الكمال
 وضربها **اقول** القياس المولف من الجمل في الفصل على
 قسمين احدهما ان عدد الجملات مساو لعدد اجزاء الاتصال
 والثاني ان لا يكون كذلك بل اما ان يكون عدد الجملات
 اقل وقد مضى مثاله او ازيد فان لم يشارك الجمل في الزايد
 اجزاء الاتصال لم يكن بها اعتداد والاتصال قياسات
 باعتبار مشاركتها الجمل في الزايد قياس وباعتبار مشاركتها
 الجملات المساوية قياس في حيز الاول على اقسام منه
 القياس المتسم وهو ان يشترك الجملات بامر في احد طرفي
 السجدة وتكون الاتصال وفي الطرف الاخر وهذا القياس في
 القياس الجمل في المناجاة الجمل في مساله في المثال الاول
 عدد اما روح او فرد وكل روح مولف من اجزاء وكل
 فرد مولف من اجزاء من كل عدد مولف من اجزاء فالمفصل
 منا وقعت صغرى ولا اجزاء التي وقع بها الاستدراك محولات
 في اجزاء الاتصال موضوعات في الجملات في المثال الاول
 وبالعكس في الرابع وان كانت كبريات في الاتصال في
 المثال الاول وبالعكس في الرابع واما في المثال الثاني
 الاستدراك محولات فيها مساو كانت المفصل صغرى او كبريات
 وفي المثال الثالث موضوعات فيها مساو كانت صغرى
 او كبريات وقس على ما ذكرنا في صوب المثال الاول وهو
 الامثال الثلاثة **قال** الاستدانات وهي في الاقيسة
 الكاملة ويألف من شرطيه واستدانت **اقول** مداها للقياس
 الثانية من اقياس القياس البسيط وهو الاستدانت وهو
 الاقيسة الكلية التي لا يتوقف في الاما ح على معلنة اجزائها
 وقد قلنا في تعريفه انه الذي يكون السجدة او بعضها مذكورة

فيه بالفعل وسجل ان يكون النتيجة جزاء من قبل مخرج لها
 على انها معدومة مستقلة بنفسها لانه يكون مصادره على المطلوب
 الاول بلا بد وان يكون جزاء من معلنة وهي بعضها قضية وكل
 مقدمة جزاء ما قضية في شرطه فاذن احدي مقدمتي
 هذا القياس شرطيه والاخرى استدانت **قال** فالمفصل
 الذي فيه الكلية مخرج باستدانت غير المقدم او نقض المالح
 غير الجمل الاخرى او يفيض لوضع للزوم كقولنا ان كان زيد
 يملك فله يحرك كلكه كسب مخرج فله يحرك كلكه مخرج مخرج
 لا كسب ولا مخرج باستدانت نقض المقدم غير المالح لا جمال
 العموم **اقول** الشرطية التي هي جزاء هذا القياس اما
 ان يكون مفصل او منفصل فان كانت مفصله شرطها ان
 يكون عليه لزومه على ما يأتي من ان الجزاء مخرج
 ولا الاستدانة اذا لم يزد فان كانت موجه كلية لوجه
 فاستدانت غير مقدمها مخرج غير المالح واستدانت بعض المالح
 مخرج نقض المقدم لان حكم الزوم هو وجود اللزوم عند
 وجود المخرج وعند المخرج عند عدم اللزوم واليه امان
 بقوله لوضع للزوم كقولنا ان كان زيد يملك فله يحرك
 ثم نسى كلكه كسب مخرج فله يحرك اذ لو لم مخرج ذلك
 لكسب المفصل الكلية ولو استدانت بعض المالح وقلنا
 لكه لم يحرك مخرج انه لا يجب لذلك ايضا فلا مخرج ما تقار
 غير المالح ولا يفيض المقدم شيئا لاحتمال كون المالح
 اعم وعدم استدانت وجود العام وجود الخاص وعدم
 استدانت روع الخاص روع العام ولا استفي العموم كما في
 المثال المذكور فاما لو قلنا لكه لا يملك لم يلزم انه لا يحرك
 به وكذا لو قلنا لكه يحرك به لم يلزم انه يملك **قال**

والسأله الكليه منح بالورد الى الموجه فابح الموجهه
اقول السأله الكليه المتصله يستلزم موجه كليه
متصله موجه لها في المقدم ومضافه لها في التالي فثبت
ينصح بالورد الى الموجه ما منح الموجه اي منح باسبار
عن البحر حتى كان نقيض للاخر لقولنا ليس المسه ادا كان
زيد كاماهد سألته فانه يستلزم فلا كان زيد كاماهد
ليس ساكنه فاذلعلنا لكه كانت معدا سمسار الحقيقة
عين مقدم الموجه اللان منح عين بالها الذي هو
نقيض البحر من السأله وهو ان يد ليس ساكنه ولو قلنا
لكم يد سألته معدا سمسار الحقيقة بعض الى المتصله
الموجه اللان منه منح انه ليس كانت الذي هو نقيض
مقدم الموجه ونقيض البحر الاخر من السأله كرسد
منى على القاعه المسكله **قال** ولا منح البحر سات
اقول ادا كانت المتصله حريه اما موجه او ماله
لم منح لجوار ان يكون زمان الاشياء غير زمان الاتصال
واللزوم واذا اختلف الزمان لم يلزم الانماح هذا
في الموجه واما في السأله فالامر فيها اظهر لانها انما منح
بواسطة ردها الى الموجه واعلم ان هذا على الاطلاق
ليس بجيد لان الوقين لموعا والتحد اجهل الانماح و
ان لم تكن المصلية كليه فكذلك ان كان الاسد كليا صدقه
في جميع الارضه التي من حملها زمان الاتصال والاتصال
قال ولا مفاقيه لاعد باسبار والعير علم والاستسبي
منها لنقيض **اقول** هذا ان استراط الامر بالانه المتصل
ومول كبر لارعه لانها لو كانت اعافه لم تحل باسبار
العين علم مساف ولا يجوز اسد العصر فيها الا احلنا

16 بان الاعافه هي التي يجمع حراها على الصدق من لزوم
بينها فادن صدقها يتوقف على صدق اجزاها ماد احلنا
بالاصال الاثنائي وجب لتكون كل واحد من جزئها معلوم السو
لما لا يحل لما باستنار عين المعلوم علم مستأنف بثبوت
المالي لانه ثابت قبل الاستنار ولا يجوز اسد النقيض
فيها لان المالئ محسب لتكون صادقا حتى يصدق للامه
فلا يجوز الحكم باسبار **قال** والمتصله الموجه الحقيقة
منح باسبار عين كل جزء او نقيضه بعض الاخر اعني
كقولنا هذا العدد اماروح او فرد لكه روح فليس
يفرد لكه ليس روح فهو من ذلك في البحر والآخر
وليس الا جزا فاس على ذلك **اقول** السطيه التي هي
جزء من التماس الاسداني ادا كانت متصله فلا تحل
اما ان تكون حصه او اتمه الحلو او اتمه الجمع فان كانت
حقيقه فان كانت موجه اعني باسبار عين كل جزء
نقيض الاخر لاسيما له الجمع منها وباستنار نقيض
كل جزء منها عين الاخر لاسيما له الحلو منها لقولنا العده
اماروح او فرد لله روح منح ليس فرد لله ليس روح
منح انه فرد وكذلك في البحر الاخر اعني لو قلنا لله فردا
منح انه ليس روح ولو قلنا لله ليس فردا منح انه روح
هذا اذا كانت المتصله الحقيقية ذات جزئين فان كانت
اكثر من جزئين فانها منح باسبار عين البحر كان نقيض
الباقية وباسبار بعض البحر هو كل بعض حقيقه
من الاجز الباقية كقولنا العدد اماريد او اماريد او
م معلوم لكه زائد منح انه ليس باقضي ولا مساو وكذا
الما منه ولو قلنا لكه ليس زائدا منح انه اما مساو او اخص

قال وما نفع الخلو مدح باسمه النقص دون
 الحس وما نفع الجمع باسمه العجز دون النقص **اقول**
 ما نفع الخلو هو الذي علم فيها امتناع اجتماع جبرها على
 الكذب وحوار اجتماعها على الصدق على ما عدم فاسا
 بعض الجبر كان منها مدح عن الماني لا معار الخلو
 عنها واستدعاء عن الجبر كان لا مدح مع الجوار اجتماع
 على الصدق وما نفع الجمع هي التي حكم فيها امتناع اجتماع
 جبرها على الصدق وحوار اجتماعها على الكذب فاستدعاء
 عن الجبر كان منها مدح تقويض الآخر والا لكان الجمع
 منها واستدعاء تقويض الجبر كان منها لا مدح عن الآخر
 والا لكانت حصته ولا نصيبه لحوار الجمع بينهما للكذب
اقول القياسات التي كنه هي قياسات جعلت
 مدح بعضها مدحاً للعضو وهي اما حصوله محذوفه
 السامح الا لآخره كقولنا كل انسان حيوان وكل
 حيوان نام وكل نام جسم فكل انسان جسم او حصوله
 وهي مودده السامح وللمعديات بها ما **اقول**
 لما فرغ من القياس البسيط شرع في بيان القياس المركب
 وهو الذي يلزم منه المطلوب باعتبار قياسين او
 ازيد وهو قسمان مفصول ومفصول فاول ان
 يركب المعديات ويحذف السامح الا المطلوب
 كما لو كان المطلوب ان كل انسان جسم واستدلنا
 عليه بان كل انسان حيوان وكل حيوان نام وكل
 نام جسم مدح كل انسان جسم والسامح ان يذكر
 السامح مرتين لحدما ان يكون مدح والسامح ان
 يكون جوا من قياس ما يقول كل انسان حيوان

١١٦ وكل حيوان نام مدح كل انسان نام فمفعوله صغر ك
 ويقول كل انسان نام وكل نام جسم مدح كل انسان جسم
قال ولما حق القياس كل قياس مدح
 بالذات مدح لا زعمها وعلمها وحيات تحتها
 جبريات معها بالعرض **اقول** لما فرغ من القياس
 شرع في مواضعه ولما رتبته في انواع احدها استقرار
 السامح وهو ما يلزم من القياس مع المطلوب فمفعول
 كل قياس السامح مدح فانه مدح على لازمها وعلمها
 وعكس بعضها ان كانت لها عكس وليس عكس وعلى كذب
 تقويضها وعلى جبريات تحتها ان كانت كله وعلى جبريات معها
 لكن السامح الاولى بالذات والبراهين بالعرض مثلا اذا
 صدق كل انسان حيوان وكل حيوان جسم اجم بالذات
 كل انسان جسم بالعرض لاني من الانسان غير جسم الذي
 هو لازم السامح وبعض الجسم انسان الذي هو علمها وكما
 ليس بجسم ليس انسان الذي هو عكس بعضها وبعضها
 جسم الذي هو جبريات تحتها وكل اطن جسم الذي هو
 جبريات معها السامح لان صدق المذموم يستلزم صدق
 اللازم ومذموم كذا لازم **قال** والمعديات العادية
 قد مدح صادق كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان نام
 ان يكون الكبري كاديه بالكل وحدها والسط الاول
 ضربه الاول **اقول** السامح لازمه للمذمومين
 واللازم جار ان يكون صادقا مع كذب مذكوم ولا حرز
 ان يكون كاديه صدق للمذموم فمفعول كل قياس صادق
 المعديات فان مدح صادق وطعا لمصدا للزوم وان
 كاديه المعديات كاديه جار ان يكون السامح صادق طر

كاديه صحيحا للعموم لا يقول كل انسان حجر وكل حجر حصى
 صحيح كل انسان حيوان فالمدعيان كاذبان والنتيجة
 صادقة ولا يجب من كذب المدعين كذب المدعي الا في صورة
 واحدة وهو ان يكون الكبري كاديه بالكل في ذلك
 ستة المحول اليه كبري من افراد الموضوع وحدها
 في الشكل الاول في الفرض الاول منه فاما اذا فرضنا
 كل ج ب صادقا بالكل او ببعض بان يصدق حمل
 على بعض ج دون بعض وفرضنا كل ب ا كاديا بالكل بان
 النتيجة وهو كل ج ا كاديه قطعا لانها لو كانت صادقة
 لزم اجتماع الضدين والمآلى باطل بان الشرطية
 لاننا حين ضد الكبري وهو لاني من ب لانه يكون صادقا
 قطعا ويضفه لاني الصغرى الصادقة وهي صدق النتيجة
 فيلزم صدق لاني من ج ا ان كانت الصغرى صادقة بالكل
 وليس بعض ج ا ان كانت صادقة ببعض فيصدق الضد
 او التقيضان هذا خلف ولا يمكن صدق النتيجة في مدين
 الضمين ولا في الضرب الاول الثالث في الشكل الرابع اذا
 كانت الصغرى كاديه بالكل وانما لم يذكرها المصنف لانها
 بالعلب يرجحان ايها الذين لضمين **قال**
 ومعدات القياس كمثل حمل احدى المطلوب الى اياها
 بهما وعرضاتهما ومعرضاتهما اللامعة والمعارية ثم محاوله
 وسط بعضي بالمعانيهما مسحا له احبا او سلبا **اقول**
 ان قياس مقدمتي الزمان يحصل بان يضع طرفي المطلوب
 اعني الاصغر والاكبر ثم يطلب كل ما يمكن جملة على
 كل على واحد منها او كل على كل واحد منها عليه باحد
 الوجوه الخمسة اعني الجنس والنوع والفضل والحاصف

18 والعرض ويطلب ايضا كل ما يمكن سلبه عن كل واحد منها
 وما يمكن سلب كل واحد منها عنه فاذا حصلت هذه الحلات
 للاجبابية والسلبية فطرا فيها فان وجدنا في محولات الاصغر
 بالاجباب ما يكون موضوعا للأكبر وضعنا عليها الجبابا او سلبا
 حصل لنا قياس من الاول صحيح المطلوب وان وجدنا في تلك
 المحولات ما يحمل على احدى الطرفين احبا او سلبا على الاخر
 ثم القياس من الثاني وان وجدنا فيها ما يكون موضوعا للآخر
 ثم القياس من الثالث وان وجدنا في موضوعات الاصغر
 ما يكون محولا على الاكبر ثم القياس من الرابع وذلك كله بعد
 مراعاة ما يحسن من الفرائط في كل مكان بحسب الكم والكيف والجمعة
قال وحمل السمات المركبة مآلى لمحمول المقدمات
 والحدود وعن الروايد والنظرة استراك بعض المقدمات مع
 بعض ومع المطلوب لمطلع على لعمري الف حل قياس منها
اقول انه قد حصل في بعض الاقيسة تعتبر في الترتيب
 والحركات عن المبالغ الطبيعية واضمار بعض مقدماته او رآه
 معدمه فيه وذلك البسط والمركب من القياس فاذا اردنا
 تلخيص المقدمات وترتيب الحدود ووضع القياس على هيئة
 الطبعه ولبس المباح من غير وضع المطلوب والقول للمباح
 له فان لم نجد في ذلك القول مقدمة صادرا عن المطلوب في
 شيء الله لم يكن ذلك القول مسحا له وان وجدنا فيه مقدمة
 يتراك المطلوب فان كان في حله فالقياس استسائي
 وان كان في احده فان كان هو الاصغر فالمقدمة الضميمة
 والاكبري ان كان هو الاكبر ثم يصير الحرك الاخر من المطلوب
 اي الحرك الاخر من المقدمة على سبيل احدى الاسماء فان كان
 فالحرك وسط وحيد لم يرت المقدمات وحصل سطر معين

فان لم سالنا القياس مركب فتعل ذلك الجمل في قياس
 بسيطه الى ان يحصل المطلوب والاخير هو للشيخ بالرات
 له **قال** وان الفت البصر مع عكس احدى معدتها او
 عينها وانما المحدثه الاخرى صار القياس **دار القول**
 مد الحد او ارجح لو اثنى القياس وهو المسمى بقياس الدور وهو
 عبارة عن ضم النتيجة الى احدى معدتي القياس المماج
 لها او غير احدى المماج المقدمة الاخرى وانما تستعمل في
 الجدل والمغالطة مثاله اذا اطلقنا قياسا ناطق
 ناطق ضاحك ما اذا اطلب الدلالة على الصغرى قبل ان يكون
 ضاحك وكل ضاحك ناطق وكل انسان ناطق فقد اجد
 عكس الكبرى كليا ومنه يصح لاما في الصغرى والاكبر
 في الحدود والمعاكسة المتبادلة ليم العكس كليا والاما
 هذا اذ ابر الوصف العلم بان كل انسان ضاحك على العلم
 به لانا اخذناه مقدمة في بيان ما نبحثه فكان دور
 ظاهرا مد ادا الفت النتيجة مع عكس احدى المقيمين
 لاما في الاخرى فايما يتم في السالبة مثلا يقول كل من
 ولائى من العدم يحدث مع لائى من العلم بعدم وبارحه
 كل ممكن فليس بعدم والكبرى يلزمها ان لا يكون بعدم تحدث
 مع كل ممكن يحدث **قال** وان الفت ما لها مع
 مقدمه للنها ما سال الاخرى صار عكسا **اقول**
 مد الحد ان ارجح لو اثنى القياس المسمى بقياس العكس
 وهو عبارة عن ابطال احدى معدتي قياس المستدل
 بقياس مركب من تبصر النتيجة او ضدها مع المقدمة
 الاخرى مثاله اذا كان قياس المدل كذا ب
 وكل ب ا فقول العاكس في كذب الصغرى انه

الخلق

يصدق ليس كل ج ا و كذا ا مع لم كل ج ب وهو يقال
 الصغرى سال القيس او فلما انه يصدق لائى ج ا
 وصمماه الى الكبرى ا مع لائى ج ب وهو يقال لها
 الضديه **قال** ويحتاج في الدور الى مواد للاحتجاب
 كعنها وفي السلب الى ما يضم حواه الاحتمالات باربع
 كالقديم والمحدث مثلا لسعكس علما يحجب هذا الموضع كما
 ينعكس ولما لا يحدث بقديم الى قولنا لا يحدث بقديم كذا
 قولنا كل ما ليس بقديم فهو محدث **اقول** مدسات
 القياس الدور يحتاج في اماج الموجبه الدالة الى السالك
 الحدود ليصح عكس احدى المقيمين كليا كما مثله في قولنا
 كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك ويحتاج في السلب
 ان يكون المقدمة التي يضم الى السجدة تضم حواها
 الاحتمالات باربعها كالقديم والمحدث كما يقول لائى من
 القديم محدث فانه يصدق كل ما ليس بقديم فهو محدث
 وكل ما ليس محدث فهو قديم لسعكس السالبة عكس المحض
 هذا الموضع يعني بذلك ان السالبة مما استلزم موجه
 محذره وعكسها ينضم الى المقدمة الاخرى منسك
 اذا صدق كل جسم محدث ولائى من المحدث بقديم ينتج
 لائى من الجسم بقديم ويلزمها كل جسم فهو ليس بقديم و
 الكبرى ينعكس الى قولنا لائى من العدم يحدث ويلزمه
 كل ما ليس بقديم فهو محدث فاذا ضمننا الارز النتيجة
 الى لازم العكس ا مع كل جسم محدث محر ا هذا السلب
 وهو القديم والمحدث افتضا جميع الاحتمالات لان
 الموجود اما قديم او محدث ولا جمل اقتسام جرح
 هذه السالبة الاحتمالات بايرها كان قولنا كل ما ليس

مدم فهو محدث لازما كقولنا اني من القدم محدث **قال**
 وفي البريات الى حاشيه ذلك **اقول** قياس الدور
 يحتاج في البريات يعني في الاقيسة المسخه للجري التي
 ان يعلم ان شاء عمل المسخ للكل من ان شاء انما يصح
 وكل بطلان يصح في ما دام طولها صدق الصغرى ومنها
 النسخه الى عكس الكبرى على كذا كذا الصغرى فيقول
 ج اذا كل اب سيج بعض ج ب الذي هو الصغرى
قال ولا يمكن ان من الكلي الجري **اقول**
 الاقيسة المسخه للجري قد يكون بعض مقدماتها ج ب
 في هذا الضرب الذي ذكرنا وصح استعمال قياس الدور
 في اثبات المقدمة الجريه فيه كما بيناه ولا يصح استعمال
 الدور في اثبات المقدمة الكليه فيه مثلا لو عكسا الصغرى
 ومنها الى النسخه لان الجري لا سيج الكلي **قال**
 وللممكن كل منهما في الاسكال وسعولان في المعالطه باللسان
 والاحتياجات للدرب **اقول** معنى ان يلحق
 قياس العكس وقياس الدور في الاسكال الاربعه جميعها
 ليعلم في كل ضرب اي مقدم من مقدماته يمكن اتيه بالدور
 او بطلانها بالعكس وهذا ان القياس ان اعني قياس الدور
 وقياس العكس وسعولان في المعالطه باللسان بصره
 المطلوب في قياس الدور وصوره المقصود المطلوب ان
 صدق في قياس العكس وسعولان ايضا في الاحتياجات
 للدرب المعلم **قال** وفي العلوم مدفع ما يشبه
 الدور عند التحويل البرهان الا اني الى الكلي كما ياتي في
 ما عكس عند الرد الخلف الى المستقيم **اقول** قدس
 في البرهان العلي الدور والعكس اما الدور كما اذا اردنا

80
 لحويل البرهان الى الالف وهو الاستدلال بالمعلول على العلل
 اما البرهان الكلي وهو الاستدلال بالعلل على المعلول كما في
 هذه الحسه محترقه وكل حسه محترقه فمستمها النار
 هذه الحسه فمستمها النار فهدا برهان ان لا ما استدلالا بالاحت
 على اساس النار والاحتراق اساس طول الاساس فاذا
 حوله الى برهان ثم قلنا هذه الحسه فمستمها النار وكل حسه
 مستمها النار فهي محترقه فمستمها هذه الحسه محترقه صغرى هذا
 البرهان يحس البرهان الاول وكبراه عكس الجري القياس
 الاول والبرهان ما هو صغرى الاول والافعال قدس في العلوم
 ما يشبه الدور لان كل احد البرهانين الا الاخر ليس لاي
 مقدمه القياس فلهذا كان شبيهها بالدور ولم يكن اياه على
 الحقيقة واما استعمال ما يشبه العكس في العلوم كما اذا
 اردنا رد الخلف الى المقدم بان يوجد نقض للمقدمه
 المحالاه ومعبره بالمقدمه الصادقه للمخرج المطلوب كالموت
 المقدمه المحالاه كل ج ب الذي هو نتيجة قياس الخلف
 وهو كل ج الذي هو نقض ليس كل ج ب وكل اب ملحد
 بعضها وهو ليس كل ج ب ويضمه الى المقدمه الصادقه
 وهي كل اب على انها مقدمه صادقه على ليس كل ج ب
 وسيات ما به **قال** والخلف هو اساس المطلوب بالطل
 نقضه وذلك بان يولف من نقضه ومن مقدمه موضوعه
 ما سيج محال معروف عنه كذب نقض المطلوب فمستم
 صدق وهو مكن من قياسين اقتراني يولف من مصله
 مقدمها فرض المطلوب لها وبالمها وضع نقض المطلوب
 وعليه في المقدمه الموضوعه واستدلالا في شرطيه يحس
 لا اقل في السابق وسيج عنه بعض بالمها المحال صبح

صدق المطلوب **اقول** الخلف من اجل اقيسه المذكور
 عبارة عن ايات المطرب باطل تقيضه كما اذا لم يكن كل
 كل اب مفعول انه يصدق ليس كل ج ا هذا المطلوب اذا
 اردنا بانه بالخلف ضمننا تقيضه الى مقدمه موضوعة هي المقدم
 المذكورين ان مفعول لم يصدق ليس كل ج ا لصدق كل ج ا
 لم نقول لكن ليس كل ج ب على انها مقدمه صادقه او سلمه
 مخرج انه يصدق ليس كل ج ا او هو المطلوب فقد ضمننا تقيض
 المطلوب وهو كل ج ا الى المقدمه الموضوعه وهو كل ا ب
 وان ج محال وهو كل ج ب وهذا المحال اللانم ليس من المقدمه
 الموضوعه لان فرضنا صدقها وامن صورة القياس المخرج لذاته
 بل من فرض تقيض المطلوب جقا فيكون المطلوب مخرج الصدق
 وقد ظهر انه مركب من قياسين احدهما لا مخرجي ج ولف
 من مخرج مقدمها فرض المطلوب كاذبا وباليها وضع
 تقيض المطلوب هي لو لم يصدق ليس كل ج ا الصدق كل
 ج ب والمخرج استلزامي بطريقه هذه النسخه المذكور
 واستلزامي منها بعض البالي لصدق المطلوب **قال**
 والخلف عارق العكس لان العكس لا يورد بعد قياس
 متقيم والخلف قد يورد اثناء وزده الى المسهم قياس
 معكوس يوجد فيه تقيض المحال فيه ويضم الى الموضوعه
 لصدق المطلوب بعده **اقول** ان قياس الخلف
 وقياس العكس مشتركان ان كل واحد منهما يوجد مقابل
 المطلوب محمل مقدمه قياس الا انما يقتضي ان الخلف
 دايما يورد بعد قياس مسهم لانه لا يطل احدى مقدمتي
 القياس والخلف قد يورد اثناء ومن غير سابقه قياس
 مسهم وبان الخلف يورد فيه مقابل المطلوب بالتقيض

والعكس يجوز ان يورد فيه مقابل المطلوب بالتقيض
 ولعلم ان القياس المستقيم قد يورد الى الخلف كما ذكرناه
 والخلف قد يورد الى المستقيم بقياس معكوس يوجد فيه
 المحال فيه ويضم الى المقدمه الصادقه الموضوعه لينتج
 المطلوب بعينه كما نأخذ ليس كل ج ب الذي هو تقيض
 كل ج ب الذي كان محالا في الخلف ويضمه الى المقدمه
 الموضوعه في الخلف اعني كل ا ب لصدقها على الاستقامه
 من رابع البالي ليس كل ج ا الذي هو المطلوب **قال**
 ولا يستقرار هو حكم على كلي لكونه باساره جرمات ذلك
 الكلي الحكم على الحيوان بحركه العكس الاسفل حاله المصع
 لكون الانسان والفرس وسائر جرماته المأهله كذلك فان
 كانت الجرمات محصوره بان ما صادقا ما مسميا والافق بها
 بعض الحكم كمل الصاح وهو منه للقياس لان تلك الجرمات
 ثبوت صاب الاوسط **اقول** للاسداد لاما بالعام
 على الخاص وهو القياس وقد تقدم بيانه واحكامه مستوفى
 وهو المنقيد العلم المستعمل في البراهين الحقيقيه واما بالعلم
 وهو الاستقراء او اخذ المساو من على الاخر وهو التمثيل
 فالاسمعي لم يورد الحكم على الكلي بما وجدته جرماته فان ذكرت
 الجرمات باجمع فهو القياس المتقيم وبعد البهين واستعمل
 في البراهين لقولنا كل مشكل ا كبريت واما مصلح وكل كبريت
 وكل مصلح مساه وهو قياس تام وان احل بعض الجرمات
 فهو الاستقراء المأص وسعد الطن واستعمل في الاقيسه
 الخدييه لقولنا كل انسان حيوان اما الانسان او حمار او فرس
 او طائر وكلها محرك فكما الاسفل عند المصع واما لم نذكر العلم
 لجواز ان يكون الجرمي المبروك بخلاف ما ذكر من الجرمات الصاح

ان

اقدمي القطنين من قفاس
 لم تاج ما للبلاد على الكبر
 اقدمي القطنين من قفاس
 اقدمي القطنين من قفاس

لا يحل ان يمتدح به حتى من الاحكام وهو المصور
 البادح او يمتدح به حكم ما هو المصور الموجود في
 التصديق فالصدق قد جعل المصنف رحمه الله
 نفسه كما ذهب اليه الفلكاء وهدانا نحن ان اراد ذكره
 في كتابه لم يترك **فقال** والمكتسب منها انما يكتب بعين
 ونهى الى عادي غير مكتسبه لاسما في الاكتساب على سبيل
 الدور والتبليغ **اقول** ان كل واحد من المصور والصدق
 من ضروري ومنه كشيء فالضروري من المصور ما لا يتوقف
 على طلب وكسب والكسبي معابله والضروري من الصدق
 ما لا يتوقف الذي في الحكم المسببه على غير صور الظاهر
 والكسبي ما يقابله والمكتسب من كل واحد من هذين كتب
 بالدهي منه او ما سمي اليه لانه لو ادرك كتاب العلوم
 كلها دانه نفسه وجعل يلزم الدور والتبليغ لان
 الكاتب ان لم يكن بد بها احوال الى كسبه لغيره فان كان
 المكتسب اذ وان كان غيره ملما للعلم اليه لكن اللزوم باطل
 فاللذوم مثله فظهر ان ذلك لزمن العلوم ما هو يدلي
 والاحوز ان يكون كلها كذلك والاما جعلنا سائبا البنية
 هذا حلف **فقال** وما كتبت المصور فخذ ان اسمه
 وما كتبت به التصديق وكان او ما سمي به **اقول**
 لما في ان كل واحد من المصور والتصديق يسمي الى يدلي
 وكسبي وكان الكسبي من طريقتي انما يكتب غير استجابه
 كون الكاتب الذي هو عمله في المعرفة نفس المحل والمكتسب
 ذكر كتاب كل واحد منها كما سبب المصور سمي **فقال**
 ما جاء فيهم من اسم الى ايجاد وهو المؤلف من الذاتات
 في الى الرسم وهو المؤلف من العرضيات او من التفسير

والى المثال وهو قول المؤلف لامن الذاتات ولا
 من العرضيات بعد صور سمي بالمعروف كقولنا سمي
 النفس الى الذات لانه المالك الى المدينة والاول هو المؤلف
 للمعنى لانه بعيد معرفة صحته التي على ما هي على حلال
 الباقين مقول او ما سمي به ربه الرسم والمثال كما سبب
 سمي به وهو ينقسم الى القياس والى الاستقراء والى
 التمثل والاول هو المعتمد للنفس والباقيان سميان
 به اليه امار يور او ما سمي به **قال** فكيف تعلم وتعلم
 دعي كما يكون علم ساق **اقول** احوال التي من
 القوة اعني الجهل الى الفعل الحق العلم وهو استدعي نفسه
 الى الفاعل في العلم نفسه الى المفعول هي العلم بالعلم
 ذلك ذكره المصنف رحمه الله ولو قال كل مكتسب كان جينا
 عنها واصلم ان التعليم والعلم قد يكونان بالذكرا بان
 يحصل الحد الاوسط به المحدثات واهوار العرفية القول
 الشارح يحسم شبيها وطلب ما في وقد يكونان بالخير
 بان يحصل العلم المعلم وامارة المرشد ولما كان الذي
 سائلا للجميع ذكره ليعلم ان المقصود هو الامر العام
 انما للجميع ومنه المكتسبات انما لم يحصل بعلم ساق
 كالاول الشارح في المصورات والحق والتصديقات
قال والمطالب اصول ومروج والاصول
 ثلثة مطلب ما وهو اما يطلب شرح للاسم كقولنا ما العنقا
 او ما سمي كقولنا ما الجرا **اقول** لما كان الكسبي ينقسم
 الى ضروري وصدق كان الطلب توجهها الى طلب المصور
 والى طلب التصديق ولكن في الجيد من المطلبين اذ او
 صعب يدل عليه وينقسم تلك الصعق الى اصول ومروج ومخرج

بالاصول لا بمعنى ما في الكبر الموضح عن غير ما وبالضرورة
 لا لا بمعنى به عن غير ما بالاصول بله مطلب واجل للصور
 ومطلبان للصدق والسبب بعد مطلب الصدق دون
 مطلب التصور ان الصدق يحتاج الى امرين العلم بالحلم
 والعلم بعلة والمصور انما يوقف على امر واحد فمطلب التصور
 مفق مطلب ما وينقسم الى امرين احدهما يتقدم على التثبت
 وهو ما يطلب به شرح الاسم كقولنا ما الحفظ او ما يريد بهذا
 ان يطلب شرح مدلول هذا اللفظ والآخر غنه وهو
 ما يطلب به ماهية المسمى وحقيقته كقولنا ما الحركة يريد به طلب
 ماهية الحركة في نفس الامر **قال** ومطلب هل وهو
 اما بسيط يطلب وجود الشيء واسمه كقولنا هل الحركة موجودة
 ويحلل في الترتيب بين مطلبين ما او مركب يطلب وجود
 شيء كقولنا هل الحركة دائمة **اقول** هذا المطلب
 الثاني من مطالب الأصول وهو اول مطلب الصدق
 وهو مطلب هل وينقسم الى بسيط ومركب فالاول
 ما يطلب به وجود الشيء واسمه كقولنا هل الحركة موجودة
 اوليت موجوده ويحلل في الترتيب بين مطلبين ما
 ما اخر عن مطلب ما الذي يطلب به شرح الاسم لان من لا
 يعرف الاسم لا يطلب وجوده وعدمه وسقدم على مطلب
 ما الذي يطلب به ماهية المسمى وحقيقته لان طلب الحقيقة
 والماهية الخارجية البانية في نفس الامر اهم من بعد
 معرفته وجودها والى وسط هذا المطلب بين مطلبين ما
 اسار المصنف رحمه الله بانه يحل في الترتيب بين مطلبين ما
 والثاني هو ما يطلب به وجود شيء اخر او بغيره كقولنا
 هل الحركة دائمة او ليست دائمة والاما كان هذا امكانا

المتبادر به وجود شيء لغيره وكان الاول بسيطاً لان المراد
 به وجود الشيء في نفسه فاعتبار بوقف الوجود في الاول
 على اسس وبوقفه في الثاني على شيء واحد يحوي التركيب
 والبساطة **قال** ومطلب لم هو مطلب العلم اما
 للصدق فقط كقولنا لم كان الجسيم محدثا اوله والوجود
 كقولنا لم يحدث المعاطس بالمجدي هذه امهات المطالب
 لعني الأصول **اقول** هذا هو المطلب الثالث من الأصول
 وهو مطلب لم وهو ضربان احدهما ان يطلب به علة الحدث
 فقط وهو الذي تسأل عن الحد الاوسط الذي هو علة
 الاعتماد والصدق كقولنا لم كان الجسيم محدثا والثاني
 ان يطلب به الصدق والوجود معا حتى يكون السائل
 به يسأل عن علة الشيء في نفسه على ما هو عليه اما مطلقا
 او كونه على حال ما كقولنا لم يحدث المعاطس بالمجدي فان
 الحدس معلوم وعلة غير معلومة وهذا المطلب ما حذر
 عن المطالبين الاولين **قال** والفروع كثيرة منها
 مطلب اي مطلب التمييز وان اضيف الى ما تقدم كان
 لكل من الصور والصدق مطلبان ومطالب لم وكيف
 واين ومتى ومن وتقوم وهل المركب معامها جميعا
 في بعض الاحوال **اقول** فروع المطالب كثر منها
 مطلب اي المطلب والمطالب به تسار كل عن غير الشيء
 عن غيره اما لتمييز اداسا او عرضيا وقد يضاف الى الأصول
 فيكون مطالب الصور اثنين هما واي ومطالب الصدق
 اثنان هما هل ولم ومن المطالبات الفرعية لم الشيء وهو سأل
 عن حيزه وكيف الشيء عن احواله وسأل انه عن احواله
 واين الشيء ويسأل وسأل عن مكانه ومتى الشيء يسأل عن زمانه

ومن يتوهم ان له عن غير له وارضة وانما كانت سلة
في وعالان هل المركبة تقوم مقامها جميعا في بعض
الاحوال فان قولنا هل مقدارها كذا يقوم مقام قسم
الشيء وقولنا هل مائة على حال كذا يقوم مقام كيف
موجود قولنا هل زينة الدار يقوم مقام اين هو وكذا
الباقى وانما يقوم هل المركبة مقامها اذا عرف المطلب
وسار عن نفسه اما اذا لم يعلم ولا يقوم مقامها فان
من لا يعرف الدار مثلا لا يصح ان يقول هل زينة الدار
بل يسأل بان يلهذا مال المصنف رحمه الله في بعض
الاحوال **قال** وصل لم يهل فتبعه **اقول**
لما فرغ من توليد المطالب سرغ في بيان تناسبها في البر
ولما كان مطلب لم يهل يطلب به علمه وجود الشيء في
نفسه او علمه وجوده محال كذا ومطلب هل يطلب به
اما وجود الشيء في نفسه او وجوده محال كذا او كان انما
سبق من الاول في المعرفة لا جرم كان مطلب هل مقدما
على مطلب لم يهل اصل مطلب لم يهل وسعة فقال هل
كنا موجودا ما ذا اصل نعم بل لم موجودا فكله هل
المركبة فانه ما لم يعرف به وجود الشيء مطلقا او محال
لم يطلب عليه **قال** وكذلك يسمع ما الذاتية حطلي
هل اما البسيطة بلان يحقق الماهية متاخر عن تحقيق
اسمها واما المركبة بلان ماسه الاعراض الذاتية انما
يحمى بملكها الموضوعات **اقول** قد سأل عن مطلب
ما ينقسم قسمين احدهما ما يطلب به شرح الاسم وهو المتقدم
على جميع المطالب اصلها وفرعها وانما ما يطلب
بشرح قسمه الذي هو الذاتية وهذا القسم الثاني منها

ما يطلب هل اما البسيطة بلان ما لم يعرف وجود الشيء
لا يطلب قسمه ودائه في نفسه لان يحصى الماهية متاخر
عن يحصى اسمها ويجودها وما الذاتية يطلب بها يحصى الماهية
وهل البسيطة يطلب بها يحصى الوجود فكان المطلب متاخر عن
الماضي واما المركبة بلانها يطلب بها يحصى وجود الاعراض
التي فيقال هل موجود محال كذا وانما ان تلك الاعراض
ما لم يكن موجودا لموضوعاتها لا يكون لها قسمه في ذاتها
لان القسم من قسمه لموجود ما لم يعرف وجودها
لموضوعاتها لم يطلب قسمها واليه اشار بقوله ماسه
الاعراض الذاتية اما يحقق بملكها الموضوعات وعندك
فيه نظونا اذا قلنا ما الحركة طالبت قسمها ولا رب
في ما خسر هذا المطلب عن مطلب هل البسيطة اما عن هل
المركبة اعني هل الحركة دائية فلا نعم طلب دولم الحركة بما
الذاتية متاخر عن طلب هل المركب للحركة لكن الطالبان
مختلفان ودليل المصنف رحمه الله انا يدل على الباقي لما
على الاول فلا **قال** وايضا طلب الهيئته المركبة موطلة
ماسه حذر هذا الوسيط ولذلك قد تشاركت البرهان في الحد
في الجملها في بعض المواد **اقول** هذا دليل بان على ان
ما الذاتية ما هو لهل المركبة وتقر به ان الطلب ما الذاتية
هو طلب ما به لحد الاوسط كما يقول هل القمر محض
فاذا قيل نعم فلما علمه مبال وسط الارض فالسؤال
بما الذاتية عن الماهية متاخر عن السؤال بملك المركبة عن الحكم
وقولنا ما علم الحساب هو قولنا كم الخسف وما يحمله قولنا
لم سؤال عن الحد الاوسط هل المركبة يكون مودعه لها ومن
حيث ان طلب الهيئته المركبة هو طلب ماسه حدودها الوسط

سار ك البرهان والحد في احرازها بعض المواد كما سبقت
قال والبرهان قياس موثق من مقدمات يتبعها
 بالذات اضطرابا في القياس صورية واليقينات مادية والقياس
 المستعاد عامه **اقول** كل حجة لابد منها من مقدمات
 وبذلك المبدأ قد يكون بان نفسه قد لا يكون بان نفسه
 بالقياس اعتمادا على ما يوقع اعتمادا على ما لا يقضي
 فكل حجة مؤلفة من مقدمات يقينية لا مباحة في
 سمي برهاناً وهو يخص من القياس اذ قد يبالغ القياس
 من مقدمات غير مقبولة وقد يبالغ في القياس الاسهل
 في هذا التعريف واعلم ان اكل الحدود والاسهل على
 العلل الاربع التي هي التاثيرية والغائية والمادية و
 الصورية وقد اشتمل هذا الحد على تلك البرهان السلب
 فالقياس هو الصورة والصفات لعنى المقدمات
 المعينة في المادية واليقينية المستفاد اعمى النتيجة
قال وحيادية القضايا التي يجب قبولها في
 هذه الاوليات كالعلم بان الكل اعظم من جزءه **اقول**
 انواع القضايا المسبوبة في القياس اربعة هي مطلق
 ومما بها وشبهات بعينها ومختلفات والمثلثات اما
 معتققات او ما حركات والمجملات بله للوجوب
 قبولها والمجهولون والوجوبات مباحة البرهان في الوجوب
 قبولها لا غير والافانج الباقية مباحة الصلغات الاربع
 الباقية على ما ياتي في الوجوب قبولها ايضا في هذه الاوليات
 وهي قضايا توجهها العقل الصحيح لذاته لا بسبب
 الاماير الخارجية عنها والاسهل على العلم بها على صور في اليقين
 لا غير فكلما وقع في العمل الصور وحدودها المحسوسة ووقع

بالصدق كالعلم ان الكل اعظم من الجزء وهذه الاوليات منها
 ما يدخل في الكليات لان تصور حدودها يصح حاصل للوجوب
 ما يوقع عند بعض الناس لوقوع الالتماس في تصور حدودها
 فيقول العقل عن الحكم فادخل له التصور حرم العقل
 وحكم مقصاه **قال** والمحسوسات اما الظاهرة كالعلم
 بان الشمس مضيئة او الباطنة كالعلم بان لما فكر **اقول**
 هذا النوع الثاني من انواع القضايا الوجوب قبولها وهو
 المسمى بالمحسوسات وهي قضايا تحكمها العقل بواسطة
 الاحساس اما بواسطة الحس الظاهر كالعلم بان الشمس
 مضيئة وان النار حارة فانه لو لا الاحساس لم تحكم العقل
 بل من القضايا ولهذا مال المعلم الاول من مدحها فمدح
 علماء اوردى اليه ذلك الحس بخلاف القضايا الباطنة الحاصلة
 تلك الحدود او بواسطة الحس الباطن وهي الوحدات كالعلم
 بان لما فكر وان لما حرم او الما ولد وسرور **قال**
 والمحركات كالعلم بان السموم يسهل الصفراء **اقول**
 المحركات قضايا مع شهادات حاسنة يحصل بالكرار والكرار
 اما ان يبرح عند سائر الاسماء كالعلم بان
 السموم يسهل الصفراء ولا بد في هذا العلم من قياس على
 بوانه لو كان انما لم يكن ذا او لا التراب يحصل الحزم
 سكر المشاهد ويحصل القياس المذكور باسناد الاسهل
 او السموم **قال** والمحركات كالعلم بوجوده
اقول القضايا المتواردة هي التي يمكن اليها التفسير
 سكر ما يدل على كونه محملا في الحزم الصوري كغيره
 الشهادات بحسب رول الرية عن وقوع تلك الشهادات
 على سبيل الاماير والنواظر كالعلم بوجوده ودرست

الى ان العلم الحاصل به نظري واخرون غير محققين
عدد التهاديات المفيدة لليقين في عدد معين وهو خطا
فان اليقين غير محلي لعدم محصور موثر فيه الزمان والمكان
واما العاضى هو اليقين ليس عدد التهاديات **قال**
وللوريات كالعالم بان نور الشمس من الشمس وانما
بحرسة الماطرة اختلاف لسطاها بحسب اختلاف اوضاعها
منها **اقول** انما الماخذ من بحر بحر الحركات في كل
المشاهدة ومعارضة السائر الحسبي وهي مصادم الحكم بها حكم
قوى من الشمس بدول جمع الكل ويدرس الشمس بالبول
وذلك مثل حكمها بان نور الشمس من الشمس وانما
حصل لنا ذلك من بحر حل لنا باحلاف ركعات القمر
بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس في اوجها او جبالها ومقار
وربما والعرق من الشمس في ان السبب في النجوم معلوم
السبب محمول الماهية في النجوم معلوم بالجهن **قال**
والصايا النظرية النيام كالعالم بان الارض صفة الاربع
ولا حيران لسان المادى بل واللذان فلهما ايضا والعدد
في الاولات **اقول** هذه قضايا اسمي قضايا قياساتها
معها ونظرية الساس ايضا هي قضايا حكمها العقل
لربما يطل على الذهن عنها البتة في سابع الضرورة
لعدم امكان العمل عنها في حين من الاحيان وان كانت
دوات او ماسا ط كالعالم بان الارض صفة الاربع فانه
حكم قطعي حصل بوسطه وان الارض عدد انقسمت
الاربعة اليه والى ما سواه وكل عدد اسمي الاربع
اليه والى ما سواه فهو صفة الاربع فالان صفة
الاربعة ومنه الاربع ليست من المبادئ بل هي على

على وجه التحقيق او لا يكون والذي على وجه التحقيق
هو الذي يكون العموم والخصوص بامر ذاتي بان يكون
العام جنسا للخاص كالمقدار الذي هو موضوع الهندسة
والجسم التعليمي الذي هو موضوع المجسمات والعلم الذي
موضوعه احسن داخل تحت العلم الذي موضوعه اعم
وجز منه والذي ليس على وجه التحقيق هو الذي يكون
العموم والخصوص بامر عرضي وينقسم الى ما يكون للموضوع
فيها شيئا واجدا لكن وضع ذلك الشيء العام مطلعا
وفي الخاص مفيدا بحالة خاصة كالارسططليم ومفيدة
بالحر كالدنيا بما عرضا علمها والى ما يكون للموضوع
فيها سبب ولكن موضوع العام عرض عام لموضوع
الخاص كالوجود والمقدار اللذين احدهما موضوع العلم
الاخرى والباقي موضوع الهندسة والعلم الخاص الذي
يكون على مذهب الوجهين يحسب كالعالم العام وليس
جزاؤه منه وقد يجمع الوجهان اعني الذي يحسب
التحقيق والذي ليس بحسبه في وجد فلو كان الخاص
كما اولى باطل على علمه انه موضوع تحت العام من الخاص
ماجد الوجهين وهذا مثل علم المناظر الذي موضوعه
تحت موضوع علم الهندسة تحت التحق لان موضوعه
الخطوط المفروضة في سطح مخروط الدور المفصل بالبصر و
الخطوط نفع من المدار ولا يحسب التحق باعسار الهندسة
الخطوط بالدور المفصل والبصر وهذا الخاص باعتبار سببه
بعض الخارج عن اناهيه فكون ذلك تحت العام ليس
جزاؤه منه واما اذا لم يكن بين الموضوعات عموم و
خصوص فاما ان يكون الموضوع شيئا واجدا فيختلف

بحسب مدون مجلس كاجرام العالم فانها من حيث
السؤال موضوع للشيء ومن حيث الطبيعة موضوع
للسؤال والعالم ولذلك قد يحد بعض مسائله الموضوع
والمحور ويختلف بالبراهين كالقول بان الارض مسدورة
وانما في المركز واما ان لا يكون الموضوع سيارا واحدا
يكون سلس محليتين فاما ان يكون بينهما يشارك في العجز
او لا يكون فان كان فهو كبد الطب ولا خلاف فان
موضوعها سلس كان في البحث عن القوى لا في انية كون
عن جسم محليتين ولذلك يقع لبعض مسائلها الحاد
في الموضوع وان لم يكن بينهما يشارك فاما ان يكونا معا
بالسؤال العلمان مساويين في الوتيرة كالفلسفة والحجاب
ولما ان لا يكونا كذلك ولا علوا فاما ان يوضع لهما معارضا
لاعراض داسه محض بلاح او لا يوضع فان وضع كان العلم
الناجيت عنه من حيث تحت عن تلك الاعراض موضوعا
تحت العلم الباقي عن الاخر وذلك كالموسيقى والحجاب
فان موضوع الموسيقى هو النغم من حيث يعرض لها الباليغ
والبحث عن النغم المطلبه جري من الطبعي لكنه تحت في
الموسيقى عنها من حيث يعرض لها بسبب عدد من مصنفه
للتأليف وكان من حق تلك النسب اذا حردت ان تحت عنها
في علم الحساب ولاجل ذلك صار عند البحث تحت الحساب دون
الطبعي لان الموسيقى لها بحث عن دانات الفيد المذكور
والى هذا اشار المصنف في قوله وربما جعله المفسد اى
يدخل المطلق المفسد تحت علم سائر لما في موضوعها
فان المفسد ادخل النغم تحت علم حساب لما في موضوعها
الموضوع حسب اذله تحت الحساب دون الطبعي وحيث ان

ان المتأمل يبحث عن دانات ما به بعد المطلب واما اذا
لم يكن احد الموضوعين مقارنا لآخر من الاخر فالباقي
عنها علمان مساويان مطلقا كالحجاب والطبعي
قال وقد سئل البرهان من احدهما الى الآخر
ومن الاخر الى الاخر **اقول** سئل البرهان يقال
على معنيين احدهما ان يكون علم مسي على اصل موضوع
مسي في علم اخر فيكون البرهان الذي مسي به ذلك
الاصل متقولا من علم الى العلم الاول المسي اى بحال علمه
حتى سم ذلك العلم به والماني ان يكون المسألة من علم
ما والبرهان علمه اما يكون بشي من ان يكون في علم
اخر واما نقل من ذلك العلم الى هذا العلم ليسان تلك
المسألة كسائل المساطر والموسيقى فان من حق ورايينها
ان يكون من علمي الهندسة والحجاب لان تلك المسائل
لو حردت عن نور البصر وعن العلم لكانت بعضها مساوية
من العلمين المذكورين وبذلك تراقران لم يتفرأ حوالها
بل ذلك يعلل البراهين من مواضعها اليها وقد ينقل الزمان
من العلم الاخر الى الاخر فينقل الزمان الهندسي الى
علم المحاسن **قال** والعلم الباقي عن الموجود المطلق
هو الذي يرتقي للعلوم اليه وليس بها فيها **اقول**
ومعنا ان العلوم ترتب في العموم والخصوص تحت ترتيب
الموضوعات ولما كان ترتيب الموضوعات واحدا لاثباتها
الى اعم الاخر فومر كاس العلوم لذلك واعم الموضوعات
هو الوجود ادلا على اعم منه فالعلم الباقي عنه هو علم
العلوم ويرتقي للعلوم كلها له ومن حادها فيه **قال**
القول في الحد المذكور يدل على ما فيه التي الدات **اقول**

منه هو الحد والما قبل بالذات لخرج عنه الرسم الذي
يدل على الماهية بالانتماء بالذات وهو اصح من قول البعض
القدك انه لو روجز والى على ماهية الشيء لان لو لم يكن غير الاضافي
بالاصافي خطأ وانصارى وحرار عا وطول ما عا **قال**
والحدود ايضا ما دل على التصور عملا كما لو دار حاكما لولا
اقول كل علم فلا بد له من مبادئ كاسبه له امانة التصديقات
فالمصدقات واما التصورات فكما للحدود ولا بد وان شئنا
التمسان الى مبادئ علمية كما انهم جبارى الصدقات تحت
الانواع السه كذلك جبارى التصور بمعنى التصور على الاصحاح
الحكيب اما على تصور الوجود او على تصور للسواد
قال والحد الذي يجب الاسم هو تفسيره والذي يجب
الماهية هو الذي يشمل على جميع موصوفاته من جنس الوقت و
ضوءه وان لم يشمل فهو ناقص **اقول** الحد على
تفسيره ما هو يجب الاسم ومنه ما هو يجب الماهية فالاول
هو الذي يفسر الاسم ويشرح فيه الوجود والعدم
والثاني هو القول المفيد للتصور المحسوسة لشيئها وانما هو
بعد الوجود فان استعمل على جميع المقومات احاسيها وصورها
كان حدا ما با كما هو الاضاح جوان ناطق وان لم يحضر
المقومات كارجح ما قصا كما يقول الاضاح جسم ناطق
وكذا لو ذكر جميع الاجزاء المادية واحل الجزء الصوري كما هو
الاضاح ناطق جوان فانه ايضا من الحدود الماهية **قال**
وبما صار مرجع الاسم لشيء بعد الاسات حدا حسيا **اقول**
الحد يجب الاسم ودرجته الحد الماهية بحسب
بين تنبوت الحدود بالتحقق في الخارج لمن يقول ما
المثل المساوي للاصلاح نادا قبل انه سهل احاط به

89
بانه حطوط مساوية كان حد الحب الاسم فاذا ابرهن على
جوده في الشكل الاول من اقله من كان المذكور او لاحدا
حب المحسوسة **قال** ولا يكتف الحد بالبرهان لان
المقومات لا يلحق بحد غير انفسها ولذلك لم يكن واصح مدواتها
فلا وسط اوضح **اقول** اعلم ان الحد لا يكتف بالبرهان
لوجوهين الاول ان الحد يركب من الذاتات المعنوية للشيء المحدود
ومعومات الشيء اما بالحقيقة لذاته لا بالعلل معانية لذاته لان صورة
مستقر لتصور المقومات وتصويرها له ولا حل ان المقومات
يلحق بالماهية متعينة له لذاته لا بالعلل حوسطة كما في اصطلاح السوت
له اذا علم لها فلا وسط اوضح منها الباقى ان الحد ^{حاصل}
يجب ان يكون حيا وبالاطراف فان حمل على المحدود حمل الحدية
كان للشيء حيدان او كان الكسبي وسطا له وان حمل علمه على
انه حيد لصادق علمه لزم لون الحد حدا الامور متعينة وان
حمل علمه مطلقا لم يلزم الحد **قال** بل يركب الذاتات
المعنوية على تنسبها للطبيعي ايراد الفصول المحصلة لحد
احاسيها لجمع **اقول** لما مر من الكتاب الحد
بالبرهان ذكرنا سببه وهو تركب الذاتات المعنوية
على تنسبها للطبيعي ان عدم للاهم على الاضاح كما هو
مستقدم علمه في الطبع كما يقول الاضاح جوان ناطق
ولكن الحد ايضا يراى الفصول المحصلة لوجود الاجناس لجمع
للتقريب منها والعقد والمتوسط **قال** وسمع في ذلك
بذلك الشيء الى ذاتاته حتى ينتهي الى اعلى الاجناس
وهو لها المقسمة وتقسيمه الى جزائه واجزائه حتى
يعرف ما من ثباته ان بالحقيقة **اقول** هذان امران يعينان
الذهن على حصول الحدود والكتابا لعلهم يحلل الحدود

الى داساه حتى يهوى الى اعلاها وهي الاخاض العاليه والفضول
العاليه وذلك بان سطره ماهيه المحذور حتى يعلم انها من
لها من اي الاجناس العوالي في سطره الانواع المباديه لها
الذلول تحت ذلك الجنس حتى يحصل المماركه والبيان الذاتيه
من تلك الانواع ليحصل الذاتات المشتركه والذاتات الخاصه
مثلا اذا اردنا ان يعرف ذاتات الحيوان وحدنا في خلا
تحت مفعول الحيوان من انواع الجسم النامي والحيوان الباطن
والصاهر مستكانه في معنى الحيوانه ونظرا في ذاتي كلت
واحد منها فوجدنا الحيوان الباطن حيا حاسا باطما وهذا
الصاهر حيا حاسا باطما لم يبق بعد حذف خصوصيه
الصاهر والباطن انه جسم حاس وكان الجسم متضمنا لمعنى
الجسم وهذه المعاني ذاتات الحيوان والمحدود خصوصيه
انواع نرى فاحد جسمه الحيوان بانه جسم حاس وحصل
لنا الحد المطلوب ولو لم يبق بعد حذف الخصوصيات
معنى مشترك علم ان المعنى الذي كان متولا على تلك المعاني
انما كانت محموله عليها بالاشتغال اللفظي وذلك كالتساويه
المفرد على الاسكال باعتبار انه مناسب للاصلاح وقيامه
الذوايا على الالوان باعتبار افعال الحواس من كل منها
مثلا سألها عن الاجز واعلم ان التحليل انما يقابل في مقابله
التركيب وما انقسم التركيب الى الذاتى والخارجي فكل واحد
انقسم معاملة اليها فالتحليل الذاتى هو الذي يكون في اللغز
الكله وسمى تحليل الجرد والرسم وان كان بالحقيقه مسددا على
معرفة الجرد والرسم حيث يكون التحليل للجرد انما يحصل
معرفة الجرد وذلك بكونه في اعتبار المماركات والمباديات
بين الاشياء حتى يميز بذلك العام من معانيها من الخاص

كتحليل الامان الى الحيوان والمناطق وتحليل الحيوان
الى الجسم المعتمد الحساس المتحرك بالاراده وكذلك تحليل
الجسم المعتمد حتى يهوى الى الاول الى النفع فيها تركبت
ولا اعتبارا له ولا ما يهوى على ما سألنا في التحليل الجرد
يسمى التحليل العكس اما اللطيف لتحليل بدن الامان الى الاحلاط
والاخلاط الى العناصر واما الصياع لتحليل ان
للمعنى في الكا والسكر للما في القسمه وهي مباديات
قسمه الكل الى اجزاء وقسمه الكلى الى جزاياه اما الاول
فالاجزاء اما متشابهه كاجزاء الخط او مختلفه كاجزاء
الحيوان والمفيد في هذا الموضع انما هو القسمه الى المختلف
ومو انما يكون في الجرد ودي اللكم كما يقسم الحيوان الى
الاعضاء الالهيه ويقسم الالهيه الى الاخلاط وتقسيم الاخلاط
الى الاركان فعلم ان الحيوان مركب من جسم طين و
واما الما في ثابته يابوع على جسمه وليس في الما لان
مورد القسمه احد الحسنة وكل واحد منها اما ان يقسم
الى منه الحسنة والى الصور والى المنطق واعلم
ان قسمه الكلى الى جزاياه اما ان يكون بالفصول المتقدمه
اولا والاخر اما ان يكون اوليا لقسمه الجنس الى انواعه
القرنيه او لا تقسمته الى البعده والثاني هو القسم لا بالفصول
الدراسه فهو اما قسمه المعروض الى العوارض كالحجران
اي الذكر والانثى او العوارض الى المعارضات كالكاف
والساعات والحيوان او العوارض الى العوارض كقسمه الامان
الى الاصناف وانما يقع في هذا الموضع يقسمه الكلى
الى جزاياه بالفصول الذاتيه فاذا اخذنا الحس العالى
كالجوهه وقسمناه بالفصول الذاتيه لاوليه الى ان يصل

الى الانواع السامعه صارت الفصول كلها معززه على الترتيب
كما يقول الجوهري اما ان يكون قبل الابداد او لا يكون والقابل
ومثل الجسم اما ان يكون ناهيا او لا والناهي اما ان يكون
حيما او لا والحياس اما ان يكون ناطقا او لا والناطق وهو
الانسان فعلم من ذلك ان هذه المقسمات ثمانية للانواع
قال وطوبى لعله مساويه واحده محد النام لتدل
عليها **اقول** كل محدود ذي علة مساويه له فانه يجب
ان يوجد تلك العلة في حده لمحصل العقل صورته مساويه له
مطابقه للحدود في الخارج اما لو حصل بعض العلة فان
الحد ناقص وعندئذ اخذ العلة في الحدود ونظر **قال**
وبمع العلة في الفصول بان يكون مبادي لها كما في قولنا السيف
الرصاعه من حديد مطاول محدود الاطراف يقطع بها العضو
للتحويل وتدل مقصرا على البعض كقولنا الحائمه حله بلها الاصبع
اقول المعلول لا وجود له بدون للعله والمحصل
ويخصص بعله والحس اعم منهم انما يحصل ويخصص في الخارج
مصوله محسوس وقوع المعلول موقع الحس والظاهر مع
الفصول لان السند بالفصول ان يكون شيء ما هو عليه
بهم محسوس فلهذا ذكرنا محسوس محسوس المحسوس اولام بعد
ما محسوس محسوس للعله واعلم ان الواقع موقع الفصل
ليس هو العلة نفسها فان العلة لا يجوز ان يكون تحت
نفس الفصل لان الفصل محمول على النوع والعله لا يحمل
على المعلول بل يكون حده الفصل واليه اسار معلول بان
كون مباديها كما يقول فيجب حرايه حاصلا من عونه
الصغار لانها نفس العفونه اذا عرفت هذا فنرى
قدما ان العلة اربع وقد سمع الجميع موقع الفصل وتبين

بعضها مشاكل الاول السيف اله صباعه من حديد مطاول
محدد الاطراف يقطع بها العضو الحيوان والاله حس وهو
اخر منهم وقوله صباعه فصل مأخوذ من العلة للماعليه
وقولنا من حديد فصل اخر مأخوذ من العلة للماديه وقولنا
مطاول محدود الاطراف فصل اخر مأخوذ من العلة للصوريه
وقولنا يقطع بها العضو الحيوان فصل اخر مأخوذ
من العلة للحاييه مسائل الثاني قولنا الحائمه
مأخوذه من الصوريه وقولنا بلها الاصبع مأخوذه من
الحايه **قال** وكذلك المعلومات كالمطوق في فصل الاما
وهو التي الذي من ثمانية المطوق والعوارض كالابعاد في
فصل الجسم **اقول** المعلومات ايضا قد سمع في الفصول
بان يكون مبادي لها فالعلة كما ان المطوق سمع في تعريف
الانسان حيث يقول الانسان حيوان ناطق والناطق
معلوم الانسان الذي من ثمانية المطوق وكذلك العوارض
للحدود سمع ايضا في حده لوقوع الابداد للملئيه في الجسم
حيث يقول انه الجوهر العاقل للابداد للملئيه وهي
عوارض الجسم الطبيعي **قال** وشارك البركان
والحد في اجرامها المولنا من صين العيم حرم ما في نطقه
فيه بان وكل ما يكون كذلك قد حدث فيه صوت العيم
قد حدث فيه صوت وكل صوت يحدث في العيم فهو عند
فالعيم قد يبرعد وقديم يتباين على اوسطين احدهما
حدا البركان والاخر كماله وقلبه الجسم فاذا حدثنا
العكس الترتيب فقلنا الرعد صوت يحدث في العيم لانظنا
بارفيه وان امضا فانه على المبدأ او العاقل بعض الحد
اقول ان الحد والبركان قد شارك في الاجرام

في البرهان ما يستعمل في الجرد من الاجزاء كما لو رما على ان
 للعم برعد معلوما للعم حرم ما في رطب سطحي فيه بار
 وطر حرم رطب ما في سطحي فيه بار بعد حدث فيه صوت
 مع ما للعم قد يحدث فيه صوت وكل صوت يحدث في محل
 السحبه معد صخر في مفعول للعم قد يحدث فيه صوت وكل
 صوت يحدث في الغيم هو وعد مع ما للعم قد يحدث فيه السحبه
 حصلت ساسين اسما على حديث او سطحي اظهرا رطبا النار
 في الغيم والباري حدث صوت فيه ولو اقتصرنا على انهما لم يحل
 السحبه الاخره وسال الاوسط الاول انه هذا البرهان لا يربط
 في اول القياسين يقال للباري انه كمال البرهان لما فيه و
 الاول من الاوسطين علمه للماني وهذا الكمال لله الخس حتى ان
 الجنس بمان السحبه كالصوت الذي هو جنس الوعد فانه
 ممان للسحبه التي هي مولنا الغيم قد يربعد لان محله
 ان الغيم قد يحدث فيه صوت فاذا اردنا تحديد الوعد
 عكسنا الترتيب فعملنا الاوسط للاخر جردا ولا فاول
 ما مفعول الوعد حدث في العم لا رطبا نار
 فيه ولو اقتصرنا على الجرد الاوسطين كان ناقصا كما يقول
 الوعد صوت يحدث في العم او انه اظهرا النار **قال**
 و اجزاء الجرد وادهم بالطبع واعرف من الجردات **اقول**
 المعروف علمه في المعرفة للعرف والعلة متقدمه فاجزاء
 الجرد متقدمه بالطبع على الجرد وادهم لا اول ولا اوليه
 ومع الباخر يستحيل التحديد بها لان الجمهور لا يعرف
 حثله وكذلك يجب ان يكون اعرف من الجرد وادهم
 لاذلك لم يكن اذ ي بالتعريف **قال** والرسوم ما
 يشتمل على الاعراض الذاتية والخواص الله ومعد

القيد فقط ووجودها ما يوضع فيه الجنس والمعلومات
 اذ الم يترتب على الترتيب الطبيعي كان المركب رسما
اقول الرسم هو الذي يدل على تميز الشيء عن غيره
 فان ميزه عن جميع ما عداه كان رسما ما كقولنا الانسان هو
 الضاحك وان ميزه عن بعض ما عداه كان ناقصا كقولنا هو
 الماني وقيل النام ما يالف من الذاتيات والعرضيات
 والماقصه ما لفت من العرضيات كاعين اذا عرفت
 هذا فنقول قد يكون مولانا من الاعراض العامة اذ
 اذا اجتمعها تميز الشيء كقولنا الخفاش هو الطائر الورد
 وقد يكون مولانا من خواصها كقولنا الانسان هو الصاغر
 الكاتب وقد يكون مولانا منها كقولنا الانسان هو الماني
 الصاغر ولا بد وان يكون المعرفات منه وهذا الرسم
 لا يعد حصه الشيء بالله الله بعد المبرر والوجود
 الرسم ما يوضع فيه الجنس الدال على اصل الذات ثم
 بعد بالخواص كقولنا الانسان حيوان ضاحك والمفرد
 اذا تعبر برسمها بعد الاخص على الاسم كان التعريف
 لها وما للاطلاق محرمها الصوري ولو مال كان المركب حلا
 ما صا كان او لا **قال** والاعراض الدامه لا يمكن ان
 تحد الامع ذكر معروضاتها **اقول** ذكر القدر ان الوتر
 الذي يوجد الموضع في حدها الاحصاء اليها في المصير
 فهي لا يمكن ان تصور منفردة عن المعروضات وذلك لان
 اردنا ان يعرف المساواه فاما ما جده حدها حدها
 معروضها المعنى اليك فنقول المساواه اتفاق في الكنه ولو جردا
 التعريف عن المعروض نفس المساواه اسما ما محض وهو نوع
 من الخفاص وادهم السحبه في تعريفه ذلك واعلم ان الجرد

اما سالف الذاتات وذات المعروض ليست جوار من العرض
 الذات التي بل العرض ذاتي معاني لموضوعه وجوده وحقيقته
 ولا المضافات الامر ذكر ما ينصاف اليه **اقول**
 المضاف لا يمكن عمله بانفراد محذور يستلزم الضرر على ذكر
 صاحبه لان الحد احداهما بالآخر كما دسب اليه من الامر فيحصل
 له لانها معان معا وانما ذلك بان يذكر السبب المتعنى لخاصتها
 ليحصل الاعانة العقل ثم يخص البيان بالذي يراد تعريف منها
 كما يتولى تعريفه لابل اه حوان بولاه من غير من طعه
 من حيث هو كذا في المحور هو الاب والآخر هو الاب اللهم هذا
 عمو من الاضافة والمؤكد سبب الاضافة وقولنا حين
 معك ذلك هو الذي يضيف حتى الاضافة الى الحوان الذي هو
 الاب وخص البيان به لان الاب ما يضاف الى لان من
 من الحسنة هذا هو السبيل في تحديد الاضافات **قال**
 ولا المركبات الا محدود مركبة مركبة من حدود اجزاها
اقول المركب فسان على فقط وخارجي فالاول هو
 المركب من الحس والفصل محذور مستلزم عليها ان كان الحس
 والفصل مركب كان حكمها حكم المركب منها والا كان
 حكمها حكم السابط والماني ان لم يكن شيء من اجزائه
 قولم بانفراد كالمادة والصورة محذور مستلزم على خلافه
 والصورة بالقوة وان كان كذلك محذور من اجزاء توام بانوار
 قال الحس او بعضها كما لا يضر كان جده مستلزم على حدود
 اجزاء بالفعل **قال** والسابط العقل لا حدود لها
اقول المستطرد يكون عملا وفعل خارجيا والاول
 هو الذي لا جرم له فلا حذر لان الحد اما سالف من الذاتات
 ولا ذاتي البسيط العقل اما البسيط الخارج فيكون مركبات

93
 في العقل كالمعروف العالي ولا يجب منه تركها في الخارج
 لان الحس والفصل حتى الحد لا الحدود ولاها يحلان
 عليه ومثل هذه السابط لها حدود وعملية فلهذا قيد
 البسيط بقوله العقلي **قال** ولا تخص الحس ولا
 حدود لها ولا يراهني عليها الا بالاعراض لا اشارة ذلك لخصها
 بها بالعقل دون الحس او بجري محذره كالمساراة وكلونها
 معروضه للاستحالة والعيا والحدود والبراهين ينافي
 من عمليات الاستحالة ولا يصح بل يدوم صادقة على ط
 قال او يقام عليه **اقول** الاما من الحس لا يمكن محذره
 ولا امارة الرهان عليها اما الاول لان الحدود مركبة
 من امور فكلية عقلية تستلزم تصور الحدود ذات ولا دلاله
 للكل على الجري لان الكلي مدرك بالعقل والجري مدرك
 بالحس والامارة واما الثاني فلان الرهان امر عقلي
 والعقل لا يبرهن الا ما ادركه وهو لا يدرك الا الموجودات
 وايضا فان الرهان والحد يالمان من امور كلية دائمة
 لا يعرض لها التعبد والاستحالة ولا امتصاص بخلاف ذلك
 ولان الحد والرهان يح دوام صدقها على الحدود
 والمرهين عليه ولا زولم للبراهين **قال الفصل الثاني**
السادس في الحد
 الحد صناعة عليه تسد دعها على اقامة الحجج من المقدمات
 المسلمة على اي حطوب كراد وعلى تحاوطه اي وضع من
 على وجه لا يتوجه اليها حاضنه تحت الامكان
 لما خرج من القياسات البرهانية التي العرض منها مع
 الحق من جهة ما هو حق ولا فرق منه وبين ما يعلمه لا ان
 حقه لمعت وما جيبها به وبين ما يعلمه اخبره شرح في القياسات

الجديده التي ليس العرض الحى والباطل بل هو طلب
 ما يحتم به الخصم في الماطرة والمجادلة ومقطعه عن الاحياء
 ويظهر به على حقيقه عند السامعين سواء كان حقا في
 غيره ما يحق فيه لايراد بعينه اذا عرفت هذا اتخذ
 القياس الجدي انما صناعه عليه فمدن معها على اقامة
 الحق من المقتضات المسلمه على اى مطلوب اريد على
 محافظه اى وضع معنى على وجه لا يوجه المناقضه على
 محافظه وضعه بحيث لا يمكن والصناعه ملكه فسانيه
 لمدن بها على استعمال موضوعات نحو عرض صادر عن
 قصير بحيث يمكن فيها وى ما يله للعلمه والعلمه قولنا
 علميه صحيح عنها الاخر قولنا وعلى محافظه اى وضع
 معنى على الوضع الراى للمعتمد او الملزم كالمزاد
 والملك قولنا بحسب الاحتمال ان اساره الى عجز المجادل
 عن حصل بعض المطالب المتعذر لا يبدع به صناعة
 الجدول لعجز الطرف عن اداله بعض الاطراف **قال**
 رناض الرض باقامه الحق مايل وعادة معيه ان يلزم
 وحافظه محب وعادة معيه ان لا يلزم **اقول** الجدول
 يتناول الشخصين الجدول مايل وهو الذى يفتقر صفا ما اتا
 الحق من عديلات بتبليها من الخصم وعادة معيه ان يلزم
 صاحبه والناظر يجب وهو الذى يحفظ رايها ما لم يلق
 مشهوره وعادة معيه ان لا يلزم **قال** وبيادى
 الجدول عند السائل هي ما تسله عن الحجب وعند الحجب
 الزائعات وى المشهور لتلخصه اما حفظه براهها
 الجمهور ومحمدها بحسب العقل العمل لعدولها الى الحق
 وى لاداء محوره او بحسب على اوزعاه لوقوع من القوى

السامعه لحبه او دمه او حب استغراء والمجدل بحسب
 نى غيب يده العقل النظري واما محدوده براهها
 جامعه اراهم صناعه كاختراع للسلسل هذا الحكم
اقول لما كانت غاية البرهان هو اظهار الحركات
 سباده سلمات ومتهورات فنادى الجدول اعنى المدعى
 المستعمل فيه هي التمسك لا غير لما كانت غاية الجدول
 العلم على الخصم بحيث يدرك الجمهور طيب مباديه سلمات ومتهورات
 محادى الجدول عند السائل هي الملمات التي سلمها الحجب ولعز
 بها واما عند الحجب فالزائعات وى المشهور لتلخيصه
 وانا قد بانخصه احراز ان المشهور لتلخيصه
 كقولنا انصر احوال طالما او مطلقا فان المشهور لتلخيصه
 وهو قولنا لا ينصر الظالم وان كان لما قال ان مطلقا ليس
 ان التماسات الجديده هي المولود من الدواعي والامال
 ذلك لكون الجدول صناعه محدده لمخاطبه كل امان في
 كل مما كلفه على طريق الانصاف بالعمل العامي وانما هو
 الى ذلك المقتضات المشهوره وى المشهور لتلخيصه
 هذا فاعلم ان المشهورات اما ان يكون مطلق مشهور عند
 الجمهور او محدوده يكون او مشهوره عند قوم دون قديم
 والاول اما ان يحدوها الجمهور بحسب العقل العمل هي الملمات بالارا
 المحذور لانها محذور عند الجمهور لعدولها الى الحق والظلم فاصح
 واما ان يحدوها بحسب خلقى فعنى بالحكمي لذلك السامعه
 الحاصله من كثر الانواع الزائعات عنه حتى يحصل النخل معها
 بسهولة الحكم بوجوب محافظه الحرم فانه يقتضيه الحجة الاساسيه
 وكما تقتضى الله والرحمة ويحد الحيوان بحسب حرم ولا
 فائده او يسلها الجمهور بحسب قوه اخرى من القوم المعانده

او يكون مقبولا بحسب الاستقراء لكونه الملك المقير
طالم لا يحسب وجهه وبالجملة بل بالحكم به للمهور سبب قوة
غير وهذه العقل النطري ولما بالى اعني المشهور
المجوده فهي التي يكون مشهور عند قوم دون
اخرين كسهم اصابع السلسل عند المتكلمين **قال**
والوجه قبولها مشهورة بحسب الاغلب ولا يعكس
في الجدل المشهورها لا الوجوب قبولها وليس كل مشهور صادقا
بل المشهور يعادل التسليم لان الصادق يعادل الكاذب
اقول قد عاين جبادي الجدل الامني المشهورات
وصنف واحد من التقريرات وهي السلسلة من المحاطين
ما يجيبون انفسهم من المشهورات المطلقة او المجردة
سواء كان جحفا او غير حق والسايل بولها من المسئلة
من الجيب سواء كان مشهورا او غير مشهور وملكاته على
الجدل هي الزام او دفع لا البصر حان وقوعها في اللبنة
من التقايا وهي الوجوب والمكن والمتنع في موادها
والواجبه قبولها بل يكون مشهورة ومولا على القضايا
الاوليه والحسب والى قياسها معها وقد لا يكون وهو
المادر كالحكم الجرب فانه قد يكون حلسا عند محضر طائرا
عند اخر فلا يكون مشهورا فالصنف الاول سبع في مباد
الجدل من حيث انها مشهورة ولما من حيث انها واجبة القول
وكل واحد من القول مشهور بحسب الاغلب ولا يعكس فان
الاغلب في المشهورات انها لا يكون ولجبه القول وليس
كل مشهور صادقا وان المشهور لا يقابل الكاذب حتى يحسب ان
يكون صادقا بل يعادل التسليم فان الصادق يعادل الكاذب
والا تقابل المشهورات لاسلر والشيخ سكر ومما شقالات

95 واما المسائل مشهورة بحسب آراء مختلفة كالقول بان الله
موترة اوليت وقد يستعمل الجدلي في وصفه لغرضين
ملكاته الشهرة قد يستند الى الاخلاق والملكات المستند
الى الامور حه والى العوايد وكانت منه مما حلفت كثير
كانت القضايا المشهورة متقابلة بحسب الاراء المختلفة اما بين
العوام كقولنا جفظ المال اربا اعاوه فان العوام يوجد
منهم اختلاف في ذلك او بين الخواص والعوام مثل لن الخيل
او عند الخواص من الله والله ان عند العوام من الخيل
ولولها الله موثره عند طائفة الغم وموت الشهادة لاش
عند طائفة المعالي وقد يستعمل الجدلي المتقابلين في
لغرضين **قال** فبادي الجدلي مسلمات اما عامه واما
خاصه واما بحسب شخص واما بولف على وجه صحيح بحسب
الشهرة قياسا كان او استقراء والقياس اقرب لانه اقرب
الى العقل والاستقراء اتم اما عا لانه اقرب الى الجرب فالجدل
اعم من البرهان فاده وصورة **اقول** المسلمات ينقسم
الى عامه اما مطلقة يسلمها الجمهور او مجدوره يسلمها طائفة
والى خاصة يسلمها شخص اى مسلمة بحسب الجيب والاول
مشهور والجمع سبع في صدمات الجدل هذا بحسب الماده واما
بحسب الصورة فان الجدلي يستعمل ما سيج بحسب الشهرة قياسا
كان او استقراء والقياس اقرب لانه اقرب الى العقل والاشارة الى
الفضول والاستقراء اتم اما عا لانه اقرب الى الجرب فالجدل
اعم من البرهان فاده وصورة اما ماره وانه
يستعمل ما يستعمل البرهان من القضايا الواجب قبولها واما لا

يستعمله اعني الدواعي واما صوره فلان البرهان اما سبيل
 الاسم المنع على ايجاز الاشكال والجدل سبيل منها ومن الاستقراء
 والعقم من لا يقينه **قال** وشفيعته الزام المطلبين والرب
 عن الاوضاع واقناع اهل الحصول من العولم والمعلم القامرين
 عن درجه البرهان او الذين لم يصلوا الى معرفه **اقول**
 ما اوضح المظهر انه القياس الجدلي عارضا وله من التمسك
 على التمسك من الذي على يد منتهى عنده وعند من سعى ان يسمع
 القول معه وان كانت البرهمنه القياس الجدلي هي راض
 الاذعان في معرفتها على النظر من حيث يمكن ان يحصل به قياست
 كثيره في حله ولعله على سبيل النفي والاثبات ثم يرجع فيها وتبايل
 احوالها بالصريح ملوح الحق من انماها اذا حرفت هذا المقول
 العزم بالجدل يختلف اختلاف الاسماء والاصول ذلك كله
 ان الانسان مدني بالطبع وهو انما هو الزام امري بالجمهور
 اجدها بحسب الوجود الاقوان به لوجود لا يوافق الحاق تعالى
 والمعاد والسوء ولا جرح العجل به كالمواهب السريعه
 من العيادات والمعاملات والذي يودي الى الحصول هذا
 الاعتقاد الجمهور سهوله ما في والمنقضي لابطال صار والبرهان
 مسي على الامور السعيه ولا يعطى هذه الغايه لكل اجدل قصور
 لقصور بعض العقول عن بعض احوال اسوداده ونوعه على
 بعضها فوضع القياس الجدلي على الامور المجوده في
 المقبوله عند الجمهور لذلك ليعلم بالذات في لغير المشار
 والمعاونه ولهذا قال المعلم الاول ان من مخالف المهورات
 الرابعه منهم من يحتاج الى المعافاه من كبح وجوده على
 الحالى وسحب عقوف والذين ومنهم من يحتاج الى تعريف
 من جهة الحين من لا يعرف بحرارة النار وكرويه الشلح

96 فنفه للجدل الزام المطلبين والعلمه على الختم بحيث يدرك
 الجمهور والادب عن الاوضاع وحفظ الرئيس عقائد العامه
 عن نواحي المبتدعة عن الموهبين على عبادهم الحق بطلان
 مشهوره الى اسماهم ليحصل اعراضهم النامه متعارضهم
 الرئيس على محرم اسماهم لاعتقاد الموهبين واما في الحصول
 من العولم في التبايل الكلية بالمهورات وكس تقوى العقلين
 القامرين عن درجه البرهان اذ اكرموا انفسهم بالمبارى العولم
 ولا سبيل لهم الى العقم بالبرهان اما لقصورهم او لانهم يصلوا
 الى موضوع البرهان علمه اذ اقبلت بحل وامعهم بالقياس
 الجدلي فلم يدرك لهم لم يحصلوا على احد لاخرين **قال**
 وليس موضوع نظر الجدلي محدود بل قد يتطوره كل من
 من النظر في العمليه وما يحوي محوري المطلقه مما سيع
 في غيره **اقول** لما كان الجدل مولدا من المبادئ المنهيه
 وكلنت من تلك المبادئ سعيه في كل من كان موضوعه لا
 الجدلي غير محصور علم دون الحق ولا محدود بالمبادئ بل قد يكون
 المله الجدليه في علم محمله اما حليه كقولنا هل الله حي
 ام لا واما طبيعيه كقولنا هل الحركة موجوده ام لا واما
 منطقيه كقولنا هل العلم بالمصادرات والحدود لا ينظر
 ايضا بما يحوي محوري المطلقه كالدورات والمناسبات وغيرها
 وبالجملة كل علم مشهور واذا كان نافع في غيره **قال**
 والادوات التي تعدل لاربابها من الماهله الجدلي اربع اسما
 المهورات من كل نوع واعدادها ولا مدار على تفصيل معاني
 للالفاظ المتكرره والمسله وعلى القيم من المناهيات بالفصول
 والحواصير بسدرها اراد الورع على الخراج التي من حكم نعمه
 وغيره وعلى حصل التباين بين المناهيات بالاصناف الابحايه

والعلمه ليعبر على ادخال الشيء في حكمه **قوله** من غير ان يكون
 هذه الادوات الادراج هي الالات التي تسقط بها مواضع
 الانظار الجردية ويحذفها عن الاصطلاح والزم الخضم
 ما يريد اللفظ **قال** استحصار المسمى من كل نوع
 وجميع المقدمات الواردة عند الجمهور وعند اصحاب الصاعقات
 والاساطد انما هي من ادوات يحصل دواعي الى ادراج ونقل الحكم
 من دواعي الى دواعي ونقل الحكم من دواعي الى سببه وبالجملة
 تحصر اصناف المسميات من المواد المطقية والطبيعية
 والظنية وغير ذلك وما للحاج اليها **قوله** لا قدر على الفصل
 معاني الالفاظ المتشابهة والمسللة والمباينة والمباينة والمباينة
 حتى لا يقتصر على الدعوى المحجزة بل يسرر الاستدراك او التفكير
 وبها اقدر المجادل على التفصيل للايم المسمى كل امكنة يعاظم ولا
 يغفل ولا يكتفي بالحب والسائل للملاحية فما الاخلاق فيه كما بينت
 المساعيس اذ ادراج منهم خلاف سبب اللفظ فاذا بين المراد
 والاختلاف وذلك مثل قول الاصوليين ان الواجب التحريم ان الجميع
 والحب وقال بعضهم ان الواجب ولعله لا عينه ويحصل
 الخلاف الشديد في ذلك والسبب فيه العاطف اللفظي فان التام
 بوجوب الجميع انما عوانه انه لا يملك فعله للمكلف كان
 مدانك به الواجب ولا يجوز له الاخلال بالجميع ولا يجب
 عليه الجميع من وجوب الخلاف **قال** القيد على القيد
 بين المتباينات بالفصول والخواص باستنباط الاصول المميزة
 من الاصول المتقاربة جدا ان الذي يظهر سانه لا يمكن استنباط
 فصوله ودرجه وعادة ليعبر بذلك على ادراج الشيء في حكم
 غيره فبين الفرق والاختيار بالفصول وينتفع بذلك مثابة
 القياسات المعجولة اسما غير المدعى في قوله الجرد وفي تفصيل

الاسماء المتشابهة **قوله** القيد على حصول التباين بين المتباينات
 والمحملات اما بوصف ايجابية اما باستدراك محمول واحد
 كما استدراك الانسان والفرس من الماء او الحي او في هذه مقصده
 كقولنا هذه الزمان في السعة الى السعة هذه التلك في المدينة
 المدونة في هذه مقصده لئلا يسهل البصر الى النفس لئلا يسهل
 اليها واما بوصف سلبية لئلا يسهل البصر الى الحكم فساد كان في انه
 لا ضد لها والعاية هنا ضد العاينة في الاله البالية وهو ادراج الشيء
 في حكمه من غير ان يكون بالتمثيل وبالجملة الفرق بين المتباينات والقيد
 بين المتباينات هو العلم الذي يسمع به ذلك في الفصول وهذا
 في الاجناس وفي القياسات الشرعية المسئلة من حيث يصح ان
 الممكن في معنى ممكن في شبيهة **قال** وكل حكم مسرور سحر
 هذه احكام حتى به صلح لان يحصل مقدمات الاقضية في موضعها
قوله لما كان موضوع المطلق العلوم والاحكام الكلية العدد
 محمولة كذلك وذلك اما ان يكون من احدى الكلمات الخمسة
 او من الحدود والرسوم لان الكلمات هي هذه لا غير واما عطف
 من جهة اللزوم الذي يطلبه المجادل لامن جهة الموضوع والمحمول
 هذه للحدوث هي التي يحلف المجادل ان منها بالاسماء والاطال
 ويحاج كل منهما الى اصول يتقوى بها على الاسماء والاطال
 يحاج كل منها الذي هو عرض الحدوث ويعرفها يكون بالاسماء
 والاسماء في كل واحد من محمولات المسائل التي يرغم اسماها واطالها
 وهي الاصول التي تعرف بها الى الامرين اولى وانما يسمى
 هذه الاصول بعبارة العلماء حواصلي موضوع محسوس ونظر
 والموضع هو كل محسوس كلي واحد يسقط منه احكام كثيرة كل واحد
 منها جوي بالنسبة اليه وصالح لان يصير مقدمات لساير محسوسات
 باعتبار مظهره لئلا يسهل احد القيدين اذا كان في موضوع كان

الاحرف فخره فانه حكمه ضعف حكمه جرمي بالنسبة اليه
وان كان مكملا في نفسه وملتقنا ان كان وضع الالجاب
في الاصل فالحاصل ان كان وضع الاسماء في الاعداد احصا المجرى
حيث ذلك من المواضع **لاية قال** وربما لا يكون مشهورا
واما لمجيئ التسمية حرامه **اقول** الحكم الكلي اعني الموضع
قد لا يكون مشهورا ويكون حراما مشهورا ولا يكون حقيقيا
لجدت لعدم تميزه ويكون الجريبات صالحة لان يكون مذكرا
والسب فيه ان الحركات اعرفت عند المحققين والامور
الكلمة ابعد جعلها عند العلول لعدم السانم اليها ويقطعون
لها فكون مشهورها امل ولان بعض العام اكثر من الخاص
ولهذا كان الاطلاق على كذب العام اميل لمجدي للاعتبار
قد يكون الجرمي مشهورا وطلعه غير مشهور **قال** والمذكور
منه الى سائر عنهما بالمتصفح لما يكون باقضا للوضع
اقول صناعة الجدول سمى بامر من موال جواب المحجب
بولف افسه من الدواعي على ما مضى واياها السائل فان
مقتضاها منى التي يبار فيها السائل مجبره الصدور من صفة
الاحار الى صفة الاستحسان مكن غرد السائل لعدد
المعدلات وبعد تسليم المحجب لما يجدد بها لغها للشيخ بوجه
ساقط للوضع فمنى باعتبار حثارتها جوف الاستفهام لها
يسمى حمله الجدول باعتبار جعلها جرمي قياس جد تسليم
للخصم منى متوجه الجدول وذلك من نصح ان العلم بالوجد
والكسر الواحد معول السائل هل الواحد والشرضا
واذا قال الخصم نعم بال هل العلم بالمصادات واحد فادا
قال نعم لخصم حكم الخصم بالحاد بالعلمين **قال**
ومع لاها ان كانت مساوية لموضوعاتها منى جدي وادخل

98 والخواص حمزة او مركبة ومنها الرسم وان لم يكن مساوية
فالواقع حتمها في طريق ما من اجناس او اصول ولا يفرق
منها منها في غير الاعراض **اقول** لما كان موضع الجدول
امرا كليا كانت محمولة لذلك وذلك اما ان يكون من الاجناس
واما ان يكون من الفصول واما ان يكون من الخواص واما
ان يكون من الاعراض وذلك لان محمولها المقدمات اما
ان يكون مساوية لموضوعاتها او غير مساوية فان كانت
فاما ان يدل على الماهية او لا الاول يسمى خواص والخواص
اما حمزة او حوله والمفرد خاصه المفرد والمولف خاصه
المولف وتطلق على الجمع اسم الرسم لانه من الخواص يحصل لانه
من الخواص يحصل وان لم يكن مساوية لموضوعاتها فاما
ان تقع في طريق ما من اجناس او اصول فاما ان يكون من الاجناس
في صناعة الجدول او لا يقع فان وقع فهو الجنس او الفصل
ولا فرق بينهما هذا الفن وان لم يقع فمنى الاعراض والمجوز
لهذا الاعتبار منى اربعة الجود والخاصة والجنس والعرض
وسقط اعتبار النوع لانه ان جعل على الشخص سقط اعتبار
بنا لان المباحث للجدول كلية وان حمل على الصنف
كان منزله حمل اللوازم لان النوع ليس نوعا للصنف
فالنوع اذن يقع في موضوع القضية لا في محمولها **قال**
ولا بد من اثبات الوجود في الاعراض ومن اياها المباد
او الوقوع في جواب ما من مع ذلك في الخواص والاجناس
ومن القيام مقام الاسم مع جميع ذلك في الجود وهذا
بحسب الشهرة **اقول** لما وقع من المحولات الجدلية شرع
في بيانها اياها العرض فاما ان وجوده واليه اشار
بقوله ولا بد من اثبات الوجود في الاعراض واما الخاصة فاما

المساواة مع إثبات الوجود واما الجنس فاثبات وقوعه بموجب
 ما مر مع اثبات وجوده الى هذين الامرين اشار بقوله ومن
 اثبات المساواة او الوقوع في جواب ما مر مع ذلك اي مع اثبات
 الوجود الذي هو الشرط الاول في الخاص يعني المساواة والاحتياج
 يعني الوقوع في جواب ما مر واما الجيد فاثبات ان قيام الجيد
 مقام الاسم في الدلالة مع جميع ذلك يعني من الترابط الثلاثة
 التي هي اثبات الوجود والمساواة والوقوع في جواب ما هو
 وهذا الترابط بحسب الميزة **قال** والحق يقضي ان
 كون كل شرط محققا لبعضها عن البعض الآخر لئتم تحققة
 وان يكون الجيد مساويا للماهية ولا يحتاج الى اثباته واما ما
 فقد يلحق ما عني اي شي كان ذلك لئلا يحتاج الى اثباته
 فالاسهل انما اعراضا لا وبالعكس **اقول** التحقيق
 يقتضي ان يكون كل شرط محققا لبعض هذه المواضع مسلويا
 عن البعض الآخر لئتم تحققة مثلا للعرض شرطاً فيه كشرط
 اثبات وجود الموضوع في محقق سضاف اليه شرطان لقران
 احدهما سلب شرط الخاص عنه والثاني سلب شرط الجنس ومما
 عدم المساواة وعدم الوقوع في جواب ما مر والخاصة
 يحتاج الى شرط آخر بحسب التحقيق وهو سلب شرط الجنس
 عنها والجنس في شرط فيه سلب شرط الخاصة عنه واما
 الجيد كشرطه فهو المميز مطلقا سواء كان من الذات
 او العرضات واما بحسب التحقيق فاما يعلق على ما يواو
 الماهية اعني المركب من الذاتيات ولا يحتاج الى اثباته
 على ما ساء في كتاب البرهان بخلاف الجيد منها حيث حوز
 ان يكون في العرضيات ولذلك يحتاج الى اثباته للموضوع
 لان العرضيات مدحصول الشكل في ثبوتها للموضوع ويحتاج الى

وهان بخلاف الذاتيات واذا كانت شريطة الاثبات اتمل
 كان الاثبات اسهل وجسده يكون الابطال اعسر وبالعكس
قال وينبغي الحدوث ان يكون مواضع مولد للامات
 والابطال مطلقا ومواضع محقق الجنس والخاصة والجيد
 يلحقها مواضع الادنى والاف وهي معلقة بالاعراض ومواضع
 للموضوع ومعها في الجيد ودر تفصيل المواضع ما يلحق المحقق
 فليصير على الاثبات **اقول** يحتاج المحادل الى ان تستلزم من
 بضاعة العلم والى الدرجة في عارضة الصاعده كما يحتاج غيره
 من الصلوات حتى يندرج على ايراد ما يحتاج اليه كل وصف
 ولا يلحق حفظ الصاعده دون ملة الصاعده اذ قد يحفظ الاثبات
 ما لا يذكره وصف الحاجة اليه او يحتاج الى الغير المحفوظ
 عنده فيكون الصاعده محال كل ما يريد من وصف حاجته وبالقول
 الصاعدي يحصل وصف الحاجة من غير روية ولا يوقف فان
 التوقف والروى انقطاع عند الحاضر كما انه لو طلب من
 صاحب الايمان ان يثبتها في غير من الاشعار ومذهب
 من المذاهب فاذا كان جاعلا للاشعار والمذاهب كان عند
 في كل وقت ما يحتاج اليه وطلب منه واذا كان عاديا
 في صناعته يحكمه مد على الارصاد في مدعى المطلوب
 غير توقف فان حفظه من غير روية وعادة توقف للروية
 واستحصار المذهب في خاطره وفعله بالتصور والارادة
 الى جادى حكاية والتجربة للاتباع على ومن المذهب
 المحفوظ وكان ذلك فان يطلع بسبب الواسع بين الاثبات
 فيذهب ردها وهو مذهب الصاعده ولذلك التجادل
 في جدل لا يدوم ويعلم ويذكر اسما محال اليه في
 اسطر بخلاف المذهب وطالب للمحصل في عاجل حاله

واجله اما بذكره او باذكاره ان الزئبق له اوباء الهام الرب تعالى اذا
 عرفت هذا مسعى ان يكون الحد الذي هو موضع هذه الالباب
 والابطال مطلقا لا يحتاج الى الاثبات والابطال في جميع المجموعات
 مطلقا ويحتاج ايضا الى اعداد مواضع يخص الحس لاجل ارتباط
 ومواضع يخص الخاص لاجل ارتباط ومواضع يخص الحد لاجل ارتباط
 ولتكون هذه المواضع مواضع الاخرى تحتها المواضع هي مواضع
 اي الامرين اولى بالموضوع وانها ومثلها تحقق في الاعراض
 وفي الحد اكثر المطالب حسه على الاولى والاخرى ان بعد
 مواضع لها وبعد ايضا مواضع للهو وهو هي ايضا لو لم يكن
 ان الله لان الحد في سطر الحد فمحتاج الى خواص الهو وهو
 وهو يكون بين سطر سطر كثر مرر مختلفين باخر كقولنا لا يات
 هو الفرس لغيره الحيوانية والسمان يدركها ان يغير وقد يكون
 يتخبر على ما اى ويظهر من هذا ان اضافة المواضع من التماسه
 وهي مواضع الاثبات والابطال مطلقا ومواضع الاعراض
 ومواضع الاولى والاخرى ومواضع الحس ومواضع الفصل ومواضع
 الحد ومواضع الخاص ومواضع هو وهو تفصل اصناف
 هذه المواضع وتعددها بالبيان بالتحقق في نفسه على ايراد
 الاشكال في تحديد هذه **قَالَ** ونقول من مواضع اثبات
 والابطال لا سئل محرم وهو ان يحل المطلوب ويجزؤه الخ
 دامها وعواضها وعروضها ولوانها وكونها وانها
 جى ماها ما حركها كلها بحسب النهر وبطلب منها ما يقتضى
 الاثبات والابطال القياس او الاستقوا **اقول**
 قد بينا كتاب الرهان كيف يستدل بالحجج والقياس في
 المطلوب نفسه من جهة جديده اعني الموضوع والحد ليجعل
 الحد الاوحد في الاجاب ومن الامور الخارج عنها السلب

100 والخارج عنها غير خارج عن الاخر على ما قبله لا يحل
 والسلب الكلى للمركب وتحليل المطلوب واجراءه الى دائرها
 بان ينقسم الى الاجزاء الذاتية والى الوجودية كالماده والصوره
 واجزاء الاخرى الى البسائط وكذلك يحل الموضوع
 الموضوع الى العوارض والمعنى وضمان واللوان والمزاج
 على ما هو مرسوم فان كان المحمول او جوده او جوى يساوي جعل
 الاجاب الكلى وان كان بين الكلى والحجج او بين جزئ
 متافاه كان بين المحمول والموضوع متافاه كما اذا اردنا
 ان نعرف هل العاقل حيود ام لا فلهذا العاقل هو الذى
 يكون جميع افعاله وافعاله على سيرة العاقل والحيود
 هو الذى يبارى من حسن حال الاحياء وهو البادى ليس
 على سيرة العاقل فالعاقل فيه حيود ومدا الاعصار رافع
 في الابطال في العلوم وكذلك اذا حلت التامه الى العوارض
 فان كان العوارض المحمول عارضه للموضوع لقولنا الحس محرم
 والميمور يكون صوابا وقد يكون خطأ لذلك الحس
 فان كان عروض العارض للمحمول فلهذا هو موضوع
 على وان كان الكريما فهو حدى ولا نعم فعه في الاثبات
 لان عروض العام لا يجب ان يكون عرضا للخاص ونعم
 في الابطال لان ما لا يكون عارضه للعام لا يكون عارضه
 للخاص وان كان عوارض الموضوع عارضه للمحمول
 كقولنا ان كان علم شريف كالمتوحد وعلم خفسر ط الهاء
 بالمال شريف وخفسر وهو موضوع على لان عارضه للخاص
 عارضه العام وسفع به في الاثبات دعوى الابطال وقد
 ينقسم الموضوع الى اضافة او محاصه ثم يطلب المحمول
 في ذلك وتحديد منها وسدح من فوق الى اسفل فان كان

المحول موجودا في الكمال وفي الاكبر حكما بالامات الكلي
 للاستقرار وان لم يكن موجودا في الكمال حكما بالابطال
قال ومنها ان يطلب ما يقابله او ما يفتقده ويطلب منه
 ما لم يكن جوازا منه دون الاخذ للابطال **اقول** هذا الجيد
 المواضع المتعلقة بالامات والابطال وهو ان يطلب وجود
 متقابل للمحول اما بالمضاد او بالساقض فان كان متقابل
 للمحول موجودا للموضوع لم يكن المحول موجودا له لا مضافا
 للمعاين كقولنا ان كان كل انسان حيوانا فالانسان ليس حيوانا
 وهو يقتضي الابطال لان وجوده متقابل للموجود سطر وجود
 المحول للموضوع **قال** ومنها ما يتعلق بالامور الخارجية
 كالسرط المذكورة في الساقض فان اختلفا فيها بصفة الابطال
اقول من المواضع التي يفتقد الامات والابطال ما
 يتعلق بالامور الخارجية عن المطلوب وهي شروط
 الساقض العامة فان اختلف تلك الشروط يفتقد
 الابطال كما يقول القائل المحدث من الناصح فنقول هذا
 الحكم باطل لوجود الاعتداء وان الوصف والاعتباط
 دون التمكن يقال للملك يعلم فنقول انه باطل لان المذكور
 يحصل علم ماض والعلم يحصل علم مستقبل **قال**
 وايضا احوال النوب كاللوام واللاوام والاكبر والاطيب
 فانها صفة الامات **اقول** هذه المواضع مما يتعلق بالامات
 وتعلق لان التي هي خارجة كالدوام واللاوام والاكبر والاطيب
 والامم بوجود الشيء حشد للموضوع خارج لوجود احواله
 نعم وجود الشيء نعم من وجوده على حال ولما استلزم للام
 العام كان امات وجود حال الشيء يستلزم امات وجود
 جوده مطلقا كقولنا كذا كان الذي نافعا اذا كان ماضيا

ولولا ان كان محمدا امكرا من جود كان المحرر امكرا
 مطلقا وهذا يقتضي بالامات **قال** ومنها مواضع
 عامة مشتركة مثل ما حكم بلحق الضد اللاحق بحال ضد
 اللاحق بحال لعد المتحقق بصدك بحال كما يقال مثلا
 ان كان الاحسان الى الاصدقاء حسنا فالامارة الى الاحسان
 حسن او الى الاصدقاء صالح او الاحسان الى الاصدقاء صالح
اقول هذه المواضع السبعة تتعلق بالمعانيات ويختص
 عامة مشتركة من الكلمات احيانا ان يلحق بلحق ضد
 اللاحق بحال لعد المتحقق تلك الحال كقولنا ان كان
 الاحسان الى الاصدقاء حسنا فالامارة الى الاعتداء حسنة
 فقد حكما بلحق الحسن للامارة التي هي ضد الاحسان
 اللابحة بالاعتداء الذي هو ضد الاعتداء وهذا الحكم وهو
 الحسن موجود ايضا للعد اعني للاحسان الى الاصدقاء
 لما حصل من هذا ان الاصدقاء والاصدقاء علاقتان
 والامارة والاحسان معا بلان وكلاما استمر كانه حكم واحد
 هو الحسن فاجدا المتقابلين اذا كان على حال الموضوع كان
 المتقابل الاخر موجودا للمقابل ذلك الموضوع على تلك
 الحال اعني اذا كان الاحسان على حال الحسن للاصدقاء
 كانت الامارة فانية للاعتداء على تلك الحال وانما يات
 الحكم بلحق ضد اللاحق بحال لعين ذلك بلحق بصدك
 للحال كقولنا ان كان الاحسان الى الاصدقاء حسنا فالامارة
 الى الاصدقاء صالح فالاحسان احد المتقابلين كان حاصلا
 للاصدقاء الذي هو الموضوع بحال من الحسن وكان المتقابل
 الاخر وهو الامارة لعين الموضوع وهو الاصدقاء
 بصد حال الحسن وهو الفاعل فقد حكما بلحق الفاعل الذي هو

ضد حال الحسن ضد اللاحق الذي هو الامارة التي هي ضد
الاحسان اللاحق لذلك الموضوع بعينه اعني الاصدق اما الموضوع
منها واحد وهو الاصدق والمخالف معادلان بخلاف الموضوع
الاول والثاني ان يحكم لمحق اللاحق بعينه ضد للمحق ضد
تلك الحال كما يقول ان كان الاحسان الى الاصدق احسانا
الاحسان الى الاصدق قباح فالاحسان لاجد للمعاليق والامارة
المقابل الاخر والمقابل الاول حاصل للاصدق الذي هو موضوع
متقابل للموضوع الاخر بحيث لا يكون الحسن وهو حاصل للمقابل الاصدق
وهو الاصدق ضد تلك الحال وهو الامارة **قال** ومثل
لمحق الضد مثل لمحق به ضد على السوية كالبحر الهوي
للمحق الحب بها ومنه ما حال اذا كان الشيء اما مساوية
بأب واذا غير الاولى اما فالاولى بآب وهذا لا يقال
بالعكس وايضا حكم المقاربات ولقد **اقول** من يلجأ
مواضع عامة للامات والاطال منها موضع لمحق الضد
مثل ما لمحق به ضد على السوية يعني ان عروض الضد
للموضوع على التساوي فان كان احدهما طبعيا كان الضد
لذلك كما يقول لو كان الحب بعرض للقوة المهيمنة كان العجز
كذلك منها موضع التساوي كقولنا ان كان ما هو سائر
لهذه اللون اما هو بآب اذ لم يكن لم يكن في قولنا ان
كان الاضداد محروج من العين فالسماح محروج من
من الاول ومنها موضع الاولى كما يقول ان كان غير
الاولى اما فالاولى بآب لكونها ان كان العام بغير
اما فالعام بآب بآب عدالة الامات واما الاضداد
العكس كما يقول ان كان الاولى غير بآب مع الاول
غير بآب لكونها ان كان العام بآب بآب العام بغير غير

102 مات ومنها موضع المقاربات وذلك ان الحكم اذا كان
اما الاضداد السمتين كان اما للسمة الاخر كقولنا ان كان
العلم بالمجملات مجملات فالعلم بالعلميات مجملات **قال**
واصايب لمقابل الموضوع ما يقابل محموله مثل ان يقال
ان كانت الجماعة فضيلة فالحسين ردله ومن المطالب والاستسا
ان كان الشجاع فاصلا فالجماعة فضيلة ومن المصارف ان
كان ما يجري مجرى العدل يجري مجرى الجماعة فالعدل الجماعة
اقول من مواضع للامات والاطال ايضا منها ما مطلق
بالتضاد بان يوجد لمقابل الموضوع شيء ما يوجد للموضوع ضده
ان يقال ان كانت الجماعة فضيلة فالحسين ردله واعلم ان
الجماعة المشهورة الاضداد ان ركب صديق مع الضد
على اربعة اوجه كل واحد من طبعين ثم يكون اذا كان
الشيء من الشيء حال ما ضد الشيء مع ضده مثل ان الكون
مع الصديق محله ومع العدو مساواة وضده مع ضده
مثل حاله لكونه ان كانت الامارة الى الاصدق قبيحة
فلا احسان اليهم الى الاضداد صريح وان كانت الامارة الى
الاصدق قبيحة فلا احسان اليهم حسن والشيء مع ضده ضد
ماله فانه ان كانت الامارة الى الاصدق قبيحة فالامارة
الى الاضداد جميلة وقد سلف كلام في ذلك منها مواضع
الطائر كقولنا ان كان ما يجري مجرى العدل محمود فالعدل
محمود ومنها مواضع الاستقانات كقولنا ان كان الشجاع
فاضلا فالشجاعة فضيلة والشجاع فاضل فان الاول والاخر
العكس وهو ان يقال ان كانت الشجاعة فضيلة فالشجاع فاضل
فان الاول لا يلزم لو قيل ان كان الشجاع مأمورا بالشجاعة فاضل
فالشجاعة فضيلة ومنها مواضع المصارف كقولنا ان كانت

ما جرى مجرى العدل مجرى الشجاعة فالعدل
 شجاعة **قال** ومن مواضع الاولى والاخرى كمالها هو
 اهم او اسرع او اوسع او اتم او اقل او اعدل او
 فهو اثر و محار الا فاضل وما يرغب فيه يوم لم وما هو
 حب حبس او فصل وما يودى الى عاهه اسرع وما يفسد
 حرا له وما يفسد حرا بالذات والمطلوب نفسه و
 المطلوب نفسه في وقته وما يفسد عنه فعلة الخاص
 وما يفسد على نفسه الرغبات من غير **اقول**
 هذه مواضع الاولى والثاني واصلها بر جمع احد الشئ الذي
 فيها اشراك بوجه من الوجوه على الاخرى كل ط هو
 ادوم من غيره فهو امر مطلق ما اسرع فهو اثر
 من الخسائر بالنسبة اليه وان كان سرعا فالحكمة والمروءة
 والاسع امر كالصحة فانها اسع من الخيال والاحتمال من غير
 امر وما كان من لم اشياء الى هي اقل امر كالصحة فانها
 امر من القوة لان الصحة في لها طاقم الاولى والارضا
 هذا فيما بعد والاغنى امر كالسار فانها امر من الخار
 والا لدا امر كادراك المعصوبات فانها الامور والار
 المحسرات ومحار الا فاضل وما يفسد المعصوبات
 من اهل العظمة او اهل العلم كالمعقولات على الحسرات
 وما هو حب حبس او فصل امر كالخمس والسواقي فان
 الخسب حب حبس الجواهر وهو فصل من اللذات وما
 تودى الى عاهه اسرع كالاسباب الناقصة هي
 للعاس فانها امر عند العامة من الاسباب الناقصة
 في المعاد وما حذر النوار وما يفسد حرا بالذات
 امر ما يفسد بالعرض كالنار وللناس وللصواب

103 نفسه امر من المطلوب غير وقته والاراضة و
 المطلوب في وقته امر من المطلوب في غير وقته هو
 كالعدل في وقت الساب فانه امر منه ووقته هو
 وما يفسد عنه فعلة الخاص كالنار العاقل من الانسان
 الشجاع وما يفسد على نفسه الرغبات من غير
 المصلحة او فصل ما هو خارج عنه كالعدالة فانها افضل
 من العادل واولاها ما فاضل والذي يورث جميع النوا
 امر من الذي يورث في وقت كالصحة والعلاج وللو
 جوده لا يراد من الموحود لما دونه وما يخص افضل
 والا يراد منه المورث كالمرور عند الله تعالى امر من لها اثر عند
 الناس وما اسار في نفسه امر وهو امر الذي يسار في
 فيه الاحباب امر والذي يورث ان يفعل بالاحسان
 امر من الذي لا يورث ان يفعل لهم وجميع الاسرار
 والمسعى به عن لها من غير عكس امر كالعدالة
 اذا كانت في جميع الناس لما يجمع الى السجاعة والسجاعة
 لا تسعى عن العدالة فالعدالة امر والاشبه بالامر امر
 من جهة ما هو مشبه وتعايد الفهم فانه اشبه بالا
 فيما بين من الفهم والفهم امر منه والسعي بالق
 صلا امر من السعي بالحسب من جهة ما هو مشبهان
 وتعايدانه ملزم ان يكون السعي بالفاصل من جهة ما
 هو احسن والسعي بالحسب من جهة ما هو افضل
 فان لم يشرط هذا لم يتم فان العذر في شره بالخار والوقه
 بالانسان والذي راد به امر امر والذي يورث الاخر لظهر
 فهو امر ممل وحق حب اللذات ليعود بها واصل
 امر من امر افضل من افضل احسنها والذي له الفصل

الخاصة سرعه ابرهما السب له وان كان له عدما كما قلنا
 مثل في العلم والسياسة والذي يفعل البراير من الذي لا يفعل
 من جهة فعله كما انما والفرق بين الذي يفعل بطبيعته الذي
 من الذي يفعل بعرضه ملامو بر والذى لا يفعل حيز الاموال
 والذي يتبع حيز البراير والذي يتبع سر اول ابر والذي
 للحرا البراير والذي يرفع السر اول ابر **قال** ومن
 مواضع الجنس مفر هو واقع في جواب ما هو وهل يبا والصفات
 منه ما ولا واحد وهل او هل له غيره لفصله او خاصه او عرض
 من اعراضه مثل ما بل لا يعاد او المتعذر او العالم بالذات بل
 للجنس او كما لما في مثل الجنس في حقنا السب حديد كما او الفصل
 كقولنا العشق امراط المحبة او النوع كقولنا المرض سوء مزاج
 كذا او لا يعمل كقولنا الهواء حرله السبح او العمل كقولنا الما مار
 هو مفره بالطبع او غير ذلك وفي كسبه السماه بالفصول
 اداني ام عرضي **اقول** ودخل السبح في كذا بالمثل عن
 طامري المتطيقين اهم لا مرون من الجنس والفصل فان غير بعضهم
 اسمي الاعراض ليرامانه ولا يراعت سر الرطابا احاس على ما قصده
 التحقيق وهو الموجب للعلم ليس من من الجنس والفصل وهذا سر
 بعض مواضع الجنس لمواضع الفصل وبعضها يخص به اذا عرفت هذا
 معمول الجنس كذا نوع في جواب ما هو لا يعني ان يكون في الجواب
 عن النوع بل يعني ان يكون واقعا في طريق ما هو وهو لا الظاهر
 لا مفر من سر المعول في جواب ما هو وير الواقع في طريق ما هو
 مواضع الجنس انه هل هو واقع في جواب ما هو انه لا وان هل يبا
 المسماة منه ما ولا واحدا وذلك ان الجنس كذا سبب صما لصدق
 عليه من الاثرات فلا يخلو عنه بعض الموضوعات خصوصا الاشخاص
 وصدق النوع حله على ما لا يصدق عليه الجنس كذا **حسب** العلم

مطلق

للمطوبون وبعض الظن ليس يعلم ومن مواضع الجنس ان هل او
 بدله غيره لفصله او خاصته او عرض من اعراضه فان الفصل
 الخاصة لاسمها الموضع ما بل لا يعاد الذي هو فصل الجنس بل الجنس
 خارج عنه ليس نوعه للمحر الذي هو خاصه للجنس بدله والواقع العام
 خارج عنه ايضا ولا نوع بدله ليس نوع العالم الذي لا ينفك
 للجنس للذات المحركة بل للجنس ولذا لا يجوز ان يكون للما للشي كالحيث
 في قولنا السيف حديد بل قولنا له صاعه ولا فصل النوع بل
 للجنس كقولنا العشق امراط المحبة واما هو المحبة المفردة ولا
 لنوع بل كقولنا المرض سوء مزاج صفا في مالا ولا انفعال بل
 للجنس كقولنا الهواء حرله السبح ولا الفعل كقولنا الما مفره
 او غير ذلك وبالجملة ان ذلك غير الجنس كذا ومن مواضع الفصل
 بالفصول داني او عرضي فانه يجب ان يسمي بالذات كذا
 صات وهل النوع جنس غير لا سبب حبه ولا حب اخر فها
 حتى يكون الجنس ان محليين فان الشيء الواحد لا يدخل في جنس لعلنا
 العلم حيز العلم من باب السبب والمحر من باب المصاف وهل يصدق
 عليه جميع وصور للجنس فانما الافعال عليه بعضها الجنس وهل
 كذا عليه وهل هي على سبب الاسماء والنسب كذا في العلم
 لانه كذا وان وهل ضده ليس جنس فلا يجوز ان يكون جنس كذا
 والشء وهل النوع مياا كذا من الجنس وهل هو الانسان احد
 الاحر كذا كالموجود والواحد وهل هو الصافي فالاحر
 كذلك وبما ان العلم مصاف والجنس ليس للطاق وهو ما عند
 السائل وهل ايضا فيما كذا واحد من كذا واحد وبما ان العلم
 جنس للعلم والصفة منه للمعنى والعلم علم العلوم وهل هو الصافي
 كذا واحد وبما ان العالم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم للعالم وهل
 ان كانت الاضافة من احد ما ذات وحيث فذلك في الاخر مثل

ان العاقل من الموضوع له فذلك العقلية وان كان الجنس
من العوارض مما يعرض لما يعرض له النوع امرا فان قال
ان لما احسن جهة الخطا لان الجاني النوع الفكرية والجنس
في العصبية وهذا هو الجنس على النوع على الاطلاق في جميع الوجوه
لا من جهة والجنس لم يحمل الجنس حسبا للامان والجنس على عليه
لعضو احذانه ولذلك ليس للجنس حسبا لانه تعالى عليه من جهة تدبر
وقطع وهل وضع افضل الفرض في الجنس للجنس الى غير ذلك من
المواضع المذكورة في التعليم **اول قال** وفي الفصل هل هو
له وهل هو مقسم لجنس متساينين وهل الجنس هو اعم من الفصل
والفصل على النوع وهل الجنس والنوع في موهبه وهل احدهما مضاف
والاخر غير مضاف وهل يرسم طبيعة النوع بارباعه وهل
يحمل الفصل على الجنس حلا كليا وبالعكس حلا ذاتا والنوع على الفصل
بالوصف **اقول** من مواضع الفصل ما يخص بها
ما شارك به الجنس او النوع ولما كان الفصل كالحاص للجنس عارضا
لا يحتمل ان يكون بغير الجنس مسطرا على الجنس حيز للفصل
ام لا ومن مواضعه هل هو مقسم لجنس متساينين والا كان لعدد الجنس
هو الاخر ويحتمل ان يكون الفصل موهبا على الجنس وبالعكس وان يكون
الجنس والنوع تحت موهبه واحد ولا يحتمل ان يكونا في موهبة كالبيا
ض والاسود وهل احدهما مضاف والاخر غير مضاف وهذا متبع
والا لرد لا يحتمل موهبه وهل يرسم طبيعة النوع بازدياد كارتفاع النار
بازدياد الحيوان الا بازدياد الماشي ولا يجوز ان يحمل الفصل على الجنس حلا
كليا والا كان مساويا له فليس المساوي له وهذا النوع مساويا
للجنس هذا خلاف ولا يجوز العكس وهو حمل الجنس على الفصل كحلا
ذاتا لجواز حمله عليه مطلقا اما حلا ذاتا فلا والا كان الجنس داخلا
في طبيعة الفصل ويتسلسل وهل يحمل النوع على الفصل بالجنس حيز

فانه لا يحتمل ان يحمل النوع على الفصل على ان ذاتي لان الفصل
ذاتي للنوع لا النوع ذاتي للفصل ولا يجوز حمله على حلا اوليا
كلما لان الفصل اعم من النوع من حيث المفهوم والخاص لا الحمل
على جميع افراد العام **قال** ومن مواضع الخاصة هل
هي مساوية او اعم ولا حقه مطلقة او وسط وهل امر غيرهما
بدلها كالموضوع هل هي حمل الانسان على الجالس او الفصل وهل هي
حمله الى سببه فكل واحد يعرف الموضوع بها وهل هي موهبة كليا
او جزيا وهل هي موهبة ام لسطية وكرهها في الجنس او في الجنس
الخاصة وهل هي الموضوع محب لولم يكن الموضوع كانت خاصة لغرض
كما يقال للسان انها اخص العنصر وفي المشهور يجب ان يكون خاصه
الاسد اشده وخاصة الفصل الخاصة **اقول** هذه
مواضع الخاصة بعضها تحت موهبة وبعضها مشتمل عليها من الحد
فالخاصة بمعنى ان يكون مساوية والا لم يكن خاصة حصصه لوصفها
في غير مواضع خاصة لوسط هل هي مساوية لما احصلت خاصة له او اعم
وهي لا حقه به مطلقا او بشرط كالجنس والصفة وهل امر
غيرها بدلهما لما نوه الموضوع حلا كليا لان خاصه كالبياض والحق
العكس او ما يكون داخلا في الماهية بدلهما كالفصل كحمل الباطق
خاصه للانسان وسط هل هي خاصة حمله الى سببه كالبياض والحق
وهذا مشتمل عليها وبين الحد ولذلك هل هي موهبة كليا او جزيا
وهو مشتمل ايضا وهل هي موهبة موهبة وكرهها هل هي موهبة كليا
يا ترى في اختيار مواضعها خاصة وهل هي موهبة كليا
اخص الاجسام والاطراف او في الاعراض العامة كقولها الحمار هو
الظاهر الولود وهل الخاصة للموضوع محب لولم يكن الموضوع كانت
خاصة اعم كما يقال للسان اخص العنصر فانها لو عدلت لصدقت
خاصة على الموهبة في المشهور يجب ان يكون خاصة الاسد اشده

من خاصه الاصعب وخاصة الضد من الخاصه الافضل
والاصعب للعدل والحق ومن المواضع الخاصه ان سطر هل احدث
من الجنس ام لا **قال** ومن مواضع الخلاف الفاطه
ذاته تسهوله ام لا وهل هي مطافه لما منها من غير تكرار او
سماء او ايهام ام لا وهل فيها فصل على الكفاية او نقصان فيها
ام لا **اقول** مواضع الخلاف ما سئلوا بالفاطه
ومنها ما سئلوا بالمعنى من المواضع اللغويه ان سطر هل الفاطه
واله على فاعلهما تسهوله ام لا فانه يجب ان يعرف بالفاطه واله
على فاعلهما تسهوله عندهم يعرفون المصيه والا اسهل بالنظر
في اللغوه عن مطلوبه وان سطر هل هي مطافه لفاعلهما من غير
استراك او سماء او ايهام ام لا وذلك لان جميع هذه محله
بالفهم وذلك على التعريف وسطر هل هما زاده وفصل
عن المطلوب او نقصان كمن يقول ان الطيب هو الذي يحدث
الصحة والمرقن فحدثا المرض زمان لانه اما حدثه بالعرض
وكفنا الانسان جسم باطقت فانه قد ينقص من الحد قولنا
حساس وذلك لا يحسن **قال** وهل فيها تكرار غير ضروري
ولا مانع كما في تعريف الاضافات والاعراض الثلاثية **اقول**
الكله قد كلف بالفعل كقولنا الخطه السطه شي غير منقسم
هذه ماهه وضربها او مانع او في محل الحاجة منه ما ليس كذلك
فالماني كالمالي والاول قد كلف ضروريا لما في تحديد بعض الكائنات
من الشيء وعصمه الداني فسمع الشيء في حله وحده في حله
عصمه الداني لمولنا في تعريف الاسم لا طر انه امر ذو معنى
لا يلف الا لالف وكما في تحديد الاضافات لمولنا الا في حله
لولا ان من نوعه من لفظه من حيث هو لولا ذلك وقد هو
الحث فيه وقد كلف غير ضروري الا انه يحتاج الى تكرار في
الاسان

106
للانسان الحيوان مثلا فان المحب يحتاج الى ابراجيه
وان اشتمل على تكرار منه مخرج لو لا السؤال اذا عرفت هذا
فالمحد لا يجوز ان يقع فيه تكرار من غير حاجة ولا ضرورة
قال وهل يقدم مقام الاسم وهل هو من المحدود
اقدم ام لا فان المساوي والاحق وما يعرف بغير ما دورا
ظاهرا او حيا لا يكون جدا **اقول** يجب ان يكون
المحد قاعا مقام الاسم بان يحد فاعله ويدل على ما يدل
عليه الاسم اجمالا ويجب ان يكون اس من المحدود واذم
منه فان التعريف لا يفيد كقولنا الاب هو الذي له اب
فان الاب والان متساويان في التعريف ولا التعريف
بالاحق كقولنا في تعريف النار فانها سببه بالنفس والتعريف
لحق من النار ولا التعريف بما يتوقف عليه معروفة المعرف
وهو التعريف الدوري وهو قد يكون ظاهرا او دورا
معرضا واجده كقولنا في تعريف الكيف انه يقع المشابهه
في خلاها ويعرف المشابهه ما بها اساق في الكيفية وقد
يكون خفيا وهو الدور خراب كقولنا الاثنان زوج اول
والزوج هو المنقسم لتساويين والمتساويان سائر لا يريد
اجدا ما على الاخر والبيان ان **قال** ومثل
بومساو والمحدود وهل هو مانع في حقوله مثلا كونه
مضافا او قابلا للاشد والاصعب او للاستحالة وهل
جدا للحد ضد الحد **اقول** الحد يجب ان يكون
مساويا للمحدود لان الاخصر احق وقد يقدم ان الاحق لا
يصلح للتعريف والاعم لا دلالة له على الخاص فلا يحد
التميز الذي هو اقل مراتب التعريف فيجب ان ينظر
هل الحد مساو للمحدود ام لا وهل هو مانع في حقوله لوجوب

وقوعها بحسب مقوله واحدة على ما بنا فان الحدود مضافا
 كان الحد كذلك وبالعكس فلا يجوز ان يقال في حد
 النار انها احف الاحكام وكذلك ان كان المحدود قابلا
 للشد والضعف كان الحد كذلك وبالعكس فان كان احدهما
 في الراد والآخر في الساقط بطل الحد وكذلك اذا كان
 احدهما قابلا للاسجال فان الاخر كذلك وينظر هل حد الحد
 الضدين صد لحد الضد الاخر **قال** وحب ان
 لا يكون حد الكل من الاجزاء لحد واحد وان لم يكن بحيث
 لو استقط جوازا لكان وان لا يجمع من اجزاء لا يجمع كما
 قال الموجود اما ما هو فاعل او مفعول وان لا يصير السطح
 لحد من كذا **اقول** التركيب على اصنام بله لحد واحد اجتماع
 من غير ان يحصل لها معنى حد اجتماع الاجزاء لتركيب
 العشرة من اجزاءها الما في ان يحصل للمجموع مية زائد على
 اجتماع الاجزاء وذلك كالبيت المالك ان يحصل في غايه
 للاجتماع والتمية كالقوة الدافعة للصغار السكينة
 الحامل من اجتماع مفرداته اذا عرفت هذا فتقول
 الحد في المثلث الاول يحصل بجميع اجزائه كمن يقول العرة
 عدد محدث من واحد وواحد الى العشرة واما في
 الباقي فلا يجوز الاكتفاء بذلك الاجزاء فانه لا يجوز ان
 يقال ان العدد لا يسمي التمام والعنه لانه يقتضي ان يكون
 كل واحد منهما مسمى العدد وان اريد المجموع فربما لا يكون مجتمعا
 لانه ربما لا يكون هات التركيب معتبره فالواجب ان
 ينظر هل للمنى زيادة معنى بالتركيب على الاجزاء وقد
 احل ملك الزيادة كمن يقول ان البيت حيث رجب
 وطير فان هذه مواد البيت والبيت شئ محدث عن هذه

١٥٧
 ومن مواضع التركيب ان لا يكون تحت واسطة جوازا
 الماء لكونها الفرد عدد ووسط ولو اسقط الحد من
 حده انه في وسط ويدخل فيه حد الخط والسطح والجسم
 لانها كذلك وان لا يجمع من اجزاء لا يجمع من اجزاء
 مائة اما فاعل او مفعول ومن مواضع التركيب ان لا يصير السطح
 بيب الحد فتركيب لكونها الخط هو الذي يكون امله للاشياء
 في جميع الاسماء لان هذا الخط الحادق ومنه ان يكون التركيب
 بالعرف كمن يقول الطبيب اقدام وراى صحيح في العلاج
 وليس الطب سماعة وانما يدعون الطب سماعة صحيح
 الذي يكون افضل **قال** ومن مواضع الوجود
 مثل ما واحد بالمعنى والاسم في اللغات والحد واللوازم
 والمكونات والمعادات ام لا ومثل ما هو متحد باحد
 متحد بالآخر وكل ما مع احدهما بالاساق فهو مع الآخر
 ام لا وهل اذا اصبحت اليها ونقص منها شئ بعينه من المجموع
 واجدا وسفح في كل واحد من المواضع الخاصة بالمواضع
 العامة هذه اصل المواضع ولعظم معها في كتاب الحد
 كتاب المواضع **اقول** فيه مواضع لحد مواضع
 الوجود ولهذا ذكرها تحت مواضع الحد من مواضع الوجود
 مثل المصدر والحد بالمعنى والاسم والحد واللوازم والمكونات
 والمعادات ام لا وذلك لان المحدود يجب ان يكون له ما يحد
 والحاصل ان كل حكم معلوم باحد فانه معلوم بالآخر
 والاسم كمن هو مسمى ذلك اذا كان احدهما متحد ام لا
 كان الآخر متحد ام لا ذلك المالك كقولنا الايمان هو جود
 وحيوان هو جسم فالاسان هو جسم وكلما هو مع احدهما
 على سبيل الاتفاق فهو مع الاساق هل اذا اصبحت

لله اني او نقص منها شي بعينه كان المجموعان الجاهلان
 بعد الزيادة او النقصان واجلا لم لا واعلم انه يتفق في كل
 موضع من المواضع الخاصة بالمواضع العامة كقولنا في باب
 الضرر وان كانت العدالة بحاجة فالعدل سجال وقد يتفق
 في موضع الضرر وهو موافق للمواضع المتعلقة بالاستقامة
 والتضاريف والعامة فلهذا جعلنا في المواضع وهي كسرة
 المنع جدا وحصل سببها السعد اذ دام ومنه لا درك
 المشاركات والمهمات واسما في كثير ولعلم ما نرى في
 كتاب الجدول كتاب المواضع وان استعمل على اجزاء اخرى
 لكن سمى باعظم اجزائه **بمعاني** **قال** وقد اوصيت
 السائل بان يعد المواضع ويعد في نفسه كسره التوسل
 الى سلم المقدمات من المحجب قبل السؤال ثم يصرح بالطلب
 بعد ذلك وان لا يمد الى سلم الاعم بل يلفظ فيه
 ولعلم ان سلمه من يدعي الامداد في المبادئ ومن
 يقاد الحاج في او لغيره الخ وان لا يمنع الاستقراء الاباد
 النقص وان يعلم ان المسموع يقع من الخلف فان
 اكار شياعه ما يقابل المطلوب صرح السج في الخلف
 وما يورده السائل به حتى قياسه يكون اما لا يستطاع
 في الحجج والاحكام السجحة ولعلم القول او لكل لا يصلح
 والاصح يكون بعدل الجاه وامداد الاستدلال والاحتجاج
 بالتواهد ولا يستعالات والسائل المجيد من يكون سؤاله
 عما لا يختص من سلمه ويكون قادرا على البيان يلزم
 بخير المشهور ولا ياتيه الا لزام **معاصرة** **ان**
 السائل هو الذي يتوصل بكلامه وما يورده من قياسه
 الى اسات مقابل وضع صاحبه الذي لجادله حتى يرد

١٠٨ عليه من حيث ان المتقابلين لا يقدحان معادمات
 تسلكها منه في سؤاله او قد ذكر له في كتاب الجدول وصايا
 مختصة بها منفعها في المناظرة واوصى المحجب ايضا وصايا
 وسما وصايا مستكملة والمكانات عمدة الجادله هي السؤال
 وعليه سئل الجواب فدم وصايا السائل على وصايا المحجب
 واوصى السائل بان يعد المواضع ويعد المواضع
 الذي فيه الكلام من المواضع المذكورة فما سلف للابطال
 والاسات اعدادا ما وان يرت وجه المحاطة في سؤاله
 رسا حدا مدرج فيه بالسؤال سيرا للملايعة المتوكل
 بالموضع الذي يلزم منه ما يلزم فيوقف عن تسليمه بل يرد
 في نفسه كسره التوسل الى سلم المقدمات من المحجب قبل
 السؤال ثم يصرح بالطلب بعد ذلك والمقدمات السجحة
 في الاقيمة منها ما هي ضرورية في اماح النتيجة كما سلف
 في القياس وهي التي يلزم عنها السجحة بالرات ومنها
 ما هي خارجة عن ذلك والاول هو الاعم فينبغي للسائل
 الجادل ان يدخل ما هو خارج ان لا عن اماح في كلامه
 للاستظهار والاستكبار والسجحة ولا حصار السجحة او لا
 صاحبه ام يدرج الضرورية في اماح في طي هذه المقدمات
 الخارجية عن الاعم لتقل بطن المحجب للضرورة فلا
 يمنعها ويتلطف في سلمها بان يجتهد ان لا يمد الى اسات
 سؤالا صريحا من عليها ما عاها بل هو عما هو اعم منها
قال اذا سلم الاعم سلم الاحص او سأل عن معلوم
 اخرى سمحها اما جازوريا وافحا لقياس صحيح او تسلم
 جرياها و احدا و احدا على سبيل الاستقراء وتقل المسئلة
 عنها الى ما سبها في الكلام من طريق الاستقراء والبرهان

والى اللوام فان التسليم وبما كان الزم واوجز على المحب
في معنى دونى حتى ان الاسم قد يكون اسهل من
الحد والعكس وربما كان في المناسبه وفي الاشتقاقات
او ضح مثل ان يسلم ان العصب موق الى عود العصب
وقد يذكر بعد ان لا يربى بالعصه اوه ولم يسبق الى عود
انه وسعى له ان تعلم انه اذا كان المحب يدعى الامداد
في عبادى الخصام وعباد الجاح في اخرها وسلم المطلوب
اولا الخ وان منع الاستقراء الا ايراد القضي والقياسات
المستعده لحن في الجدول اسمع الا من القياسات للعلم لان
السبع اللام في الحلف ربما لمكت شاعنه وادعى المدعى
امكانه فلم يلف بالناس بوضع السعي في الحلف وما يورده
السايل حتى قياسه يكون للاستطهار في المحب والقول
مثل ان يستعمل الاستقراء والقياس من غير ان يكون له اليها حجة
ضرورية او لاحفار النسخه مثل ان يندى من المقدمات
بالبعيد من الوضع حتى لا يسبق الى وهم المحب بعها
في اماح المطلوب ومحلطها بالانساب الوضع حتى اذا
سلمها عاد وارجح الضروريات منها ومن هذا القبيل ان
يحدج المحب فيحل له انه اما يسلم للشيخ به ما لا منع له في المطلب
فلا مرفص المحب في التسليم ثم في اخر الامر يخرج عنه الضروريات
وقد يبين انه ينادى بالقياس الى ما قص النسخه اما
لان سعادى وحكى وطسه اولانه لم توافق المحب على المسله
وقد يورد السايل في كلامه ما يطلب به نعم القول او
كليف الاصح ولا يصح قد يكون مدلل الجار بان
مدل بالانما المحب بالواضح والاعرب بالاشهر وتصل
المستكمل وقد يكون ياراد الاحتمل او الاحجاج بالتواضع

والاسمالات وسعى ان لا يربى المقدمات في المخاطبة بالحق
وبما قاسا بلوح للمحب اسماها الى النسخه فتمنع من تسليم
الضروريات بل لا بد ان تعاض النسخه من حيث لا شعور
وكون كلامه كالمستفهم كانه يلوح منه الميل الى موافقه المحب
تلمبه وان يظهر اما والاتصاف على العليه حتى يظن اليه
المحب حجه وما في بالمقدمات في كثير من الاوقات على سبيل
الميل والمحب يدعى في قوله ظهور ذلك بشرة وجرى العاده
به ليتوقف المحب عن محله ولا يقدم على رده وان تخلط
الكلام بالاسم مصادره فان اللاب اذا خلط بكده مالا
مدخله في عرض اخفى لديه وبالحضور اذا كان مالا مدخل
له حقا مشهورا وسعى له ان يوجز السؤال عن الاشياء
التي هي عند الجاح فان المحب يعاد في اول امره في التسليم
قال وما هل في اخر الامر خصوصا اذا اتقوا
ان السؤال عنه لا يوردي الى ابطال وضع حتى يحصل
له ملكه بهذا الاعتقاد كره السؤال السايل عما لا مدخل له بالدر
في الاماح ومن الحسن من يحمله للعب على ان يعتمد على قوه
نفسه وسلم في اول الامر ولا موقف حتى اذا كان
الوضع سطل عاد الى العناد والمجادله وسعى في محادله
اعنالك ان يعتمد على **الافول** في القول وحشو
الكلام بما لا حدود له لمسل على المحب عرض السايل
وملك وهو وسلم ما سل عنه لفتضى المجاوره واذا بلغ
السايل الى النسخه مبيع ان يعبر عنها على سبيل الانتاج
واللزم وتسد في الصريح عن ايرادها على سبيل الترتيب
لانه حشد مدل على حضور معناه عن ابطال الموضع واذا
يحدج المحب رجح الكلام جديدا والسايل المحيد من يكون

سواء اعمالا محض عن تسليم بان يكون مشهورا عند الكل
فكون مادرا على البيان لو انكر ما طلب تسليم بان يكون
مشهورا عند الكل ويكون قادرا ان يدار اما بالذم بعير
المشهور ما يخرج غيره عن الراجح بالمشهور والمحجب للحيد
من لا يذكر المشهور ولا يابسه الا لزام معا فله معرفته بالموضع
التي تحصل منها الا لزم **قال** واوضح المحجب الذي
يحفظ وصاحبه مشهورا ان لا يسمع من سلم المشهورات ويحفظ
عنه تدسيع ويحذر له بان يسف عن اللفاظ اللطيفة
والمصطلحات العربية وما بعده اما محجب القول وهو ان
يشع مقدمات السائل ويحق تسليمه فورا لا يتوجه
الا لزام معها واما محجب السائل وهو سؤنه بافعال خارجة
عن الصناعة وذلك فيجوز ان على العج **اقول** لما خرج
من وصايا السائل سرعة وصايا المحجب واعلم ان كلام
المحجب اما على سبل التعلم او على سبل الجدول او على
سبل الارباب او على سبل المعاملة والمحاسبية بحكم
المداسب في ذلك تحت اختلاف المقاصد فان المعلم يدرك
ماذا يقول ولماذا يقول والمعلم يدرك لا يرى والسائل
يدرك ما يريد سؤاله والمحجب يدرك لا يرى والجدول تحت
الرياضي وهو الذي الذي يقصد بالوصايا منها اذا عرفت
مدام قول المحجب لا يحلوا ما ان يكون وضعه والذي
يحجب عليه حمله مشهورا او مستغرا او لا
منا فان كان مشهورا اوسع عن تسليم السعاف
لان بعض وضعه سيع وهو منحه الابل ولا يهملها
المشهورات فان ما علبت بتوان كل شيء مخرج ما سبه
في وقت فاما المشهور والشيخ من الشيخ وسعي له ان تسليم المشهور

واما اول ساعه من النسخه ان كان وضعه مشهورا على الاطلاق
فالمشهورات على الاطلاق وان كان عند بعض فالمشهورات
عند ذلك البعض وان كان اسعيا وهو الذي يحفظ وضعه
غير مشهور بل شيئا متعدي له ان لا سلم المشهورات ويحذر
بان يقول مثلا اني لم اسلم لك بعد ان الحو السرميلان
فكيف اسلم لك ان العلم والجهل سبيلان او بعد ولتعد
من المشهور بالاسفار عن الفاظهم او مشرك او مصطلح
عنده وان كان وضعه لا ساعه فيه ولا شهر فليسلم للذكر
والشيخ ولا سلم ما ليس يسع ولا مشهور لما من ان لا علم
اسباح كل شيء ما سبه في وقته والمما فيها ومن ايضا
ما لا راى مشهوره بعد لا سبها رمان مجاوره واحده وما
بعد اما محجب القول وهو ان يسمع مقدمات السائل
بما در منه وان يحتج به تسليم المقدمه مقدره بغيره
لا يتوجه معها الا لزمه واما محجب السائل وهو سؤنه
بافعال خارجة عن الصناعة كالاستهزاء واللحنه بالانيم
والسفه وغير ذلك وهو صريح دال على العج **قال**
ومن سعا على الجدول متعدي ان يهمل ان يراد العكس في الدور
لكل قياس وفي اراد مقدمات كره لا ما تكل مطلوب
من المراضه مختلفه ولذلك لا تطاله وان يكون احدا من
صناعه محادل منها طرف صالح واعلم ان نعم الاطاع
للسائل ويحصرها للمحجب ايعز واعلم ان المحجب لا يابل احضر
والمقاصد والمقاصد والمعارضه بالمحجب وسعي ان لا
سكسل السائل هدم كل وضعه ولا المحجب حفظه وبل
السائل يهدم الشيخ والمحجب يحفظ المشهور **اقول**
مدد وصايا مشركه من السائل والمحجب بان من سعا على صناعه

الجدول يعني ان يهراد الارقان في الجدول
 والجواب بان يعود عكس القياس فانه بعد القدر على
 التوسع في الاقوال بحيث يحمل من قياس واحد اربعة اقسام
 بحسب معاد الساقص من المصادق وتعدوه على تقيض
 القياس من نفس القياس اذا كان نفس الشيء مهورا
 ولذلك يميز في قياس الدور لهذه القاد ايضا وان تملك
 معدلات كثر لا ياتى كل مطلب من مواضع مختلفة
 ولذلك لا يطالم وان ماخذ من كل صناعة محاد وفيها طرقت
 مصالح بعدد مع على الالزام ونقص الوضع وتخطئه
 واعلم ان نعمهم تراكم للسائل اتبع من محسبها ومحبها
 للمحب اتبع من نعمها واقامه المحب بالقياس للسائل لا عليه
 واما المناوغة والمناقضة والمعارضه فانها احسن المحب
 من السائل وقد قيل المحب اذا عجز عن اصرع الوضع بالتحفظ
 ماخذة الاحكام له والقياس والمحسب محلان الكثرة والحد
 حيث يعمل منها من اللذات الكثرة الى المحسب الواحد والمناوغة
 والنقص محلان للحد كسرا ولا يكمل السائل هدم كل
 وضع بل ما كان مشهورا سديدا او افعالة العلوم و
 الرياضيات ويجب ان لا يجادل من كان محبا للرياضيات
 ومفسدا في تسليم المشهورات للاندطعة بذلك
 فان الطالب سئل بعضها عن بعض ولهذا ما لا صواب
 المطلق الرقوى في الجدول كالرقوى في البرهان يفرق ويضرب
 ويهدى ونزل فان اصف المحاوره مع امثالهم من
 يقصد الربا والعلية التوقف في تسليم المشهورات لادعاء
 التوه والعظمه وخالفه محاد له طريق الانصاف جوي
 على باعدتهم واسئل معهم ما سئلونه وبما فهمت كل
 يودى الى علمهم ولا عيب عليه في معالطتهم لطرس

111
 يحذرون عن المطلق لموضع المعالطه في جواعن
 قاعدتهم القائمة بعد عمل عن بواسع احسن انه كان
 يريد ان يظن به العلية ومثله ان يهرسوا طرقت
 عن حريته فلم يزل مالد ويخرج الى المحدث ويحد
 عن الطريق الواجب في الجدول ويظهر المعالطه وامهات
 سقراط معالطه سقراط باسئال الاسم فاحمله باسمه
قال النفل السابغ في المعالطه
 كل قياس صحيح ما ناقص وصحا فهو يوجب بالحقه وان
 كان حقا او مشهورا كان به هاما او جدليا ولا معالطي
 نسبة البرهان او معاصي اسمه الجدول **اقول**
 الذي وضع كتاب علم المطلق ذكر فيه القياسات البرهانية
 والجداول الحقيقية وذكر فيها القياسات الجدلية واسماها
 بالقياسات المعالطيه وشماها بالعلمه سو حطبا اي تلك
 المعالطين وقال ان هذه معالطه صناعه منهم حجت
 للحكمه ونسبها ويراى انها من يعتمدها كانه حكمهم
 محقق واعلم ان السلسله عبارة عن قياس صحيح
 ناقص وضعا سال كنه بالحجه اذا علمه لم لا يخلو ذلك القياس
 اما ان يكون حقا او مشهورا او لا يكون واجد اسمها بل
 يدعى فيه المسامحه اما الحق او المشهور فان كان القياس
 حقا فهو البرهان وان كان مشهورا فهو الجدلي وان
 كان مشابها للبرهان معالطي وان كان مشابها
 للجدلي معاصي فالمعاصي سال باراء الجدلي كما سال
 المعالطي باراء العلم **قال** ولا بد منها من تدرج بعض
 مساهد امانة ماره او صوره والا لا به عالطه نسبة معالطه
 لغيره ولولا القصور وهو عدم التمسك من ممتد ومن ممتد

عده لما لم يعالطه صناعه هي صناعه كاديه منع
بالعرض بان صاحبها لا يعلط ولا يعالط ويقدر
على ان يعالطه المعالط وقد تسهل لتعاضدا او عبادا
اقول ان هذين الصنفين اعني الصناعه والمعالطه
اما استعمالان فالنبي الحق ولا مشهور فلا بد من
مشارفته لاحدهما والالم يكن سلبا فلا يتم مطلوبا
من القياس حسد والمبايه اما ان تقع في مادة
السام بان تسهل العضايا الباطله المباهيه للحقه اما
سعيه لفظ او معنى او في صورة والمبايه اما العلية
او معنوية على ما ياتي بمصيل ذلك والانه يمد القياس
علاطه فقيسه ان لم تعلم يعلطه ومعالطه العزم ان علم
به واستعمله لعلطه غيره ولو لا قصود الادهان في عدم
التبصر من النبي وشبهه لما لب هذه الصناعه هي
صناعه كاديه نافعه بالعرض لا بالذات لان من عرفها
لا يعلط لمعرفة لمواضع العلط ولا يعالط غيره ويكون
قليل اعلى ان يعالطه اذا كان العزم معالطا وقد تسهل
المعالطه اما المعالط او عبادا **قال** موادها
المسهمات لفظا او معنى ومن المسهمات معنى الوهميات
وهي ما يحكم به بديهه الوهم في المعقولات الصرفة حكمها
في المحسوسات كالحكم بان كل موجود فله وضع والوهم
مدد ساعد العقل في قبول ما يصح نواقصها وبخالفه تحت
النتيجه فهي كاديه تسهل لاوليات واما احكام فيها
بحسب به الصحيحه شهد العقل بذلك **اقول**
لما ان المعالطه تسهل القضايا الكاديه المباهيه للحقيه
المشهورة طهر ان مواد هذه الصناعه المسهمات لاوليات

او المسهمات اما لفظا او معنى ومن المسهمات معنى
الوهميات وهي للقضايا التي يحكم بها بديهه الوهم في
المعقولات الصرفة حكمها في المحسوسات كالحكم بان كل
موجود فله وضع وحكم الوهم في المعقولات كاذب
لعدم ادراك لها وهذا ساعد الوهم للعقل في قبول
معلومات ما يحل لمواقف للمعايا الوهمه فاذا تعد ما
معالطه الصناعه وقت الوهم ويطعن وحلم العقل في
ادن كاديه شهد له واما يكون احكام الوهم صحيحه
اذا كانت في المحسوسات شهد له العقل بها كالحكم بان
هذين الجسمين لا يوجدان في مكان واحد وقت
واحد وفي وقت واحد والعقل ساعد في ذلك لحمله
بان الجسمين ظلما لا في حدان في مكان واحد في وقت
واحد **قال** ولعن الصناعه حرا صناعه
وخارجها والادنى ما سئل بالسلب اما لاسبان العلطه مطلقا
فاما العلطه وهي سائر اركان اللفظ المورد تحت خوفه
او تحت هبائه في نفسه كاختلاف المضاريف او من
خارج كاختلاف الاعراب والاعجام والمماراه وهو لا يترك
تحت الرتب اما لفظ ما يصور للعامل فهو كما يتصور
او لفظه فهو يعود الى المعقول وباراه الى العاقل و
اسراكن العجمه وموان يكون لحدوث القول مورد الوهم
مولها وحكها فاما مال ردها عن حد مطر حوده في
في السعور واسراكن الفاعل وهو بالعلم كمال الحسمه
روح ومزود مطلق انه روح **اقول** صناعه
المعالطه لما احرز صناعه واسيها خارج من محمل
الحكم ويرد بل موله والاسمه راده ووطع كلامه على ما في

والاول تعلق بالسلب اي بالسلب اي المعالط وهو
الذي مع العلة في السام المطلوب اساج الشيء
به وهو على قسمين اما ان يكون ان مع العلة في اللفظ
او في المعنى والاسات اللفظية منه لان العلة
اما ان يكون الاسترال في جوهر اللفظ او في المعنى
في نفسه اللاحقة به من خارج او في التركيب
لمعنى او في وجود التركيب وعدمه فطعن التركيب
غير مركب او غير المركب مركبا وهذه السبعة بله ان لا
تنتهي تعلق باللفظ المنزود وبله راجحة الى التركيب
سالف الاول ما حصل من العلة في قولنا كل واحد من
العشرة ليس بحمار بالذات لان قولنا من الكلب
وكل واحد من العشرة ليس بحمار مستر كما سها وهذا المستر كما اعم
من المعنى المهور منه لانه يطلق على المستر كالمعنى
الاحص وهو الرابع على عدة معان ليس بعضها اولى
من بعض فالحس على المساواة وهو الرابع على
عدة مساهمة الصور بحملها فالاسان المصور والحمار
الاسنامية الصور وعلى المصور وهو الرابع على عدة
فل على بعضها فل بعض فل الى الماخرون واول
كالهوى وعلى المسحار وهو الذي يوجد للشي من غير
طاسال ليد السها اولد الحوان على النجار وهو الذي
مال على شي وتصديبه عنه لقوله تعالى وسائل القرية
والمراد اهلها **سالف** الثاني وهو ان يكون الاستراك
بحسب منه اللفظ وسمى معالطه باحلاف مكل اللفظ
وهو ان يكون اللفظ محملا باحلاف البصاير كالحمار
كأنه لما قل والمصور بحسب الصريف المحسوس هو اللفظ

سالف الثالث وهو ان يكون بحسب الهيئة من خارج
وسمى للمعالطه باحلاف الاحراف والاعجام بان جعل
المفرد مستر كما وعرض الاسترال المركب باعصار التركيب
كما يقول كلما بصورة الحلم وهو بصورة فلفظية وهو
بحسب رجوعها اياه الى العاقل وباراه الى المحول
فحصل الاسترال باعصار من الاحتمالين **سالف** الخامس
ان يكون بحسب نوعهم وجود باليف وسمى بمعالطه باسراك
السمية وذلك بان يكون الكلام صادقا اذا عذر مفردا
واذا ركب كذب كما اذا كان رديا ساعرا وكاتبا وهو
حيث اللام ردي السعير معمول رديا ساعرا حيث فان
حمل كل واحد من الساعر والحيد بالقرارة عليه صلات
وحملها معا في كس كاذب **سالف** السادس توهم
عدم التاليف وسمى بمعالطه باسترال التاليف وهو انما
يكون اذا كان الكلام صادقا اذا ركب كاذبا اذا اهل
فما يقول الجسم روج وفرد فان حملها معا على الموضوع
صادق لتركيب حنها وجعل الزوج عليه كاذب واليب
منه اساه دلالة الواو فانه يدل على جمع الاجزاء وقد يدل
على جمع الاجزاء وقد يدل على جمع الصات **قال**
واما معنوية وهي سبعة لاها يقع اما في اجزاء القضايا
بان يوجد بدل ماموجي ماسهه من اللوازم والعوارض
ممن راي اما ابضرب مطن ان كل كاذب يكون
كذلك احد الاصويل الخامس وسمى احدا اما بالعرض
مكاما بالذات او بان يوجد مع الجزء مالمس حنه

ادخل ما هو منه ملائمة الشروط ملائمة ما أخذ
 غير الموجود ساعده وجود مطلقا وسمى هو اعتبار
 الحمل اذ في اللفظ ما رأى الجرحا حرا ما كان كل الجرح
 مانع من الجرح وهو ايهام العكس **اقول** الاطلا
 المعنوية لا يمكن ان يقع في الضرر الى معنى المودات بل
 اياهم في التالف والتالف بل ان اية القضاة انفسها
 ومن القضاة والذي من القضاة فهو اما قياسي او غير
 قياسي او حساب والمصنف رحمه الله بدأ بالاول
 لسطه لان الوجه يحل القضاة على معنى او لا اذ
 عرف هذا اصول العلة المتعلق بالقضاة انفسها
 يقع على تلك اقسام الاول سمي احدا ما بالعرض مكان
 ما بالذات وهو ان يحذف الجرح من القضية ويدرك
 يدل عارضه او محروضة او لا اية امر على وجه كما
 تعرض لذات ولحقه عوارض كسره يحمل عليها فظن
 حمل بعضها على بعض كذا لمن رأى انسانا عرضت
 السام والذات فظن ان كل انسان كان ما أخذ
 الايض الانسان الثاني سواء اعمار الحمل وهو ان
 يوجد مع الحرة فالس منه او كلي عنه ما هو منه مثل
 الشروط والشروط ملائم باحد الجوهر غير وجود
 سطحا فقط سمط غير الجرح فذا العرضية ولذا
 اذا ملأ ما تصور ما في الخارج فانه يصدق
 لو اسقط في الخارج ما عسان اصدق مع الجرح كذب
 الثالث ايهام العكس وهو ان يكون الحمل نفس
 كيف من جرح القضية لا في جرحها بل في كل الجرح
 مانع من لان كل جرح مانع ولذا من ظن ان كل اسطر

114 يلج باعداد صدق كل الجرح امس هذه الاسباب المله
 مني المعالطات الواقعة في القضاة بالقضاة لانها
 عليها **قال** واما في التالف القضاة اما بالما
 فاما ما كان في بعض القضاة اما بصورة بان
 يكون على حية غير مسك او ماله بان يكون محسوبا
 عن الاما ح ما عبال السابط محسب لصاد كالح
 لصاد فادبا او صار محسب لصاد فادبا
 وهو من السلب وان كان فيه هذه النية بان يكون
 غير محسب على لصاد ما هو المطلوب هو وضع
 ما ليس له على اذ بان لا يقيد على اية ما وضع فيه
 وهو المصادرة على المطلوب او باللفظ غير قياسي
 فاما ان يكون كاف ومن جمع التالف فمحملة
 ومن تصح القياس والحرارة فوجدتها على ما ينبغي
 ماله وصورة ولفظ ومعنى مركبة ومفرده امر العلة
اقول هذا هو القسم الثاني من الاطلا
 المعنوية وهو ان يكون العلة واعادة التالف
 القضاة واما ان يقع ان العلة اما ان يقع في التالف
 القضاة او في غير القضاة والى معنى جمع الحايك في سلة ولحقه
 والذي يقع في التالف القضاة ما اما ان يقع باعتماد
 السمة او يقع باعتبارها والاول اما ان يقع في صورة القضاة
 بان يكون على حية غير مسك لعل الانسان حيوانا
 محسوبا اما ان يقع في ماله بان يكون محسوبا عن الاما ح
 الاعمال شرط من الشوايط محسب لذكر ذلك الشرط
 الجرح على الصورة القياسية ولو امكن كذب المدعى لعلنا
 كل انسان اطن من حيث هو باطن ولا شيء من الماطق

من حيث هو ناطق بحسب ما انه ان اصب وقد الحفصه
 في المدعى كدب الصغرى وحذف عن الصغرى بان
 حذف منها الدب الكبرى وان است الكبرى وحذف عن
 الصغرى اختلف الصغرى لشي هذا ان العنان هو الرتب
 وهو المالك والماني وهو الذي يعر العاطفه باعبار
 السجج فلا يحلوا ما ان يكون السب هو ان المدعات لم يلزم
 منها قول غير كما ولزم ولكن اللام ليس هو المطلوب
 والاول هو المصارف على المطلوب الاول في المسع والمعلقة
 على نصف المطلوب في الحلف والماني هو وجه بالشر
 لعله المطلوب كما عليه بان الفاس عله السجج مثاله
 اسدال بعض المدعى على ان العدل ليس مصابا به
 لو كان كذلك وحل في الوضع على قطر الاصل لزم
 الخلا وهو محال والحال ينال لم يلزم من لونه يفضا
 لا غير بل ووجه له على قطر لاقتضوا لزم الخلا وهو
 محال والحال ينال لم يلزم من لونه مصفا لا غير بل ووجه
 حركه على قطر مخصوص واما العلق الذي يعر في باليف
 الصابا بالعار عن قياسي وسمى جميع المسائل في مسلم
 واجد لعلوا الا ان صيده كاتب وكل كتاب حيوان
 على الا ان وجد حيوان وهو كاذب لان الصغرى
 استعملت على عيني الجاب ولب والملك لا يدخل في الاما
 فاذا حذف ما السجج صدقت ولاجل اسمال الصغرى على
 فخص من سمي جميع المسائل في حله ووجه هذا خلاصه
 ما ذكره لوسطا بالنسبة في هذا الكتاب ومن تصحح العنا
 ولعلوا به موحدها على ما سمي فان وصور لفظا ومعنى
 ما عسا والافراد والتراب لم يعم له علقه الله **قال**

115 واما الحارمات فما يعنى المحالطة العرض كالسجج على
 المحاطبه سوف تلاحه الى الكلاب بزيادة او اوبيل
 وايراد ما يحذف او يحذف من اطلاق العنا والمالعه
 في ان المعوق دقيق والسفاهه او ما يمنع من التهم كالحلط
 بالحق والهديان والكلاب **اقول** هذه اسباب حاجه
 عن اللباس يعر لسيها العلق للحار وبالعرض وبذلك
 بالسجج على المحاطبه عند الحاضر ونسبه الى اللان
 وسوف الدلام الى الكلاب اما بزيادة او نقصان او ما يولد
 او يحذف لوى الجواب لاطلاق العنا او ما يلزم في ذم المعنى
 وبيان المحاطبه او علقه بالسم والسماعه او منع من
 التهم بان تحس الكلام بالحلط والهديان والكلاب يحجب
 لاسيه المحاطبه بعد ذلك لموضع الجمع والمطالعه **الفصل**
الثامن في الخطا بة
 الخطا بة صاعه عليه بلن معها اصاح الجمهور ما يرا
 ان تصدق به عدد الامكان **اقول** عرفت صاحب
 المصطفى صنعه المعالطه بصناعه الخطا بة لانها بعيد
 اما عا وهذا ما يكون منه المصنوع والاعوم غير حقاها
 في ذلك بعض العقول العامه عن ادراك الكليات القاطره
 فيها البرهاني والجدلي سقطا عن وجه هذا الاعتبار
 ولما كانت المعالطه كاذبه لم يكن معده منها ايضا سقطت
 وهي المعده للاصاح في الامور الجويه اما من هذه الصنعه
 وكانت الحاجه ماسه اليها لاستعمال الخاص النوع في الحاجه
 الى التماسك المحتاج الى المحاوره والمعامله والعدل
 لا عادل لا تمام الحزمه الغير المحصور لعدم انها لا
 بالوضع قوايس كليه كالشروع وعما يد راسخ في عقول

الخاص والعام مستفاده من العقل العلى وتقرين
 تلك التواعد لا يمكن بالناس البرطاني والجدوت
 ليعود العامة عن ادراكها بدعوى الضرورة التي
 وضع من الصناعة المكمل بذلك اذا عرفت هذا
 فيقول للخطابه صناعة علمية تكون منها افعاء الجمهور
 ما يرد ان صدقوا تعدد الامكان والامام مع
 المصدقين بالحق مع اعصاداته بل ان يكون له عناد
 وخلاف الا ان المصنف يصوب باسمه من هذا الفن ائتم
 الى المصدقين من عباد وخلافه وذلك هو العلم
 الغالب **قال** ومعنى في الامام في الحج من غير
 كما ان الجدول الا ان لم يصح **اقول** انشاء
 العامة الى الاعصاد الخطاى اسرع من غيره كما ان
 الجدول اصح في الامام من غيره وللخطابه منافع
 في الامور المدونة التي من مفعلة الجدول والبرهان
 ما بها يوثق في القوس ما لا يمكن جعله وحده وان
 لم توافقها على الصلوات او الشهادة الكلام وايضا
 فان ما في الخطابه عام وما في البرهان والجدول خاص
 فيجعل الخطابه ويجعل بحسبها من لا يذكر الكلام
 البرهان والجدول ولهذا ما ترى القوس العامة اشد
 بولاها وانهم لم يصحها في كل فن ولهذا لم يزل كل
 مسلم وعلى كل مدعي قوم كمدون العلوب الى ذلك
 المذهب فالعامة من الافاعه والاعاط والخصاب للخطابه
 وان لم يكن منهم من جعل لنفسه ذلك وعلى اى وجه
 هو كما كانوا يفتنون ولما دلون ولا سلمون على
 البذل والجدول كلاما لطيفا وكذلك في الشعر كان يقول

من لا يعرف ما يؤيد العروص مع علمه بالرد ومطهر
 ولا ما يؤيد المطلق الذي هو النسب والنسل الذي لا يستعمل
 معه صدق يقين ولا طعن غالب ولا افتناع **قال**
 وسيع بها في تقرير المصالح الحج من المدرسة واصولها الكلية
 باعتبار الالهية والقوانين العلمية **اقول** المطلوب
 بالذات هو المصالح الجبرية وهي التي تتعلق باحوال الناس
 في المعاش والمخاطبة افعه فيها وفي اصولها الكلية المستعملة
 لاستخراج الجبريات منها وهي العقائد الالهية والقوانين
 العلمية كالخطابه ادب سعادتها ما من في الدعوة الى العمل
 الالهية واداره الى الحاد الخلفيه واداره في كل الانفعالات
 النسبية مثل الاستعلاف والاسماله والارضاء ولا عصب
 والتشجيع والتخدير واداره في المحاصات الواقعة الحوادث
 الجبرية التي من شأن الامان ان يرى فعلها **قال**
 وموضوعاتها غير محدودة كما في الجدول مدني طور
 الالهيات والطبيعات والخصات والسياسات
اقول لما قصرت افهام العامة عن التمييز بين
 الموضوعات ولان مطلوب الامر من اهلها افعاء العامة
 وجمهور الناس لم يحصر موضوعاتها في حد ولا في الافتناع
 بالمعارضات الخطابه في الالهيات والطبيعات والسياسات
 ما في كان الخطيب ناظرا في الجميع اما في الالهيات فكان
 النظر في صفاته اما في الطبيعات فكان النظر في اثار
 العلوية واما في السياسات فكان النظر في **قال**
 ومسمى على عمود واعوان العمود قول بعد افعاء الاعوان
 افعال واعمال خارجة عن علمه ومعنى اما نصير كما
 الشهادات واما حمله بعد المستمع لان يدغن وصيبت

استدراجات والاعداد اما بحسب القليل كفضائله ومنها بله
المقصود لعمول قولها واما بحسب القول كقربات في القوت
والكلام يوردي اليه واما بحسب المستمع وهو اجابات انفعال فيه
كالوقوع في الاسعطاف او السادة في الاعزاء او اهاهم حلق
الشجاعة او النجاة بملح غير **اقول** الخطاب بمنزلة
على عمود واعوان فالعقد هو الحكم والامامية وهو قول
سبح المطلوب بالذات بحسب الاقتناع وسبح عمود الان
الاعمال عليه ولا عنوان اقوال وافعال كالمسك الحارص
عن المحل الاقناعية وبعض عنهما وهي اما بضمير الاصابع
وهي كالمسك الحارص والصلوك والحالات واما بصناعة وحيلة
بعد المستمع لان يد عن القبول ومن استدرجات
والاعداد اما ان يحصل بحسب القليل كفضائله ومنها بله
تقيض خصمه فانه دهم اذا استمر بالصدق او التوق
على الاقتناع او سائر الفضائل واشهر خصمه ما ضاراد
ذلك في صدق قوله واما بحسب القول كقربات في القوت
والكلام بان يوردي باحسن عبارة واطيب صوت بحيث
يوردي تلك القربات الى الامساج واما بحسب المستمع وهو
اجابات انفعال فيه كالوقوع في الاسعطاف او ضدها
اغنى الفساده في قوله الذي هو الاعداد او اهاهم حلق النجاة
او النجاة وبلدج او غدر فتوهم انه نجاة او سحر بان يلدج
او يدم اما بالنظم او النثر **قال** والمسموعون بله
محاطب وحاكم ونظاره والصدقات المستحصلة اما
صناعه مستبح مسعده او غير صناعة مستبسه مكتوبه
لوجوب الصلوة او غير مكتوبه لوجوب الاضاف والامانة
لحواز النكاح على الصلوة واحدا لانه من العالمات

117 المملونة بفساد دون المكروه او شرها او حيدرا او حيدرا
او عديب او يحكي محكي ذلك **اقول** مدار الخطاء
على لمة اضياع القول والمفعول لا والعامل والاعرف
لمه محاطب وموضوع وحي وحاكم ونظاره ومنها غير ذلك
وجمع الصدقات المستحصلة التي يطلب الصديق بها اما
صناعه مستبح مسعده او غير صناعة مستبسه مكتوبه
لوجوب الصلوة اي التي اوجبها الخارج منه غير مكتوبه
لوجوب الاضاف والاحسان وبسبب الرابع الغيب للكتبة
وليس اما بكتلمان سعيان وقد بكتلمان لحواز النكاح
على المراء للصلوة فانه جازي في الرابع للكتبة
وهو حسن الرابع غير المملونة او مستبسه من ارباب
العباد او عديب او عيس من ملب دي وجدانه وسبعه
وصحبه مع ذلك كما اوصل بحسب مقصده القول او
سعدية او ايجوي محكي ذلك **قال** ومصادي الحجج
الخطائنه اصناف لمة اولها المشهورات الطاهرون
الذي يحذر في بادي الراي معاودة لئول العالم اصرار كل
وان كان طالما ورأفالت لا حصه فانها تصح ان لا
تنصر الطام وان كان اجرا والحصه بحسب الطاهر
في الاعتب ولا عكس ومنها ما يحرم بحسب الطاهر نعم
او يحصر وسبعه به في محاطباتهم ونايتها المقبولات فخر
بوس صدقة لى اولها او وطن صادق لحلم او شاعر
وناله المطبوعات كما سول زيد مسكك مع الاعلاء كما
هو منهم ورا يكون حباله حطوبه اعسار اخر كما
سال ذلك بعينه في التقيته عنه **اقول** قال
صاحب هذا الفن ان جميع احوال الامور المنفعة هل ان

ان سوية الخطابة اذا العرض منها ليس بحقيق البيان
بل الخطابة ما يوصل اليه كيف كان اذا عرفت هذا فمما دلت
الخطابة اصناف ثلثة او ثلثا المشهورات الظاهرة وهي المحمودة
من بادي الرأي معاصرة وقد منح مع العطف لها والمكرم فيها
كقول العاقل انما احال طامنا او مطلقا ما به محمودته بادلت
الرأي مقبول اول ودرود ومي منزه عند العطف لها والفكر
فانه الظالم لا ينص وان كان اخا وهذا الصنف من اصناف المحمودة
قد عاين المشهور للخصم وقد لا يتاها وكل من هو جمع محمود بحسب
الظاهر في الاعلى ولا يحسن ومنها ما يحسن بحسب الظاهر ومع
كحد المعنى الاجتماع ومنها ما يحسن بحسب واحد اذا كان محمودا
عنده خاصه وينفع في مخاطباتهم الثاني من المبادي المشهورات
من علم صدق ووثوق به كشيء او امام او نظير صدقته حكمهم
او شاعر الثالث من المبادي المظهرات في حال ريد مكلم
كمو الاعداء جهرا هو طاهر وقد يكون صاميا مطبوعا بامور
فما سال ذلك بحسب في التهمة عنه اذ لو كان منها الاصحى
كله **قال** وبالنسبة ما يظن من جهة جمع بحسب
الموارد والصور معا وسجل القياس والمسل فيها وتبين
فيما يسمى الممثل اعتبارا او المصح منه برهنا **اقول**
لما كانت الموارد الخطابة ثلثا محمودة لانهما بعد الامايع لذلك
منها ما ينبغي ان يكون معصية للامام وذلك ان رطنها
الامام وان لم يكن من جهة جمع بحسب للوارد والصور
معا وسجل فيها القياس والمثل وسمان مسا والقياس
المستعمل فيها في الاكثر الاوقات مخدوف الكري او الصغرى
وسمى صميرة على ما سجد واما احرف لسان كدها وطلوب
معاندها اذ لا يمكن استعمال الضرورية في الخطابة كما يقال

فلان يظن بالليل سمى لفضه الناصب وقد يدكر الكبر
احتياجا مهله وبلون كاهلها لم يصرح بها وسمى الصميرة بل اذ
لا تمل على اوسط سطبا بالليل وسمى الممثل اوما والمصح عنه
صميرة بطا ما لا كان العرض الخطابة الامام حصل متفق
لبناس الضمير ويكون القياسات الاسماء باطراح المسألة
والعابها والممثل يكون اما لا يترأى في معنى عام واما
لتنبيه في النسبة وكلاما قد يكون في الحقيقة وقد يكون بحسب
الرأي الرابع وقد يكون بحسب رأي يظهر ويخفي ورواده
في اول النظر ولعلم فساد عند التعقيب ورواها بحسب
الاستدراك **الاهم** الا انه عن مطلع بحسب بادي الرأي غير
المبعض والضمير من القياس في الحد والممثل كالاستفرا
فيه وهذا الممثل هو الذي يوجد منه القياسات المعقولة
في رماها هذا من اصحاب الخطابة من بطرح الفصل وبع
وتسفر على الضمير خاصة **قال** والناس الطغي فلا
يكون مسجاة الحقيقة بل حجب في الكل الثاني وسمى روام
والممثل قد يكون خاليا عن الجامع وقد يجمع الاستفرا فيها
ايضا وينفع بحجرات كبر والودع فيها كالحلف والمقدم
التي من شأنها ان يصي حجب بحسب في موضوع وينبغي ان
لا يكون دسما عليها ولا واضحا عن ذكره على **اقول** لما سالة
بحر ان سيجل الخطابة ما يصح بحسب الطعن وان كان عنها
بحسب الحقيقة يمكن اسماح الموحس في الطل الثاخذ
فما سول فلان اصغر منو رجل وقد حذف فيه الكري للمجده
ومى وكل رجل اصغر اذ اما الطعن بالاسماح وسمى روام
ومى جمع الت وسم الذي هو الرسم اي الاثر لانها يرسم في
الذهن حكما والممثل يكون خاليا عن الجامع اذ اذا

الامام بالمطلوب وقد يقع الاستقراء في الخطابة وهو في الطلب
 قصير الاعراب لكن بلان وبلان لذلك وسمع منها يذكر
 كسر وان عرف عدم استيفائها لان لظن واقع بالحيات
 لاقل الاكثر لا علب والبرهان في الخطابة كالحلف في البرهان والمقدمة
 التي يستعمل في هذا النياس هي موضوع ومعنى ان يكون دقيقا
 لاستحسان العمام منه والاواحياما مسعف عن ذكره لعدم الحاجة
 فيه **قال** والقوانين التي حسط منها الموضع هي
 انواعا وكلما بحث في الخطابة عنده الضرورات بل بحث الاكثر
 عن الاكبريات والدليل صميم على منه الشكل الاول والعلامة
 على التوكليد الاخرين مما لها ملل طاف ليلاهن لص بلان
 اصغر وهو بلان شجاع وطالم فالسحان طله **اقول**
 الفصل الكلي التي سجت منها حقايق الخطابة هي القوانين
 الذي سويل بها الى صيغة الضمير الذي لناس به في الخطابة
 اما ان يكون مما لا مهننا ان يكون بانفسها اجزا للقياس عاداتهم
 ان سموا في هذا الفن باسم الموضع وهي غير الموضع او هو مالا
 الى قلب في الجدل واما ان يكون مما مهننا ان يكون بانفسها
 اجزا للقياس وسمى في هذا الموضع انواعا ولما بحث
 في الخطابة عن الضرورات كالطبيعات والاهيات والبحث
 عنها اما يكون اذا كان للعوام مدخل فيها وبالحمل طلب القين
 مما سجد اقناع معذر بلانما بحث في الخطابة عالما عن الامرات
 والدليل صميم على هذه الشكل الاول لما يقول بلان
 بطوف ليلاهن ولفظ وقديره بلان بطوف ليلاهن
 بطوف ليلاهن ولفظ وللعلامة صميم على منه الشكل الاخير
 كقولنا بلان شجاع وطالم بالسحان طله وتقديره بلان شجاع
 بلان طالم **قال** والراي صميم كله سجع بها في العالمة

119 وسجل مبالا لعلنا الامدقا ما صحف وورما كان سعا وكس
 لقارة جدا كما يقول لابلن ما خلا ليلاهن ولا مثله بافعه جدا
 وهي اما من اهد مسهورة حكايات او اعاصها او محرمات غير
 ممكنة كما يوضع على السنة العجم من الحيوات او ممكنة بحزمها الخطيب
 او امام **اقول** الراي صميم كله بافعه في العلمات كقولنا
 الامدقا ما صحف وسجل مبالا للابهام الكلي واطلا للادب
 ادلوغم لم يفتح له لوجود الكلف وورما كان شجاعا اذا انفرد
 اذا قدرن لغز صار محمودا كقولنا لا يكت فاضلا ليلاهن
 له لو حذف التعليك كان به عن العمل سعا لك علل الجيد
 مدور صار مقبولا ولا مثله بافعه جدا في ايتاج لظن لانها
 في الخطابة مجرى مجرى الشهادة ولا مثله اما شواهد
 مشهورة كالحكايات عن العرب او الفرس او اعاصم **للشاعر**
 كالامال او محرمات اما مسعدة لا يوضع على السنة العجوات
 من الحكايات العربية او ممكنة بحزمها الخطيب او امام مقوله
 عن العرب **قال** والمخاطبة اما مسورة بعد ادما
 او متعا واما مسورة متب موحا او دما واما متاجر صفي شكرا
 او شكايه او اعدادا او مذا احصا متان **اقول** الفرض
 من الخطابة بحسب الاعل بول اثبات الفصل والنوع او اثبات
 الوديله والضرر وبالحمل عزمه امور سجع في حواره النوع
 او صغر على وجه من الوجوه ثم ان ذلك التي اما غير حاصل
 في المجال او هو حاصل فيه فالاول اما ان يكون قد حصل في
 الماضي او يحصل في المستقبل فاني الاول وهو الذي حصل
 في المستقبل من هذه المنة هو مسورة وغايتها اذنب
 وموافقه او منقح وامكاره بافعه او غير ضار واما كان
 دما ماسعلا لانها اما كان ماسعي ان يعمل واذا كان

لذلك يعرف الخطيب ان بعض الطوق الانفع من طوق
 الفعل والتول وذلك اما ان تعد ادنا او معاد الثالث من
 الله وهو الذي يكون دنى حاصلا في الحال ما ان يرايات
 فضله ونفعه او تعد ايات مندها وسمى الاول احدثا والثاني
 دما وسمى هذا القسم ساورات والاول من قسم القسم الثاني وهو
 الذي يكون قد حصل في الماضي لا يحلوا ان يكون اما اضرارا
 فان كان نافعا وكان معروضا لوصول النفع لا يكون للخطيب فيه
 فيه نزاع وسمى هذا ممل وان كان غارا لا يكون للخطيب فيه
 نزاع ويكون معروضا لوصول الضرر ساكنا او ثابته وسمى
 لتقريبه تكايرة والذي يدفع اما متعديا او ثابتا او يسمى
 دفعه عدا او اعتذار او هذا القسم يسمى متاجرات حيا
 شامته فظهر ان غاية للمسور مع ادن او مع والمباحة
 غايتها تكايرة واعتذار عن ظلم او بعد عن الامساء الماضية
 والمخاصمة غايتها مدح ودم ويكون نصيبا او تقصير مخالفت
 عليها مخالف ومخالف في ظلمة وهذه الملة هي الاول في الحجة
 من الخطابة **قال** والمسورات عظام كما يستدل عليها
 الشرايع والسنن والسياسات وكما سئل بحفظ المدن والحدود
 للحروب والصلح وجميع المواد واعاقها من القوانين تحت
 اماكليات شرعها الخارج باعطاء الاصول وبيها من مع
 من المختارين بغير النزوع او حريات بغير كافي ما خدتها
 الوافعون عليها واداء العمل بها في الانخاص الحكم عيهم
 من المتوسط وغير عظام سيرة فيها الخطيب العظم
اقول المسورات العظام هي القوانين الكلية التي
 عالجها كل واحد وسمى اربعة الاول ما سئل بالامر
 الشرعي والسنن الذهبية واليه اشار بقوله كما يشتمل

120 عليها الشريعة والسنن والسياسات المأني ما سئل بحفظ
 المدن وسمى به هذا الباب ان يكون واقفا على حال البلاد
 السهلة والجبلية والبرية والبحرية وعلى وجه الحفظ
 لما ولد حايير حاضره ووربه وغيره ووربه وعلى كيفية استغاية
 عن كل صنف من الناس واليه اشار بقوله وكما سئل بحفظ
 المدن الثالث ما سئل بالحرب والصلح ويجب فيه ان يكون
 واقفا على سبب باعث على الحرب وعلى تركه وعلى
 مجرود العواقب ودمها واليه اشار بقوله ولعور الحرب
 والصلح الرابع ما سئل مال والعزة والدخل والمخرج ويجب
 ان يكون واقفا على الحكمة في الدخل والمخرج ونصها وان اشار
 اليه بقوله رحمه الله المواد واعاقها ويستفيد ذلك من
 القوانين وسمى اماكليه بغيره الخارج باعطاء الاصول
 وسمى النابغون المختارين من اسباط الاحكام بغير
 النزوع والما كانت هذه كلمة لا غير لان السارح لا علمه بان
 الحجة كانت الغير المساهمة لصيق الوقت وعدم الضبط
 للمكتنين او حريات سيرة الوافعون عليها في ما خدتها وقت
 العلم بها الا انما كان كالتقدي وهو ان حكم كلي في صورة
 جريه على وجه كل غير متعلق بزمان وشخص معين وهو
 الوافعون على هذه القوانين اما الاحكام او غيرهم من
 المتوسط كالولاء اما المسورات غير العظام فانها غير
 معدودة ولا مصبوبة لكن يشترك في طلب صلاح الحال
 وهو استجماع المصالح النسانية والكسائية واعطاء الكمالات
 والاطلاق الحيدة وصدور افعال بحسبها وتكفي بها الامارة
 للخطيب العظم لمواضع **قال** وعليه اعداد اذراع
 لما نسب اليه الحيز والسنن اما الحيز مدلى بالقوة والصحة

والجمال والفت والزه والعصاة والهيئة الحسن
التمه او ساقى كالعلم والوكا والزه والجد والنجاعة
والعفة وحسن السير والاطلاق المرضية وحصول الخيرات
والصاعات والش ما يقابلها وما نسب الى النافع ويؤكل
ما يوصل الى شئ من الخيرات كالحج والطلب وحصول الاسباب
وامانة الرض وموابة الف الف او الى الضر ويؤكل ما يوق
عنه او يوصل الى الشدة كسات اللذة والكل واللهو
والبطالة وفوات الاسباب وصناع الفرض وسوء الفوق
وما يتعلق بالامتن والاصح لما يحكم بان اصل الخيرات
اعمالها وادومها واعطيها واعرضها وانها وانها
سعيها حركتها البر وما يكون للاحتياج اليه اكثر وما يرغب
فيه الا كابر والجمهور البر وما عاين ذلك **اقول** ينبغي
للمحيط ان يعد انواعا لا كان علمه الجدي ان يعد
المواضع فان كان من المسويات فعنه المحيط فيها
ان سبب الناس فيها على اعتناء الفضائل او نقصهم
عن الرذائل واللام واللام الكلي ذلك هو عظم الخير
والشر والعدل والجور والحسن والفساد او لغير
ذلك **فهي** ان يكون المحيط بمقدات لما نسب الى الخير
والشر اعني صلاح الحال وفسادها اما الخير فانه يدرج
وحسنه ساقى فالمدح كالنوع والصحة والجمال و
الفت والزه والعصاة والهيئة الحسن والبيح
الى غير ذلك من الفضائل الدينية والنفسية كالعلم
والدكا والزه والجد والنجادة والعفة وحسن البرية
والاطلاق المرضية وحصول الخيرات والصناعات
وعند من الكالات المناسبة وبما لها السر بعد

121 وبعد مقدمات لما نسب الى النافع ويؤكل ما يوصل
الى خير طيخ والطلبية وحصول الاسباب وانها الرض
وموابة النعم او لما نسب الى الضر ويؤكل ما يوق
عنه او يوصل الى شئ كاثبات اللذة والكل واللهو
وفوات الاسباب وصناع الفرض وسوء الفوق وعلمه اعراض
معمومات لما يتعلق بالامتن والاصح لما يحكم بان افضل الخيرات
اعمالها وادومها واعطيها وادومها واعرضها وانها وانها
وما سعيها خيرات البر وما يكون للاحتياج اليه اكثر وما
يرغب فيه الا كابر والجمهور البر وما عاين ذلك **اقول** ينبغي
للمحيط ان يعد انواعا لا كان علمه الجدي ان يعد
المواضع فان كان من المسويات فعنه المحيط فيها
ان سبب الناس فيها على اعتناء الفضائل او نقصهم
عن الرذائل واللام واللام الكلي ذلك هو عظم الخير
والشر والعدل والجور والحسن والفساد او لغير
ذلك **فهي** ان يكون المحيط بمقدات لما نسب الى الخير
والشر اعني صلاح الحال وفسادها اما الخير فانه يدرج
وحسنه ساقى فالمدح كالنوع والصحة والجمال و
الفت والزه والعصاة والهيئة الحسن والبيح
الى غير ذلك من الفضائل الدينية والنفسية كالعلم
والدكا والزه والجد والنجادة والعفة وحسن البرية
والاطلاق المرضية وحصول الخيرات والصناعات
وعند من الكالات المناسبة وبما لها السر بعد

منه العقيد واطهار العقل في كلامه سوا عمله اول
يجل والخطيب مدح بحب النسيبة الى الحميل والحميل هو
الذي يحار نفسه وبلون محمود الروح والوراء من اجل
انه حين والعصيان من اجل ما دح به وعلل والعصيلة توه
موجه للحدائق المحصنة باعنه على فعل العظام في كل
وجه من البر والنجاعة والعفة التي يحمل النفس على الجلال
الاحسن لاجل الحق الاجل والردايل اضدادها لانها لا تورد
والحسن والعجور وعلى ذلك يحكم الناس وما في دن وشرف
على الاجل والافضل وما عدون من الاحسن والارذل
فحب على الخطيب في المناورات اعداد الانواع لاسباب
الفضائل والردايل اما في العدل فمثل كون العني والعدل
والحسين من الله تعالى وطلب للعبا بما يوجب العدل واما
في الجود فمثل كون الاحياج والوفاء بان لا يطالب
وعدم المسالاة بالعواقب ويحب المحور عليه وامثال ذلك
ما يصح المحور ولذلك سائر ما الى ذلك من سائر
الفضائل والردايل ما سئلان بالمعنى العملية والعصية
والسهيوية بعد اسبابها وفي المدح والذم بها اي با
الفضائل والردايل اي كما بعد اسبابها في كل فضيلة
ورذيلة وكذلك بعد ايضا انواع المدح والذم بها
مثلا في الجواد بانه لا وقع لاسباعه وبانه يحار الثواب
على المال ونحو ذلك وكذا في ضده باضدادها وبعدها ايضا
في المدح بالردايل وطلب ما يشارك الفضيلة المناسبة
له مثلا في الجري من المناسبة في الرأي وفي التيقن
من لطف المعاصرة والمصاحبة ومدح صاحب التلافة بعله
المسالة فما لا يغني ومدح صاحب الهور بالاندام في

في الاحتمار ومدح صاحب الصدور بالعدل والملك في كل
ذلك **قال** وفي المناجرات اعداد انواع الاسباب
والافعال الصالحة من حيث الله والبطلان والسرارة واستباحه
النصرف في الاموال والاعراض والدماء والاستهارة بالخلق
انغيم الضارة فيما يغاير ذلك والاحوال الجور في وقوعه
وفي لا وقوعه مما يصح ذلك مطلقا **افول** مدح ان
المناجرات هي الى سبب سبب او سبب او اعداد الاموال
فهو من السكيات والاعدادات من الموديات والواقع
والقواطع والتواعل ومنها مفسد النفس والبدل والمال كالكسب
والعقل وصحف التوق والمرض والفقر والعامه فانها
باجمعها يدخل في من السكيات والاعدادات وفي ذلك
سعين الكلام في الوعد والوعيد والترغيب والتخدير
في حسن الجوار بالثواب والمالبس بالعقاب وايراد ما يصلح
ان يقال من ذلك على ما ينبغي ان يقال بحسب الاوقات والاحوال
والاشخاص الذين يرغب فيهم ومعد رحمتهم والذين يرغبون
ومحدرون معون على الفعل ومنعون ومنوقون
الى الامر ومحدون في كل مكان من ذلك النوع في تقديس بالزمان
والمعصية وكيفية فيه بالحوال والوفاء والاسباب تحت
العظيم والصغير والتوسط كان احسن واولي وانفع ولحق
وحب على الخطيب في المناجرات اعداد النوع لاسباب
الافعال الصالحة من حيث الله والبطلان والسرارة واستباحه
النصرف في الاموال والاعراض والدماء والاستهارة بالخلق
وعدم ذلك لاسباب الامور الصالحة وبعدها انواع الاسباب
الغنية الصالحة فيما يغاير ذلك والاحوال الجور في وقوعه
وفي لا وجوده مما لا يصح ذلك مطلقا اي يصح الوقوع واللا

قال وايضا على الخطيب مطلعا اعداد ان ارج
 مشت كمنها ما بعد للاسدر اجات من مبادى الانفعالات
 والاعلاق صلا للعصب من باب الاحزان والاستهزاء و
 الكفران والوقاحة وامور من باب الاعتراف بالذنب
 والاعذار والدلال والتمنى بالهشاشة او بالخوف من
 العاصب والمخوف مما يوجب تصور موت المرغوب فيه
 او حصول المحذور عنه وعدم الاسراع بالحيلة والديبر
 به ذلك والعلية ما سعلق يكون ذلك ما اعلن ان يدفع
 او رجح التلاقي والندار كاو باعسار الحال الغير او بالازالة
 الى الليل والحلم ما سعلق بخوف الفضيحة وتصور الإهانة
 واستنكار السوء من الاعذار والاستهزاء وغيرهم والفتنة
 للصدقة من جهة الاسراع على النفس والاحسان من غير
 منه ومن العيوب والبصر والعصب والوقار ولا يطلها
 باضداد ذلك والمجد من جهة مشاهد خيري يدى الحاسد
 نفسه او في به او في من لا يحيد وللغير من جهة تحيد الناس
 من الحق اذ الحقوق من غير ادخال صاحبها اياه فيها
 وللطامع المل من حمد الاعام بلا من به وقت الحاجة او ملها
 ودع الادى بعد توقع والبصر من غير توقع بدل ولدوا
 السعة من جهة وجود العناية الصادقة او تصور
 للضعف والعجز عن دفع الشر من لدى به او لتصور
 لحقوق صرة على الاستحقة ولدواعي الشجاعة من جهة
 محمل وجود القوة ولله التامر والتمنى بالعامه الموضيه
 او كبر النفس ولا صداده ما سعلق باضداد ذلك **اقول**
 لما ذكر المراضع الى سعي الخطيب ان بعد هذه اقسامها
 المله اعنى للشاورات والمنافرات والمناجرات

عنه بدكر افواج ينبغي للخطيب ان يعدها مطلعا مستكر
 بين الان ارج المله منها ما بعد للاسدر اجات من مبادى
 الانفعالات والاعلاق اما للعصب وهو لما سعلق
 بالاصوار والاستهزاء والكفران والوقاحة وتصور العصب
 ما سعلق بالاعتراف بالذنب ولا اعذار والدلال والتمنى
 بالهشاشة والنسب وطلاقة الوجه او بالخوف من العاصب
 فان مدد بعد لتصور العصب وتلقه اما المحذور ما كان
 بعد مواضع سعلق يكون ذلك مما يوجب تصور المرغوب
 فيه او حصول المحذور عنه ووقوعه وعدم الاسراع بالحيلة
 والديبر به ذلك واما للعلية فان بعد مواضع سعلق تلحق
 ذلك مما لمكن ان يدفع او يرجح التلاقي او بالازالة الى
 الليل واما للمحل فان بعد ما يعلق لمخوف العصب و
 تصور الدناءة والقصور واستنكار السوء من الاعذار
 الاستهزاء من غير الاعذار واما لاكتساب الصداقه فان
 بعد ما سعلق محبة الامات على النفس والاحسان المح
 من يتخذ صديقا من غير حبه ومنه عليه وله في الحبه
 والوقار واما لابطال الصداقه ما بعد اصداد ذلك
 واما المحسد من جهة مشاهد خيري يدى الحاسد نفسه
 اولى به من المحفود او محس لاجنه واما للعد من جهة
 محمل المتأذى من لاجل لاه الحق لاه المحقوق من غير
 ادخال صاحبها لاه فيها واما لدواعي الشكر من جهة
 الاعام بلا من به وقت الحاجة اليه ودفع الاذى
 بعد توقع له والبصر من غير توقع بدل واما لدواعي
 الشفقة من جهة وجود العناية الصادقة او لتصور
 والعجز عن دفع الشر من لدى به او لتصور ضرر لاه

غير المستحق واما لاداعي السجاعة فمن حمده بحمل وحموز
 التوء وكبر الباصر والتوصي بالعافية المحموده الموصيه
 لا وتكر النفس واما لاصدا دمدو للاحور ما سعلت
 ما صداد الانواع المذكوره **قال** وكذلك
 ما انتفى كل خلق بحسب تصنيف ما يختلف بحسب
 الاسباب كالطلب اللذه في التباب وطلب النعم في
 الشيوخ او بحسب البلازه فالصاحه وعلط
 الطبع في العز وحن البدر وسرعه الملا في
 الغرس والدكا والخياله في الهند او بحسب الهمم
 كالملك وعدم الاماني في الحينه في الملوك والذمار
 في السوء والعزوبه اصحاب النعم **اقول**
 قوله ولذلك ما انتفى كل خلق بحسب علمه مبادي
 الاعمال اي وكذا من مبادي الاعمال ما انتفى
 كل خلق بحسب تصنيف اصناف الانسان اما بحسب
 الاسباب لطلب اللذه في التباب فانه محسب هم وطلب
 النعم في الشيوخ فانهم حطس او بحسب البلا ان كان
 حصاص العرب بالصاحه وعلط الطبع واحصاص
 الغرس بحسن التدبير وسرعه الملا واحصاص
 الهند بالدكا والخياله او بحسب الهمم كالملك وعدم
 الاماني في الحينه واصل الامانه الملوك والذمار
 في الارادل والعزوبه اصحاب النعم هذه انواع
 ما حوره بحسب الاعمال **قال** ومنها ما يتعلق
 بما كان لاهور كما يقال كما استطاع او كجهده فهو
 ممكن وكما الشخص مملن بلعنه مملن واد كان لا صعب
 مملنا لا سهل ممكن او نوع وجودها كما قال ما حدث

لشخص فهو علمه متوقع وما صعب في وقت وقوعه في
 مثل ذلك الوقت متوقع او كونها كما يقال الموت كاي
 ما لا تزين ولا تدرك كاي ما لا يرى كاي وكما يقصد
 ما در عليه فحد فهو كاي او عظمها لغيرها وما صعبها
 وعظمها يادتها او ما عائل ذلك وحس على ذلك والعرض
 من الاصل الهدايه الى كل اسلوب فطلب المقاصد
 من اللب اللزم **اقول** من لا يولد للحكمه التي
 معي للحطيت ان يولد ما سعلت باعوان لاهور كما
 قال كلما استطاع او بعد عليه او كجهده فهو
 او قال كما يكون مملنا الشخص بلعنه ذلك الشخص يكون
 ممكنا او عال اذا كان لا صعب ممكنا لا سهل ممكن
 ومنها ما سعلت متوقع وجودها كما قال ما حدث الشخص
 فهو متوقع لميل ذلك الشخص وما صعب في وقت وقوعه في
 مثل ذلك النوع متوقع لميل ذلك الشخص ومسطر
 منها ما سعلت بوجود لاهور وحدونها كما يقال الموت
 كاي ملاك كاي او عال الا بدنايت ما لا يرى
 الوجود مايت ما واما يقصد ما در عليه بالاجاد فهو
 كاي ومنها ما سعلت عظم لاهور احمرها ونفاستها
 وعظمها يادتها او ما يقال مله الارواح وقس على ذلك
 والعرض من مله لاهور الهمم والهدايه الى كل اسلوب
 باسقاط انواع اخر سعلت بذلك الاسلوب وما وقع
 المصنف رحمه الله على اصول هذه الانواع والحال بالمقاصد
 على الكتب المطبوعه **قال** ويصنف في الخطايع القضايا
 المقاييس لاجل الافعال واعتبارات مثل الانايت
 صدمت اخيك امه وان كذبت اخيك الناس واسكت

لا يمكن ان صدق الفصل الناس وان كذبت
الفصل نفسه والمعنى يدعي انه مذنب لانه ان صدق
بمذنب وان كذب فالواجب مذنب **اقول**
مدعى ان الغرض من الخطابه ان يهدى الاقناع في كل
من والا ما يحصدق الشيء مع انه يمكن ان يكون
له عباد وحلاف لان الفصل يصير بالسمع من
هذه النكت اصيل الى المصدق به من عباد وحلاف
وذلك هو الظن الغالب اذ انت هذا الحد حاربا
الضا منعه ولما كانت المقدمات قد سابل باعتبار
ويكون كل واحد من المتعاقبين متبعا عند قومه
باعتبار معيار لا اعتبار المتعاقب الا في صحيح استعمال المقدمات
المتعاقبة في الخطابه كما يقول الخطيب قل لا بد ان صدقت
احيل لانه وان كذبت احيل الناس مما سئل عن
الحجب وهذا قول صحيح يوجب معه السامع الحجب
للكوت وقد وقعت المقدمات المتعاقبة في الخطابه
وكذلك يقال للمقرب بذنبه انه مذنب لانه ان صدق
فهو مذنب وان كذب فلهذا ان الكاذب مذنب
قال ولما عطله بهذا اذ الوقت اما عا
فهي من الضاعه فيسمى بالظاهر المحرفه من باب لا يترك
كدرج الكلم بان الكلم التام اضو كواكبه ومن
باب تركيب الفصل فلان بحسن للكناه لانه بعد
حروف التامحي ومن باب وضع ما ليس عليه علم
فلان حيا كل القدم لانه مع مدومه نسر الامر القلبي
ومن باب المصادره على المطلوب اذ ابدل لم قلت
فلان انت فعال لانه اديب ولذلك ما يروى وان

وان لم يوقع اما عا لكونها غير معموله فهو خارج
عن الضاعه كما لو قيل فلان القائل عبد محرم لانه
قل في حال الكل بعيدا حيا راجحه **اقول**
الناس المعالطى قد يقع في الخطابه ويكون نوعا
منها ان اما دلتعا على السامع لان الخطابه في كل
من بعد اما عا سواء كان حيا او بطلا ما لمغالطه
ان اما دلت الاما عا فهي حيه وتسمى بالظاهر المعروف
بما يقول في العلطه في الاسرار اللط الكلب
ممدوح لان طيب السامع اصوات الراكب ونسب ركب
المصل بلان بحب الكناه لا بعد حروف التامحي
ما العلطه من ترك الفصل اعلم وركب حروف
التامحي ونسب وضع ما ليس عليه علم كما يقول
فلان حيا كل القدم ممنون الصوره لانه مع قدومه
حصل الحيز وحصول الحيز ليس من قدومه ونسب
المصادره على المطلوب كما يقول لم قلت ان ملاك الاديب
مقول لانه اديب ولذلك بان اقسام المعالطه والافان
لم يوقع اما عا لان السامع لم يتقبل ما هو خارج عن
الضاعه كما لو قيل فلان القائل عبد محرم لانه ممدوح
في حال الكل بعيدا حيا راجحه **قال** وكلما كان
الانواع الى الجريبات اقرب كان اجد المواضع منها
اسهل وايضا ما كانت المقدمات بالحجيات اخص
كانت اوضح حلا اذ اقل زيد فاضل لاجل الفضيله
التي صدرت عنه في المعام التلافين فان امر حار
فعال لانه سمع النصاب جميعا **اقول** ط
باب الانواع الى الجريبات اقرب كان احد المواضع
الخطابه

منها اسهل وايضا لما كانت الوالد اول من سقى نفسه
عليه اوجب الى الجري من ولد المحدث نصي للسعد
مطلقا والضا ما لمقدات لما كانت احسن بالحرب
كانت ارفع عند ارفع عند الجهد لونها احرب الى
الحسين وادرا الى العزم للمحسنيات اوجب من اذلال
المعنويات وماله ما ذكر وهو طاهر **قال** واما
نواع الخطابة وتسمى تزيينات فله اشياء ما سلق
بالالفاظ وهو ان يكون حديثه غير راسخا ولا
فيه ريب عن ان يصلح مخاطبة الجمهور فان الطابع
العامة قد تسو حش عن العليات وان يكون جدي
الود اربط والاصالات وقد تزين اللفظ بالاستعاره
والنسيه وما يحكى محملها والاستكثار فيه صحيح وان
يكون ذات وزن والوزن مهنه غير الخصب ولفظها
لما سلمه ما في قوله تعالى ان لا ارادني نعم وان الثمار
لن تحم والقسمات والسمات واراذا القراين
ايضا نصي هذا الوزن وللفظ المعطوف والمكروب
لنلوب خاص ولذلك لاصنافها واماها اللفظ
بالصدر ما يلزم بالمقصود والاقتضاض بالمقصود
صريح والبيان له ما يصح والكافيه وهو الخيم با
لذكر واما تختص بعض الاصناف بالمعنى فان
الصدور في المطايه صحيح ونالها الاخذ بالوجود
البعث وهو في الخيل وقد علق بالقول حيل دفع
الصوت في موضع يليق به او حفصه فانه يفيد ابدا
بالحال القابل او اسديا حابه المطاط وقد علق
القابل لن كنه نفسه او كونه في ربي وفيه لمعان به

ولا تكن اسما لكثير هذه القسم في الملكيات وصعب القول
للاستدراجات الطوع ولذلك يعطون المسلك وان كان
مبتدعا **القول** الموقع للاصناف قد يكون نفس القول
كما مضى قد يكون امرا خارجا عن الصانع فان
الخطيب قد يكون خطيبا بغيره مسطوح وحسن صورته
وصيغه في كلامه في ختو عه وصوبه وسواه وسالحه
واساره وكرافعه الى ظهوره وكلامه على هسه وهو العزم
في القول فلم من خطيب اكر الناس كلسه قبل كلامه
ومده الاشياء في نواع الخطابه وتسمى تزيينات وهي على
ثلاثة اقسام اولها ما سلق باللفظ بان يكون عذبا غير راسخ
مخرج الى العامة ولا مستأجر العاده عن فهمه فربما
عن مخاطبه لظهوره ولا يحصل الغرض من الخطابه وهو التماس
الى مطلوبه فان الطابع العام قد تسو حش عن الامور
العلميه ويكون جيد الربط والاصال بان يربط كلاما الى
كلام اخر مناسب له وفصل كلاما غير كلام لا يناسبه
وهو عباره عن فصل الخطاب وقد برهن اللفظ
بالاستعداد والتشبيه وما يحكى محملها من الجارات المحبه
والاظهار من ذلك صحيح لمخرج اللفظ حله عن الاله
للمصنفه يحصل الاسماء والساحه من وان يكون ذا وزن
ما ولا يعنى بالوزن هذا الوزن الحقيقي بل ما ساهيه
لنقوله تعالى ان لا ارادني نعم وان الثمار لن تحم واراذا
القسمات في اللفظ لقوله تعالى اما السهم ولا مهر واما السائل
فلا سحر واراذا السموات لقوله تعالى جبره عظمه
والجليم من له حسيه واراذا القراين نصي هذا الوزن

وكل واحد من المملوطة والمملوطة لسلوك خاص لا للملك
 بحالائه المكتوبة وبغاد بصرف بخلاف المملوطة والمملوطة
 لشعره امماها عن الخواطر ولذلك كان من اصناف المملوطة
 والمكتوبة اسلوب خاص كالفرق بين الكتاب في الروايل
 والمجادلات ومن القول في مجلس الخاص ومجلس العام في
 ثابتهما الترتيب كالنصير ما يلوح بالمقصود والمبايعه
 يدرك المقصود صريحا بعد كس يريد الصدر بالظفر فيقول
 الحمد لله معز اوليايه وقاهر اعدائه ولحم بالذكور
 بحسب بعض الاصناف ببعض كما ان التصدير في الكايب
 قبيح وان كان خفا في غيره وثالثها الاخذ بالوجه والظاهر
 والباطن وهو من الخيل وقد سئل القول في الصوب في
 موضع يليق به او حفضه فانه يصح اذا الحال الباطل
 او اسد راجا للمخاطب وقد سئل في الباطل لتزكية نفسه وكونه
 في رى وهسه بحملها قول قوله ولا يمكن استعمال الر
 هذه الامثاله في الكتاب لتعلمها بالتخصر المحسوس وصحاح
 العقول كالنبا والصبيان والله للاسدر لاجاد اطوح
 وتصرف من المصنوعات على الخارجيه والحرور المتعنه
 المناسبه مثل كثير من العوام في التعميد لهم الكراويل
 عن واصفها الذين لا سجد فيها مصعب خارج
 عن نفس الامور التي يرسم الامايج فيها مثل السكر
 والضعف فان العولم يحلون السكر ليل على
 صدق القابل في معالنه والاكر من الاوايل كانرا على
 ضد هذه السير وصاحب المنطق يرك ونعم ما يرك
 ان جميع الخا والاعور المنفعه تصلح ان يستعمل في الخطابه
 اذا الفرض ليس البيان بل الاقناع ما يوصل اليه كيف

127 كاف وقد ذكر المصنف رحمه الله مواضع الخطابه و
 سعادتها ومواضعها وانواعها واحال سقاصلها على
 مواضعها وقد حطب ولم ينعوا على هذا الكلام الكلي
 فاحسبوا ووقف قوم عليه وراوا ان يحطوا بمثل
 ذلك فقصوا فان القوانين الكليه غير الراجح المطوعه
 المرباضه عمرات الفن الذي منه الكلام والكلي غير المحرك
 وسئل العلم عن العلم لان العلم وان كان كليا ففلم للعلم كلى
 الكلي **الفصل في الشعر**
 في الشعر صناعة الشعر له ما سدر معها على ايقاع محبلا
 بصير مبادى افعالات نفسانيه مطلوبه **اقول**
 وصح صاحب المنطق المصانيع الشعرية على مذهب
 مخالف مذهب الشعر له لان فان الشعر في زمانه من
 شعر من جهة صوره عرضيه في اللفظ والمعنى وهو
 الوزن والقواء ولا يقال لما ليس له الوزن المجدد
 في كتاب العروض في زمانه مع العافيه اللافيه شعر الاسع
 من الجار كالنفس الميت عال له انسان للمساويه في الصوره
 ومداد حسن عليه في لغة العرب والفارس والتركي ولما
 في الاجرام المدع من النوايس والعربايس والشرايس
 رجمهم لسبع فلم سئلوا عن قدامهم شعر احمود وباهد
 الاوران العود ضيه بل باوران في البير وبواقيها
 عن اذا عرفت هذا فالشعر ليس بصناعه بل
 اصناعه هي التي يصدر عنها الشعر والشعر عيان
 عن ملكه مصدر مع حصولها على ابياع الخيلات
 تكون مبادى افعالات مخصوصه نفسانيه مطلوبه
 والمراد من الفصل مبادى الشعر في الكلام في الشعر بسط

او قصص او غرض فلهذا صدر الفصل من افعال صناعات الشعراء
ولم ينزل كما قال في الجدول والخطابه انها صناعات علميه
قال ومنفعة العامة في الامور الخرسه المذكورة
وربما يكون النفع من الخطابه لان النفوس العامه للتجمل
اطوع منها للاقتناع والخاصه بهذا الالتذاذ بها والتعجب
والسبب فيه كون الحاصل مما كاه ما كان المحاكاه ليد كا
للتصوير مثلا وان كان لمشي فصح ومنها طبعه قلبية
او فعلية كما يصدر عن السعاه والفرد ومنها صناعة
واما طائفة سائرهم او مع تحسين او مع تصحيح **انواع**
للتعجب منفعه عامه هي في الامور الخرسه المذكورة
وقد يكون التعجب فيها النفع من الخطابه لان النفوس
العاجيه للحاصل اطوع منها للاقتناع ومنفعة الخاصة
الامداد بها والتعجب والالداد مواد الالاف النفس مالا
مها من حيث هو ملايد والسبب في ان النفوس العاجيه
اطوع منها للحاصل للاقتناع ان تعجب النفس من المحاكاه
اكثر من تعجبها من الاصاح لان المحاكاه لزيد لا انها
عبارة عن صدقه شي ليس اياه عن شيء غير متوقع صدقه
عنه فلهذا النفس باذراكها وتعجب كلوز مستقر المحول
النفس والمحاكاة منها طبعه اما قوله او فعلية
كما يصدر عن البيعة محاكاه القول وعن الفرد في محاكاة
الفعل ومنها صناعات وهي اما طائفة سادجه
اي محالي علم ما هو عليه كالتصوير النفوس حطابقا او مع
تحسين المحاكاه كقصور الملوك والاشعار او مع تصحيح
كصوره الشياطين **قال** والشعر من الصناعات
وهو عند القدماء كلام محل وعند المحدثين كلام موزون

متساوي الاركان حقا ولا يعتبر من الحاصل في كلامه
واعتبار الجميع لاجود والوزن يعرف في الموسيقى
ما منه وفي العروض اسمع الا والقافية تعرف في علمها
اقول اسعر صناعة من الصناعات وهو عند
القدماء كل كلام محل يقتضي للنفس رطا او مصا وهو الشعر
الذي تكلم فيه صاحب المطلق ولم يعتبر الوزن والقافية
ولا الصدق ولا الكذب بل محي والمحاكاة المعنى للحاصل
اما المحدثون فالشعر عندهم كل كلام موزون متساوي
الاركان حقا والوقوف الحاصل للوزن شعرا اذا احدا
من الوزن والقافية وما يحصلان فيه يكون شعرا وان
خلا عن اعادة الحاصل واسطرطاس على الخانة ذكر
والوزن يعرف في الموسيقى ما منه وباحساس المناسب
من الاعايات وسعمل في العروض في القافية يعرف في
العلم القافية وهو اذ الشعر من القضايا هي المحلات وهي
ما يوزن في النفس فسطحا او قصفا او قصفا سهلا
اعرا وهو لم او يعظمه او يحفره كما قال للموسيقى المراه
حمر لذين سهلا الحاصل من به على مراعياد الشعر وللعل انه
موزون من به شعر الطبعه عنه وزنا لمون اوليه ان
مشهوره باعتبار راحي الشعر الذي تكلم فيه المعلم
الاول من الكلام القياسي المؤلف من المعانيات المحيلة
وهي التي يوزن في النفس تاتي اما قصفا او فسطحا او
تسهيلا او هو ملا او يعظم او يحفر او بالجملة يوزن اثر
تعدم النفس حمر او يحفر على الفعل والركن مثال للوزن
المراه حمر لذين سهلا الحاصل من به على المعاك الشعر وعال
للعلى انه من منه فحدث النفس موزون وقد عمل



في القاموس المعرّي للمعاني الاوله او المهور لا
 من حيث هو كذلك بل باعتبار احوال وطول ما حصل منها
 من النادر المذكور وظل قول من قال انه حركات القاموس
 المعرّي ليس الا اللوايح او انها المحلات لا غير لما
 مواد الشعر في رايها من افعى الى الالف مطلقا كما كانت
 من غير استراطاثير الشعر عنها **قال** والشعر
 القام محاكى باللام المحيل بالوزن والنعمة المناسبة
 ان قارنها والكلام محاكى اما بالالف او بالالف او بالالف
 وكل واحد منها اما بحسب جوهري او بحسب حيل فالالف
 محاكى جوهريها اذا كانت صحيحة جوهري والمحاكي محاكى
 اذا كانت عدله لطيفة ومما اذا كانت الجاد بليغ
 ادب حق المعنى اللطيف من غير زياره او نقصان و
 اما المحاكاه بحسب الحيل فهي التي يسمى البدع والصدع
 عنها ما يختص بالشعر ومنها ما يختص باللام المهور
 ومنها ما يتاثر كان فيه وقد يكون لمشاكلات ومحال
 ناه او ناه في الالف او في الالف او في الالف
 او في الالف او في الالف او في الالف او في الالف
 للنسب من المحاكاه والمحال منها جوهري او يكون اصل
 والمحاكاه للشعرية يكون اما بالاسدلال واما بالاستمال
 والاول ان يدل بالتشبيه على التشبيه والمحاكي ان
 مرادى لشيء ويرادى لشيء ولا استدلال اما بالمحاكاة
 بالمطابقة او بعين المطابقة المحل او بالمحاكاة او بالبدع
 كالربيع المحب واما بالمسايقه كالشباب للماء وسوء
 محاداه الشاعر كغسل الفاس وهو مفسر او محرف
 او كدب مكن او محال ولا يمكن اعداد المواضع و

واولا في المحليات ما يورد للمهورات لانها طما كالمحور
 فهو لا واجب **اقول** الشعر القام محاكى على اشياء
 الاول بعض الكلام المستعمل في محلاته والى بالوزن
 الى حساب نظام الابعاد المرسعة لانه قد يكون وزن
 يقتضى ماسا ووزن يقتضى وقار والثالث بالنعم للناسب
 ان قارنها الى محال محال من النعم لا محي فانها محاكى جوهري
 والنعم العليطه محاكى غليظا واعلم ان المحاكيات التعرّي
 قد يكون ساعط لقولها لان مرسوم كتاب كقولنا في الهدال
 ومعه الزهر لانه في من سب يرمي مدبه من صبر والحال
 قد يكون مدوات وقد يكون باحوال ووقت وبلوز طهر
 وخفيه على ليله اسام محاكاه سبه ومحاكاه اسعاره والمحاكاه
 التي تسمى من باب الدواع محاكاه التشبيه نعان نوع
 محاكى به شيء بعد شيء ويدل على المحاكاة جوهري من جوهري
 التشبيه كمثله وكانها معاموا لا كذا ونوع لا يدل على المحاكاه
 بل صريح محاكى التي مكانه والاسعاره جوهري من التشبيه
 والنوع منها ان الاسعاره لا يكون الا في حال او ذات
 مضافه فلا يكون فيها دلالة على المحاكاه كجوهري المحاكاه
 كما يقول عين القلب طامحه اليد والمحالات التي
 يسمى من باب الدواع فهي التي تقوم لكن الاستعمال
 سام ذات المحادات وكذا لا يراعى ان باب الصاع
 على انه محاداه فقد لم للحسب انه على الاله الممدوح كجوهري
 ولقد عصى وما اشبهه والقول العري باللف
 من محلات محيله وتكون تلك المقدمات من جهة باره
 محيله من الجليل الصناعي نحو الحسل وباره لزواريها
 تغري حيله فكون امانة لفظها بمقول باللفظ البليغ

القصص في اللغة اويلون في معانيها ذات معنى بديهي في نفسه
 سأل الاول قول القائل وما درفت عيناك الا لتعرفت
 تسهل في لغتنا قلب مقل وفي المعنى كقول **ابن**
 كان قلوب الطير رطباً ويا **ابن** لذي وكلفها العان **ابن** **ابن**
 ومن هذا الباب جوده العبارات عن المعنى وخصيص معاني
 كثير في كتب واحد من غير قصص في الحالة والى بلون لعل
 فان يكون لاجي اها ما يسهل لبعضها الى بعض والناس قد يكون
 ساكلم وقد يكون محالهم والمساكنة ما هي وما هي وكذا المحاللة
 والجميع اما يحسن اللفظ او يحسن المعنى والذى يحسن اللفظ فاما
 في الالفاظ الباطنة الدلالة او العدم الدلالة كالادوات في
 الخرج في التي هي صاطحة الكلام واما في الالفاظ الدلالة المفردة
 او المركبة وكذا الذي في المعاني كذا في المعاني في اللفظ
 او المركبة واعلم ان الالفاظ مدحا الى محورها اذا كانت
 صحيحة حركة بفعل النفس عنها وبما اذا اجتمعت
 عدوه اللفظ وبلاعتهم مع حسن المعنى ولطنة من غير
 زياده ولا نقصان واما المحاكاة بحسب الخيل على التي
 يسمى البدع وهي قد تكون في الشعر الموزون بحسب
 به وقد يكون في الكلام المستور ويختص به وقد سار لك
 فيها وقد يكون في كليات ومجالات تامة او ناقصة
 في الالفاظ او في اجزاها او في المعاني او في اجزاها علم
 خاص يتكفل بها والاستحارة والنسبة من المحاكاة و
 المحال منها حرامات واما كون احسن من الصحاح و
 المحج حبه واعلم ان المحاكاة الشعرية بلون اما بالاستدلال
 ما بالاسمال ولا اول ان يدلى بالنسبة على النسبية والاث
 ان يدلى لتي ويد ادعير والاستدلال اما بالمحاكاة

130 المطابقة او غير المطابقة المحكية والمحال او بالمشابهة
 واد اقر الشاعر محاكاة كان كالمعاني العالقات
 قياسه وهو صغير او يحريف اسكوب يمكن او محال
 ولا يمكن لاعداد حواضع والواجب للمخيلات في العيان
 الشعرية كما اعد الخدج المهورات والمطاني الاداء
 المحمودة لان المخيلات كالمات اعرب كاتب الذي
 ولا عجب فلا يمكن صسطها كما يمكن صبط الواقع في
 الضاعين لا يبين ولكن هذا العجا بورد في شرح الكا
 والمحمدية وعده وصلى الله على محمد وآله **الطاهر**
 ومع الغزاع من سمعه وتعلمه يوم الجمعة سادس
 حمادي الاخير من شهر سنة خمس عشرة وستمائة
 حامدا لله وعصيا على سائر

والله اعلم
 اللهم حمدي
 على السارح
 والله الاخير

في علم على السارح

وكرهنا عليه لئلا يتبع الغلط فما يتقدم وكنته فانه في الادوية كثير اما في كتابه في الادوية
وعنه في اللافين كالحيا وشعره ولجاءه شعره وبنو ربيع في الجمال ان يعتقد الطب في
نصا العفو عن المذنب والبيض لكل احد وصدق النبي والروح يخرج الحيوانا والبر
ما اتي واسدول الوقت ثم هذا الزجر السرى الكامل في الشهر المبارك الفاضل

بين الاسهار المخصوص بالنازل رجب يوم الاربعاء

في وقت الضحى الصفر البلد المشهور في الشهر

بالسواد لخصار على يد العبد النجيب

المفوض في جوار الذنب المحتاج

الى رحمة الغفار يوقن

جسد غوايه لولوليه

واحدة اليها واليه

بحسب السجين

السلامة

بكرم

اللطيف

